السّلسلة الكلاميّة

24

فخر الدّين الرّازي

عصمة الأنبياء

-عليهم السّلام-

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2015

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-055-7
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب بمطبعة كيرانيس- المنار 2 - تونس

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

فخر الدّين الرّازي

عصمة الأنبياء

-عليهم السّلام-

التّـصـديـر

التّصدير

1 – المؤلّف:

هو[1] أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ التّيمي البكري الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، الملقّب فخر الدّين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشّافعي. فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل.

له التّصانيف المفيدة في فنون عديدة، منها *تفسير القرآن الكريم* لم يكمله؛ ومنها في علم الكلام *المطالب العالية*، و*نهاية العقول*، وكتاب *الأربعين*، و*المحصّل*، وكتاب *البيان والبرهان في الردّ على أهل الزّيغ والطّغيان*، وكتاب *المباحث العماديّة في المطالب المعادية*، وكتاب *تهذيب الدّلائل وعيون المسائل*، وكتاب *تحصيل الحقّ*، وكتاب *الزّبدة*، و*المعالم*...؛ وفي أصول الفقه : *المحصول*، و*المعالم* ؛ وفي الحكمة: *الملخّص*، و*شرح الإشارات* لابن سينا، و*شرح عيون الحكمة*...؛ وفي الطّلسمات: *السرّ المكتوم*، و*شرح أسماء الله الحسنى*. ويُقال إنّ له *شرح المفصّل في النّحو للزّمخشري*؛ و*شرح الوجيز في الفقه للغزالي*؛ و*شرح سقط الزّند للمعرّي*؛ وله *مختصر في الإعجاز*؛ ومؤاخذات جيّدة على النّحاة؛ وله طريقة في الخلاف؛ وله في الطبّ *شرح الكلّيات للقانون*؛ وصنّف في علم الفراسة؛ وله مصنَّف في مناقب الشّافعي.

---

[1] حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص248 إلى ص252؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج5/ص33؛ *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة، ص68؛ *مختصر الدّول* لابن العبري، ص240؛ *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج4/248؛ *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة، ج2/ص23؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج4/ص246؛ *طبقات* الحسيبي، ص82؛ *عبر* الذّهبي، ج5/ص18؛ *شذرات الذّهب* للعماد الحنبلي، ج5/ص21.

وكان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات؛ ثمّ قصد الكمال السّمناني، واشتغل عليه مدّة؛ ثمّ عاد إلى الرّيّ، واشتغل على المجد الجيلي؛ ولما طُلب المجد الجيلي إلى مراغة ليدرّس بها صحبه فخر الدّين إليها، وقرأ عليه مدّة طويلة علم الكلام والحكمة.

ثمّ قصد خوارزم، وقد تمهّر في العلوم؛ فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد؛ فأُخرج من البلد؛ فقصد ما وراء النّهر، فجرى له أيضًا هناك ما جرى له في خوارزم؛ فعاد إلى الرّيّ، وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة، وكان للطّبيب ابنتان، ولفخر الدين ابنان، فمرض الطّبيب وأيقن بالموت، فزوّج ابنتيه لولدي فخر الدّين، ومات الطّبيب فاستولى فخر الدّين على جميع أمواله، فمن ثمّ كانت له النّعمة، ولازم الأسفار، وعامل شهاب الدّين الغوري صاحب غزنة في جملة من المال، ثمّ مضى إليه لاستيفاء حقّه منه، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه، وحصل له من جهته مال طائل، وعاد إلى خراسان، واتّصل بالسّلطان محمّد بن تكش المعروف بخوارزم شاه، وحظي عنده، ونال أسنى المراتب، ولم يبلغ أحد منزلته.

وذكر فخر الدّين في كتابه الذي سمّاه *تحصيل الحقّ* أنّه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدّين عمر. وكذا اشتغاله في المذهب، فإنّه اشتغل على والده.

وكانت ولادة فخر الدّين في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة 544 هـ، وقيل: بل سنة 543 هـ، بالرّيّ. وتوفّي يوم الإثنين سنة 606 هـ بمدينة هراة. ودُفن آخر النّهار في الجبل المصاقب لقرية مزداخان.

2- ن ُبة ا ّفخ ّ ا ّرازي:

لئن أكبرت بعض كتب الرّجال في الفخر صفاء إيمانه وصدق عقيدته، كما أثبت ذلك ابن خلّكان قائلاً: "ورأيتُ له وصيّة أملاها في مرض موته على أحد تلامذته تدلّ

على حسن العقيدة"[1]. فإنّ الصّورة المتداوَلَة لشخصيّة الرّازي الفكريّة في كتب الفرق المتأخّرة، ذهبت إلى قذف المتكلّم الأشعري بشبهة الزّندقة، والتّنكّر إلى آراء أهل السّنّة والجماعة، والسّعي إلى استبدالها بأهواء الفلاسفة الدّخيلة على البيئة الفكريّة الإسلاميّة.

وقد وقفنا في أكثر من مناسبة على تراجم ألحقت فكر الفخر الرّازي بآراء الفلاسفة، مع ما يستتبع ذلك من قذف الرّجل بشبهة الزّندقة. من ذلك، مثلاً، ما نقله الجنيدي في كتاب *السّلوك* من وقائع شرّعت لنفي المتكلّم الأشعري من مدينة هراة: "وفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة عظمت الفتنة في عسكر غياث الدّين محمّد بن بهاء الدّين سام ملك الغوريّة. وسببها: أنّ الإمام فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي –الفقيه الشّافعي المشهور– كان قد بالغ غياث الدّين في إكرامه وبنى له مدرسة بقرب جامع هراة، ومعظم أهلها كراميّة. فاجمعوا على مناظرته وتجمّعوا عند غياث الدّين معه، وكبيرهم القاضي مجد الدّين عبد المجيد بن عمر بن القدوة. فتكلّم الإمام فخر الدّين مع ابن القدوة واستطال عليه وبالغ في شتمه وهو لا يزجو على أن يقول: "لا يفعل مولانا... لا أخذك الله... استغفر الله..."". فغضب الملك ضياء الدّين له، ونسب الإمام الرّازي إلى الزّندقة ومذهب الفلاسفة. وقام من الغد ابن عمر بن القدوة بالجامع وقال في خطبته: "ربّنا آمنّا بما أنزلت واتّبعنا الرّسول فاكتبنا مع الشاهدين"[2]. أيّها الناس إنّا لا نقول إلاّ ما صحّ عندنا عن رسول الله. وأمّا علم أرسطو وكفريّات ابن سينا وفلسفة الفارابي، فلا نعلمها. فلأيّ حال يُشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام يذبّ عن دين الله وسنّة نبيّه. وبكى وأبكى، فثار النّاس من كلّ جانب، وامتلأت البلد فتنة، فسكّتهم السّلطان غياث الدّين، وتقدّم إلى الإمام فخر الدّين بالعود إلى هراة، فخرج إليها. ثمّ فارق غياث الدّين ملك الغوريّة مذهب الكراميّة، وتقلّد [مذهب] الشّافعي –رحمه الله–".

---

[1] انظر: للمؤلّف، *وفيّات الأعيان*، حرف الميم، الجزء الثّاني، ص349. دار إحياء التّراث العربي.

[2] سورة آل عمران (3)، الآية 53.

وممّا يُستشفّ من نقل ابن كثير الدّمشقي[1] لنفس الوقائع أنّ إخراج الرّازي من مدينة هراة كان بسبب أفكاره الفلسفيّة الدّخيلة على الفكر الإسلاميّ والمعكّرة لصفاء إيمان المسلمين كما تناقلوه عن السّلف الصّالح: "وفي هذه السّنة وقعت فتنة كبيرة ببلاد خراسان، وكان سببها: أنّ فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي، أستاذ المتكلّمين في زمانه، وفد إلى الملك غياث الدين الغوري صاحب غزنة، فأكرمه واحترمه وبنى له مدرسة بهراة، وكان أكثر الغوريّة كراميّة، فأبغضوا الفخر الرّازي وأحبّوا إبعاده عن الملك، فجمعوا له جماعة من الفقهاء الحنفيّة والكراميّة، وخلقاً من الشافعيّة. وحضر ابن القدوة، وكان شيخًا معظّمًا في النّاس، وهو على مذهب ابن كرام وابن الهيصم فتناظر هو والرّازي، وخرجا من المناظرة إلى السبّ والشّتم. فلمّا كان من الغد اجتمع النّاس في المسجد الجامع، وقام واعظ فتكلّم فقال في خطبته: "أيّها الناس، إنّا لا نقول إلا ما صحّ عندنا عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلم–، وأمّا علم أرسطاطاليس وكفريّات ابن سينا وفلسفة الفارابي وما تلبس به الرّازي، فإنّا لا نعلمها ولا نقول بها، وإنّما هو كتاب الله وسنّة رسوله، ولأيّ شيء يُشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام يذبّ عن دين الله وسنّة رسوله، على لسان متكلّم ليس معه على ما يقول دليل". قال: فبكى النّاس وضجّوا، وبكت الكراميّة واستغاثوا، وأعانهم على ذلك قوم آخرون من الخاصّة وأنهوا إلى الملك صورة ما وقع؛ فأمر بإخراج فخر الدّين من البلد وعاد إلى هراة. فلهذا أشرب قلب الرّازي بغض الكرامية، وصار يلهج في كلامه في كل موطن ومكان".

وقد كرّس شمس الدّين الذّهبي[2] نهائيًّا هذه الصّورة النّمطيّة لنسق الرّازي الفكريّ، ملحقًا آثار الرّجل بالمؤلّفات المارقة عن السّنّة، محذّرًا من الأخطار المحدقة بقرّاء كتبه لفرط ما تضمّنته من "بلايا" و"عظائم"...: "وقد بَدَت منه في تواليفه بلايا وعظائِم وسِحْرٌ

---

[1] انظر: كتاب *البداية والنّهاية* للمؤلّف، الجزء السّابع، ص18.

[2] انظر: كتاب *سير أعلام النّبلاء*، الطّبقة الثّانية والثّلاثون، جزء 16، ص54.

والانحرافات عن السُّنَّة، والله يعفو عنه، فإنَّه توفِّي على طريقة حَمِيدة، والله يتولى السَّرائر. [...] وقد اعترف في آخر عُمره حيث يقول:

لقد تأمّلتُ الطُّرقَ الكلاميّة والمناهجَ الفلسفيّة فما رأيتُها تشفي عَلِيلاً ولا تَروي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطرق طريقةَ القرآن، أقرأُ في الإثبات: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمِ﴾[2]، وأَقرأُ في النَّفِي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3]؛ وَمَن جَرَّبَ مثل تَجْرِبَتِي عرفَ مثل مَعْرِفَتِي".

3 – مضمون الكتاب:

موضوع عقائدي خطير أشغل ذهن علماء الإسلام وكان مثارا للنقاش الطّويل بينهم فتحدثوا عن هذا الموضوع في كتبهم الكلامية والتفسيرية وبعض آثارهم الفلسفيّة من الجانب العقلي والنّقلي تحدثوا عن إثبات العصمة أو نفيها، قبل النّبوّة أو بعدها، في تبليغ الأحكام أو في كلّ الشّؤون ...إنّ في حياة الأنبياء –عليهم السّلام– أحداثا ومسائل تشبّث بها فريق من الباحثين لإنكار عصمتهم والإصرار على أنّه صدر منهم الذّنوب كبقيّة النّاس، فكان لا بد من دراسة هذه المسائل على ضوء الكتاب والسنة والأدلة العقلية وبيان ما هو الحق فيها.

وأشهر وأحسن كتاب خاصّ بهذا الموضوع هو كتاب تنزيه الأنبياء الذي ألّفه شيخ الشّيعة في عصره ورئيسهم علامة العلوم العقليّة والأدبيّة الشّريف المرتضى علم الهدى أبو القاسم على بن الحسين الموسوي البغدادي (ت 436 هـ)، فإنّه تناول فيه الأنبياء – عليهم السّلام– واحدًا بعد واحد فرد على المسْتشكلين مسألة مسألة مستشهدًا على ما

---

[1] سورة طه، الآية 5.

[2] سورة فاطر، الآية 10.

[3] سورة الشّورى، الآية 11.

ذهب إليه بالآيات القرآنيّة مع إيضاحها بما أثّر من كلام العرب الفصحاء وشواهد من شعرهم البليغ، بالإضافة إلى إشارات فلسفيّة عقليّة تدْعم أدلّته النّقليّة.

اشتهر كتاب تنزيه الأنبياء وتلقفته أيدي العلماء منذ تأليفه، لأنّه فتح آفاقا جديدة من البحث والتنقيب كانت غير معروفة عند الدارسين لهذا الموضوع، وسد فراغا كان يحسه كل باحث عن وجه الحق في ذلك.

وقد أتى بعد قرن علامة المعْقول والمنْقول الإمام فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي (ت 543) ه فعالج نفس الموضوع بأسلوبه الخاصّ في كتابه المعروف بـ *عصْمة الأنْبياء* متأثّرًا بكتاب *تنزيه الأنبياء* ومقتبسًا منه مع شيء من الاخْتصار في عرض المسائل وبحثها.

عرف الرّازي بتفسيره الكبير *مفاتيح الغيب* الذي حشاه بالفلسفة والكلام وأطال الكلام في الآيات الكريمة وبحث فيها من وجوه عقلية شتى، بحيث أخرجت الكتاب في كثير من الأحيان عن كونه تفسيرا للقرآن الكريم.

وهذه طريقته أيضًا في كتابه الآخر *الأربعين في أصول الدّين*، إذ تناول الأصول الإسلاميّة من الجانب الفلسفي البحث ودخل في النّقض والإبرام العقلي غاضًّا الطّرف عن الأدلّة الأخرى.

أمّا في كتابه هذا *عصمة الأنبياء*، فاتّبع نفس الأسلوب العقليّ، ولكن على ضوء الآيات القرآنيّة وما ورد منها في قصص الأنبياء والمرسلين –عليهم السّلام– مع تحليل جيد للمسائل وآراء سديدة في ردّ الخصوم.

فرأينا من اللاّزم طبع هذا الكتاب وإشاعته في الأوساط العلميّة كما طبع وشاع تنْزيه الأنبياء للشّريف المرتضى، فأقْدمنا على طبعه بالشّكل الذي يراه القارئ الكريم، سائلين المؤْلى، عزّ شأنه، أن يوفّق الجميع لما فيه الخيْر والصّلاح، فهو الموفّق والمعين.

فخر الدّين الرّازي

عصمة الأنبياء

-عليهم السّلام-

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله المتعالى بجلال أحديّته عن مسارح الخواطر والأوهام، المقدّس بكمال صمديّته عن مسابح البصائر والأفهام، المتنزّه لوجوب هويّته عن مشاكلة الأعراض والأجْسام، المبرأ بعظمة إلهيته عن بواعث الإقدام وصوارف الأحجام، الذي لا يتغيّر بكرور الدّهور ومرور الشّهور والأعْوام؛ ولا يؤوده إنْعام سجال الخواصّ والعوامّ من الإحسان والإنعام.

والصّلاة على محمّد المبعوث إلى كافّة الأنام، والسّلام على آله وأصحابه أئمّة الإسلام.

أمّا بعد، فهذه رسالة عملناها في النّضح عن رسل الله وأنبيائه، والذبّ عن خلاصة خلقه وأتقيائه، وإبانة ما أتى به أهل الحشو من إحالة الذّنوب والجرائم عليهم، ونسبة الفضائح والقبائح إليهم؛ وأنّه زور وبهتان، وحسبان عاطل عن الحجّة والبرهان، وإنّهم يتجشئون من غير شبع، ويطْمعون في غير مطْمع، وإنّ شبهاتهم لا تقْوى على مقاومة السّاعد الأشدّ ولا تسم على المنْهج الأسد ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[1].

والله المحْمود على ما أفاض من توفيق، والمشْكور على ما منَح من تحقيق، وهو حسْبنا ونعْم الوكيل[2].

---

[1] سورة الكهف، الآية 5.

[2] قال أبو محمّد بن حزم –رحمه الله– في الملل والنّحل: فذهبت طائفة إلى أنّ الرّسل –صلّى الله عليهم وسلّم– يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمدا، حاش الكذب في التّبليغ فقط. وهذا قول الكراميّة من المرجئة، وقول ابن الطيّب الباقلاني من الأشعريّة ومن تبعه، وهو قول اليهود والنّصارى، وسمعت مَن يحكي عن بعض الكراميّة أنّهم يجوزون على الرّسل الكذب في التبليغ. وأمّا هذا الباقلاني

فإنّا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السّمناني قاضي الموصل أنّه كان يقول: كلّ ذنب دقّ أوجلّ، فإنّه جائز على الرّسل حاش الكذب في التبليغ فقط. قال: وجائز عليهم أن يكفروا.

فصل
في شرح الأقوال والمذاهب
في هذه المباحث والمطالب

فصل
في شرح القول الراجح في هذه المباحث
المطالب

اعْلمْ أنّ الاخْتلاف في هذه المسْألة واقع في أربعة مواضع:

– **الأوّل**: ما يتعلّق بالاعتقاديّة. واجتمعت الأمّة على أنّ الأنبياء معْصومون عن الكفْر والبدْعة إلاّ الفضيليّة من الخوارج[1]، فإنّهم يجوزون الكفر على الأنبياء –عليهم الصّلاة والسّلام–، وذلك لأنّ عندهم يجوز صدور الذّنوب عنهم وكلّ ذنب فهو كفر عندهم، فبهذا الطّريق جوّزوا صدور الكفر عنهم، والرّوافض فإنّهم يجوزون عليهم إظهار كلمة الكفر على سبيل التقيّة.

---

[1] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفًا عامًّا بقوله: "كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "مَن خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسّائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أُطلق عليهم من قِبَل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

– **الثّاني**: ما يتعلّق بجميع الشّرائع والأحْكام من الله –تعالى–، وأجمعوا على أنّه لا يجوز عليهم التّحريف والخيانة في هذا الباب لا بالعمد ولا بالسّهو، وإلاّ لم يبق الاعْتماد على شيء من الشّرائع.

– **الثّالث**: ما يتعلّق بالفتْوى. وأجْمعوا على أنّه لا يجوز تعمّد الخطأ. فأمّا على سبيل السّهو، فقد اخْتلفوا فيه.

– **الرّابع**: ما يتعلّق بأفْعالهم وأحْوالهم.

وقد اخْتلفوا فيه على خمسة مذاهب:

– الأوّل: الحشويّة[1]، وهو أنّه يجوز عليهم الإقدام على الكبائر والصّغائر.

– الثّاني: أنّه لا يجوز منهم تعمّد الكبيرة البتّة.

وأمّا تعمّد الصّغيرة، فهو جائزٌ، بشرْط أن لا تكون منفرًا.

وأمّا إن كانت منفرًا، فذلك لا يجوز عليهم، مثل التّطفيف بما دون الحبّة[2]، وهو قوْل أكثر المعتزلة[3].

---

[1] لُقّب أهل الحديث بالحشويّة لاحتمالهم كلّ حشو رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، حتّى فيهم بعض الملحدين: "يروون أحاديث ثمّ يروون نقيضها. ولرواياتهم أحاديث كثيرة ممّا أنكره عليهم أصاحب الرّأي وغيرهم من الفرق في التّشبيه وغير ذلك.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

[2] الحبة صنجة تزن مائة حبة خردل وهي جزء من ستين من المثقال.

[3] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة* لكارلو نللينو، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج*

– الثّالث: أنّه لا يجوز عليهم تعمد الكبيرة والصّغيرة، ولكن يجوز صدور الذّنب منهم على سبيل الخطإ في التّأويل، وهو قول أبي عليّ الجبّائي[1].

– الرّابع: أنّه لا يجوز عليهم الكبيرة ولا الصّغيرة، لا بالعمد ولا بالتّأويل والخطأ.

أمّا السّهو والنّسيان، فجائزٌ.

ثمّ إنّهم يعاتبون على ذلك السّهو والنّسيان، لما أن علومهم أكمل، فكان الواجب عليهم المبالغة في التيقّظ، وهو قول أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظّام[2].

– الخامس: أنّه لا يجوز عليهم الكبيرة ولا الصّغيرة لا بالعمد ولا بالتّأويل ولا بالسّهْو والنّسْيان. وهذا مذهب الشّيعة[3].

الذّهب للمسعودي، ج3/ص152؛ *التّنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377–ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[1] هو أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي، نسبة إلى جبّاء من أعمال خراسان. وُلد سنة 235 هـ. عُرف منذ حادثة سنّه بقوّة الجدل عنده. أخذ عن أبي يعقوب الشّحّام من أصحاب أبي الهذيل. ومن تلاميذه الإمام الكبير: أبو الحسن الأشعري. من تآليفه: *تفسير القرآن*، *اللّطيف*، *الردّ على أهل النّجوم*...

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص608–ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406–ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] هو إبراهيم بن سيّار النّظّام. اختُلف في سنة ميلاده وسنة وفاته. وكان قد عاشر في زمان شبابه قومًا من الثّنويّة وقومًا من السّمنيّة والملاحدة من الفلاسفة. ردّ عليه أكثر شيوخ المعتزلة، كأبي الهذيل والجبّائي والإسكافي... ترقّى بالبصرة ورحل إلى بغداد. درس على أبي الهذيل. من آثاره: *النّكت*، والتّوحيد، و*العالم*. وردّ على الثّنويّة. توفّي سنة 231 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[3] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليًّا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛

واختلفوا أيضًا في وقت وجوب هذه العصمة، فقال بعضهم: إنّها من أوّل الولادة إلى آخر العمر، وقال الأكثرون: هذه العصْمة إنّما تجب في زمان النّبوّة.

فأمّا قبلها، فهي غير واجبة. وهو قول أكثر أصحابنا –رحمهم الله تعالى–.

والذي نقول: إنّ الأنبياء –عليهم الصّلاة والسّلام– معْصومون في زمان النّبوّة عن الكبائر والصّغائر بالعمد.

أمّا على سبيل السّهو، فهو جائزٌ.

واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".

انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

وجوب العِصْمة

اجُوب العصمة

ويدلّ على وجوب العصمة وجوه خمسة عشرة:

الوّجه الأوّل[1]

لو صدَر الذّنب عنهم لكان حالهم في اسْتحقاق الذمّ عاجلاً والعقاب آجلاً أشدّ من حال عُصاة الأمّة.

وهذا باطل، فصُدور الذّنب أيضًا باطلٌ.

بيان الملازمة: أنّ أعظم نعم الله على العباد هي نعمة الرّسالة والنّبوّة.

وكلّ مَن كانت نعَم الله –تعالى– عليه أكثر كان صُدور الذّنْب عنه أفْحش، وصريح العقل يدلّ عليه، ثمّ يؤكّده من النّقل ثلاثة وجوه:

– الأوّل: قوله –تعالى–: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾[2]، وقال –تعالى–: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[3].

– الثّاني: أنّ المحصن يرْجم وغيره يجْلد.

– الثّالث: أنّ العبد يحدّ نصف حدّ الحرّ، فثبت بما ذكرنا أنّه لو صدر الذّنْب عنهم، لكان حالهم في اسْتحْقاق الذمّ العاجل والعقاب الآجل فوق حال جميع عُصاة الأمّة؛ إلاّ أنّ هذا باطلٌ بالإجماع، فإنّ أحدًا لا يجوّز أن يقول إن الرّسول أحْسن حالاً عند الله وأقلّ منْزلة من كلّ أحد.

وهذا يدلّ على عدم صدور الذّنب عنهم.

---

[1] كان المناسب أن يقول: **الوجه الأوّل**.

[2] سورة الأحزاب، الآية 32.

[3] سورة الأحزاب، الآية 30.

الحجّة الثانية

لو صدَر الذّنْب عنهم، لما كانوا مقبولي الشّهادة لقوْله -تعالى-: ﴿يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا﴾[1].

أمر بالتّثبّت والتوقّف في قبول شهادة الفاسق، إلاّ أنّ هذا باطل فإنّ مَن لم تُقبَل شهادته في حال الدّنيا، فكيف تُقبَل شهادته في الأديان الباقية إلى يوم القيامة.

وأيضًا، فإنّه -تعالى- شهد بأن محمّدًا -عليه الصّلاة والسّلام- شهيد على الكلّ يوم القيامة، قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[2] ومَن كان شهيدًا لجميع الرّسل يوم القيامة كيف يكون بحال لا تقبل شهادته في الجنّة؟!

الحجّة الثالثة

لو صدَر الذّنْب عنهم لوَجب زجْرهم، لأنّ الدّلائل دالّة على وجوب الأمْر بالمعْروف والنّهْي عن المنْكر، لكنّ زجر الأنبياء -عليهم الصّلاة والسّلام- غير جائز، لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[3]؛ فكان صدور الذّنب عنهم ممْتنعًا.

الحجّة الرابعة

---

[1] هما قراءتان مشهورتان: **فتثبتوا** و**فتبينوا**.

[2] سورة البقرة، الآية 143.

[3] سورة الأحزاب، الآية 57.

لو صدَر الفسْق عن محمّد -عليه الصّلاة والسّلام-، لكنّا إمّا أن نكون مأمورين بالاقْتداء به، وهذا لا يجوز؛ أو لا نكون مأمورين بالاقْتداء به، وهذا أيضًا باطلٌ لقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[1]، ولقوله -تعالى-: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾[2].

ولما كان صدور الفسْق يفْضي إلى هذيْن القسميْن الباطليْن، كان صُدور الفسْق عنه محالاً.

الحجّة الخامسة

لو صدَرت المعْصية عن الأنبياء -عليهم الصّلاة والسّلام-، لوَجب أن يكونوا مؤعودين بعذاب الله بعذاب جهنّم، لقوله -تعالى-: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[3]، ولكانوا ملْعونين، لقوله -تعالى-: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[4]؛ وبإجْماع الأمّة هذا باطلٌ، فكان صُدور المعْصية عنهم باطلاً.

الحجّة السادسة

---

[1] سورة آل عمران، الآية 31.

[2] سورة الأنعام، الآية 153.

[3] سورة النّساء، الآية 14.

[4] سورة هود، الآية 18.

إنّهم كانوا يأمرون بالطّاعات وترك المعاصي؛ ولو تركوا الطّاعة وفعَلوا المعْصية، لدخلوا تحْت قوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1]، وتحْت قوله –تعالى–: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[2]؛ ومعْلومٌ أنّ هذا في غاية القبْح.

وأيضًا أخْبر الله –تعالى– عن رسوله شعيب –عليه الصّلاة والسّلام– أنّه برّأ نفْسه من ذلك، فقال: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾[3].

الحرّة الرابعة

قال الله –تعالى– في صِفة إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾[4]؛ والألف واللاّم في صيغة الجمْع تفيد العُموم، فدخل تحْت لفْظ ﴿الْخَيْرَاتِ﴾[5] فعْل كلّ ما ينْبغي وترْك كلّ ما لا ينْبغي.

وذلك يدلّ على أنّهم كانوا فاعِلين لكلّ الطّاعات وتارِكين لكلّ المعاصي.

الحرّة الخامسة

---

[1] سورة الصفّ، الآية 2.

[2] سورة الصفّ، الآيتان 2–3.

[3] سورة البقرة، الآية 44.

[4] سورة الأنبياء، الآية 90.

[5] سورة الأنبياء، الآية 90.

قوله –تعالى–: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[1] وهو أنّ اللّفظين أعني قوله –تعالى–: ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾[2] وقوله: ﴿الْأَخْيَارِ﴾[3] يتناولان جملة الأفعال والتّروك، بدليل جواز الاسْتِثْناء، يُقال: فلانٌ من المصْطفين الأخْيار إلاّ في كذا، والاسْتِثناء يخرج من الكلام ما لولاه لدخل، فدلّت هذه الآية على أنّهم كانوا من المصْطفين الأخْيار في كلّ الأمُور، وهذا ينافي صُدور الذّنْب عنهم، ونظيره قوله –تعالى–: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ۚ﴾[4]، وقوله –تعالى–: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[5]، وقال في حقّ إبراهيم: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[6]، وقال في حقّ موسى–عليه الصّلاة والسّلام–: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾[7]، وقال –تعالى–: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾[8].

لا يُقال: الاصْطفاء لا يمْنع من فعْل الذّنْب، بدليل قوله –تعالى– ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ﴾[9].

---

[1] سورة ص، الآية 47.

[2] سورة ص، الآية 47.

[3] سورة ص، الآية 47.

[4] سورة الحجّ، الآية 47.

[5] سورة آل عمران، الآية 33.

[6] سورة البقرة، الآية 130.

[7] سورة الأعراف، الآية 144.

[8] سورة ص، الآيتان 45–46.

[9] سورة فاطر، الآية 32.

قسّم المصْطفين إلى الظّالم والمقْتصد والسّابق، لأنّا نقول: الضّمير في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾[1] عائدٌ إلى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾[2] لا إلى قوله ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾[3]، لأنّ عوْد الضّمير إلى أقْرب المذْكوريْن واجبٌ.

الحجّة الواسعة

قوله -تعالى- حكاية عن إبْليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[4] اسْتثنى المخْلصين من إغْوائه وإضْلاله، ثمّ إنّه -تعالى- شهد على إبراهيم وإسحاق ويعقوب -عليهم الصّلاة والسّلام- أنّهم من المخْلصين، حيث قال: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾[5]، وقال في حقّ يوسف -عليه الصّلاة والسّلام-: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[6].

فلمّا أقرّ إبليس أنّه لا يغْوي المخْلصين، وشهد الله بأنّ هؤلاء من المخْلصين، ثبت أنّ إغْواء إبليس ووسْوَسته ما وصَلت إليهم، وذلك يوجب القطْع بعدَم صُدور المعْصية عنهم.

---

[1] سورة فاطر، الآية 32.

[2] سورة فاطر، الآية 32.

[3] سورة فاطر، الآية 32.

[4] سورة فاطر، الآيتان 82-83.

[5] سورة ص، الآية 46.

[6] سورة يوسف، الآية 24.

الحرّة العاشرة

قال الله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]؛ فهؤلاء الذين لم يتّبعوا إبليس إمّا أن يُقال: إنّهم الأنْبياء أو غيرهم.

فإن كانوا غيرهم، لزم أن يكونوا أفْضل منهم، لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[2]؛ وتفْضيل غير النّبيّ على النّبيّ باطلٌ بالإجْماع.

فوجب القطْع بأنّ أولئك الذين لم يتّبعوا إبليس هم الأنْبياء -عليهم الصّلاة والسّلام-؛ وكلّ مَن أذنب، فقد اتّبع إبليس؛ فدَلّ هذا على أنّ الأنْبياء -صلوات الله عليهم- ما أذْنبوا.

الحرّة الحادية عشرة

أنّه -تعالى- قسّم المكلّفين إلى قسْميْن:

- حزب الشّيطان، كما قال -تعالى-: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[3].

- وحزب الله، كما قال -تعالى-: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[4].

ولا شكّ أنّ حزب الشّيطان هو الذي يفْعل ما يريد الشّيْطان ويأمره به.

---

[1] سورة سبأ، الآية 20.

[2] سورة الحجرات، الآية 13.

[3] سورة المجادلة، الآية 19.

[4] سورة المجادلة، الآية 22.

فلو صدَرت الذّنوب عن الأنْبياء، لَصدق عليهم أنّهم من حزْب الشّيْطان، ولَصدق عليهم قوله -تعالى-: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[1]، ولَصدق على الزُهّاد من آحاد الأمّة قوله -تعالى-: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2].

وحينئذ يلْزم أن يكون واحد من آحاد الأمّة أفْضل بكثير من الأنْبياء، ولا شكّ في بطْلانه.

الحجّة الثّانية عشرة

إنّ أصْحابنا رحمهم الله -تعالى- بيّنوا أنّ الأنبياء أفْضل من الملائكة؛ وثابتٌ بالدّلالة أنّ الملائكة ما أقْدموا على شيء من الذّنوب؛ فلو صدَرت الذّنوب عن الأنبياء، لامْتنع أن يكونوا زائِدين في الفضْل على الملائكة، لقوله -تعالى-: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[3].

الحجّة الثّالثة عشرة

قال الله -تعالى- في حقّ إبراهيم -عليه الصّلاة والسّلام-: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[4]؛ والإمام هو الذي يُقْتدَى به؛ فلو صدَر الذّنْب عن إبراهيم، لَكان اقْتداء الخلْق به في ذلك الذّنْب واجبًا، وإنّه باطلٌ.

---

[1] سورة المجادلة، الآية 19.

[2] سورة المجادلة، الآية 58.

[3] سورة ص، الآية 28.

[4] سورة البقرة، الآية 124.

الدرة الرابعة عشرة

قوله -تعالى-: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1]؛ فكلّ مَن أقْدم على الذّنْب، كان ظالما لنفْسه، لقوله -تعالى-: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾[2].

إذا عرفتَ هذا، فنقول: ذلك العهْد الذي حكَم الله -تعالى- بأنّه لا يصِل إلى الظّالِمين، إمّا أن يكون هو عهْد النُّبوّة، أو عهْد الإمامة.

فإن كان الأوّل، فهو المقْصود؛ وإن كان الثّاني، فالمقْصود أظْهر، لأنّ عهْد الإمامة أقلّ درجة من عهْد النُّبوّة.

فإذا لم يصل عهْد الإمامة إلى المذْنب العاصي، فبأن لا يصل عهْد النّبوّة إليه أوْلى.

الدرة الخامسة عشرة

رُوي أنّ خزيمة بن ثابت الأنْصاري -رضي الله عنه- شهد على وفق دعْوى النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-، مع أنّه ما كان عامًا[3] بتلك الواقِعة، فقال خزيمة: "إنّي أصَدّقك فيما تخبر عنه من أحوال السّماء، أفَلا أصَدّقك في هذا القدْر؟!". فلمّا ذكَر ذلك، صدَّقه النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- فيه، ولقَّبه بذي الشّهادتيْن[4].

---

[1] سورة البقرة، الآية 124.

[2] سورة فاطر، الآية 32.

[3] في الأصل: **عام**.

[4] هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة بن عامر بن غيان بن عامر بن خطمة ابن جشم بن مالك بن الأوس، الأنصاري الأوسي، صاحب لقب ذو الشهادتين. ثم من بني خطمة، وأمه كبشة بنت أوس من بني ساعدة، يكنى أبا عمارة. وهو ذو الشّهادتين، جعل رسول الله شهادته

ولو كان الذّنب جائِزًا على الأنْبياء، لكانت شهادة خزيمة غير جائزة.
واعْلمْ أنّا لما فرغْنا من ذكر الدّلائل الدالّة على عصْمة الأنْبياء، فلنذْكر الآن:

بشهادة رجلين، وكان هو وعمير بن عدي بن خرشة يكسران أصنام بني خطمة الأنصاري من السابقين الأولين. روى عنه ابنه عمارة أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلم– اشْترى فرسا من سواء بن قيس المحاربي، فجحده سواء، فشهد خزيمة للنّبيّ –صلّى الله عليه وآله–، فقال له النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–: ما حملك على الشهادة ولم تكن معنا حاضرا؟ قال: "صدّقتك بما جئت به، وعلمت أنّك لا تقول إلاّ حقًّا"، فقال النّبيّ –صلّى الله تعالى عليه وسلّم–: "مَن شهد له خزيمة أو عليه، فهو حسبه وحديثه". رواه أبو داود وغيره. "وجعل شهادته بشهادتيْن"، رواه البخاري. استشهد بصفين سنة 37هـ وهو يقاتل في صف رابع الخلفاء الراشدين علي بن ابي طالب. قال نصر إنّه قُتل في وقعة الخميس وقال ابن اسحاق بعد قتل عمار بن ياسر.

عصْمة الملائكة

عصمة الملائكة

ما يدلّ على عصمة الملائكة

ويدلّ عليه وجوه أربعة:

– **الأوّل**: قوله –تعالى– في صفة الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1] يتناول جميع الملائكة في فعْل جميع المأْمُورات، وترْك جميع المنْهيّات؛ لأنّ كلّ مَن نهَى عن فعْل، فقد أمَر بتركه.

– **الثّاني**: قوله –تعالى– في وصفهم: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[2].

– **الثّالث**: قوله –تعالى–: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[3]. وما كانت صفَته كذلك لا يصْدر عنه الذّنْب.

– **الرّابع**: أنّ الملائكة رُسل الله لقوله –تعالى–: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾[4]؛ والرّسل معْصومون، لقوْله –تعالى– في تعْظيمهم: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[5].

---

[1] سورة فاطر، الآية 32.

[2] سورة فاطر، الآيتان 26-27.

[3] سورة الأنبياء، الآية 20.

[4] سورة الأنبياء، الآية 20.

[5] سورة الأنعام، الآية 124.

فهذا مجْموع الدّلائل على عصْمة الأنْبياء وعصْمة الملائكة -صلوات الله عليهم أجمعين-.

واعلمْ أنّ:

شبهات المُخالفين

على عصْمة الملائكة

شبهات النافين على عصمة الملائكة

<...>[1] شبهات المخالفين في هذه المسألة كثيرة، ونحن نذْكرها على سبيل الاخْتصار:

عصمة آدم -عليه السّلام-

أمّا قصّة آدم -عليه السّلام-، فقد تمسّكوا بها من وُجوه ستّة:

– **الأوّل**: أنّه كان عاصيًا، والعاصي لا بدّ وأن يكون صاحب الكبيرة.

وإنّما قلنا: إنّه كان عاصيًا لقوله -تعالى-: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾[2].

وإنّما قلنا إنّ العاصي صاحب الكبيرة لوجهيْن:

* أحدهما: أنّ النصّ يقْتضي كونه مُعاقبًا، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾[3].

ولا معْنى لصاحب الكبيرة إلاّ: مَن فعَل فعلاً يُعاقب عليه.

* والثّاني: أنّ العصْيان اسْم ذَمّ، فلا يُطلَق إلاّ على صاحب الكبيرة.

– **الثّاني**: أنّه تائبٌ، والتّائب مُذْنبٌ.

---

[1] في الأصل إضاقة لحرف الجرّ: **في**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجْه لها.

[2] سورة طه، الآية 121.

[3] سورة النّساء، الآية 14.

وإنّما قلنا: إنّه تائبٌ لقوله -تعالى- ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾[1]، وقوله -تعالى-: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[2].

وإنّما قلنا إنّ التّائب مُذنبٌ، لأنّ التّائب هو النّادم على فعْل الذّنْب، والنّادم على فعْل الذّنْب مُخبرٌ عن كوْنه فاعلاً للذّنب.

فإن كذب في ذلك الأخْبار، فهو مذْنبٌ بفعْل الكذب؛ وإن صدَق فيه، فهو المطْلوب.

– الثّالث: أنّه ارْتكب المنْهَى عنه، لقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾[3]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[4]؛ وارْتكاب المنْهى عنه عيْن الذّنْب.

– الرّابع: أنّه -تعالى- سمّاه ظالمًا في قوله: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[5]، وهو أيضًا سمّى نفْسه ظالمًا في قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾[6]؛ والظّالم ملْعونٌ لقوله -تعالى-: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[7]. ومَن كان كذلك، كان صاحِب كبيرة.

– الخامس: أنّه اعْترف بأنّه لوْلا مغْفرة الله -تعالى- له، لكان خاسرًا في قوْله -تعالى-: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[8]؛ وذلك يقْتضي كوْنه صاحب كبيرة.

---

[1] سورة طه، الآية 122.

[2] سورة البقرة، الآية 37.

[3] سورة الأعراف، الآية 22.

[4] سورة البقرة، الآية 35.

[5] سورة البقرة، الآية 35؛ سورة الأعراف، الآية 19.

[6] سورة الأعراف، الآية 23.

[7] سورة هود، الآية 18.

[8] سورة الأعراف، الآية 23.

– **السّادس**: أنّه أُخرِج من الجنّة بسَبب وسْوَسة الشّيْطان، وإزْلاله جزَاء على ما أقْدم عليه من طاعة الشّيْطان، وذلك يدلّ على كوْنه صاحب كبيرة.

ثمّ قالوا: إنّ كلّ واحدة من هذه الوُجوه لا يدلّ على كوْنه فاعل كبيرة، ولكن مجْموعها قاطعٌ في الدّلالة عليه؛ ويجوز أن يكون كلّ واحد من الوُجوه، وإن لم يكن دالاً على الشّيء، إلاّ أنّها عند الاجْتماع تصير دالّة، كلّما قلْنا في القَرائن.

والجواب عن الكلّ عندنا: أنّ ذلك كان قبْل النّبوّة، فلا يكون واردًا علىْنا.

فأمّا الذين لم يجوّزوا صُدور المعْصية عن الأنبياء قبل النّبوّة، فقد أجابوا عن كلّ واحدة من هذه الوجوه:

– **أمّا الأوّل**: فقالوا: المعْصية مخالفة الأمر، فالأمْر قد يكون بالواجب والنّدْب؛ فإنّهم يقولون: "أشرْتُ عليه في أمْر ولده بكذا فعصاني، وأمرْتُه بشرْب الدّواء فعصاني".

وإن كان كذلك، لم يمْتنع أن يكون إطلاق اسم العصْيان على آدم، لا لكوْنه تاركًا للواجب، بل للمنْدوب.

ولقائل أن يقول: إنّا قد بينّا أنّ ظاهر القرآن يدلّ على أنّ العاصي يستحقّ العقاب، وذلك يقتضي تخْصيص اسْم العاصي بترْك الواجب فقط؛ وبينّا أنّه أيضًا اسْم ذمّ، فوجب أن لا يتناول إلاّ تارك الواجب؛ ولأنّه لو كان تارك المنْدوب عاصيًا، لوَجب وصْف الأنْبياء بأنّهم عصاة في كلّ حال، وأنّهم لا ينْفكّون عن المعْصية، لأنّهم لا يكادون ينْفكّون عن ترك المنْدوب.

لا يُقال: وصْف تارك المنْدوب بأنّه عاص مجازٌ، والمجاز لا يطرد. لأنّا نقول: "لما سلمت كوْنه مجازًا فالأصْل عدَمه"؛ وحينئذ يتمّ اسْتدْلال الخصْم.

فأمّا قوْله: أشرتُ إليه في أمر ولده بكذا، فعَصاني؛ فإنّا لا نسلّم أنّ هذا الاسْتعْمال مرويّ عن العرَب، وإن سلّمناه؛ لكنّهم إنّما يطْلقون ذلك إذا جزموا على المسْتشير بأنّه لا بدّ وأن يفْعل ذلك الفعل، وأنّه لا يجوز الإخلال به؛ وحينئذ يكون معنى الإيجاب حاصلاً، وإن لم يكن الوجوب حاصلاً.

وذلك يدلّ على أنّ لفظ العصْيان لا يجوز إطلاقه إلاّ عند تحقّق الإيجاب، لكن أجمعنا على أنّ الإيجاب من الله يقْتضي الوجوب؛ فلزم أن يكون إطلاق لفْظ العصْيان على آدم إنّما كان لكوْنه تاركًا للواجب.

– **وأمّا الثّاني**: وهو أنّه تائبٌ، فقد أجاب مَن جوّز الصّغيرة بأنّ التّوْبة تجب من الصّغائر كما تجب من الكبائر؛ فإنّ الصّغيرة، إذا لم يتب منها صاحبها، صار مُصرًّا عليها؛ والإصْرار على أيّ ذنب، كان كبيرة.

وأمّا مَن لم يجوّز الصّغيرة، فقد أجاب بأنّ التّوبة قد تحْسن ممَّن لم يذْنب قطّ على سبيل الانْقطاع إلى الله –تعالى– والرّجوع إليه، ويكون وجه حسْنها: اسْتحقاق الثّواب بها ابتداءًا.

والذي يدلّ عليه أنّا نقول: اللّهمّ اجْعلنا من التوّابين؛ فلوْ كان حسْنها مسْبوقًا بفعْل الذّنْب، لَكان ذلك سؤالاً لصيْرورتنا مُذْنبين، وأنّه لا يجوز.

– **وأمّا الثّالث**: فهو ارْتكاب المنْهى.

فالجَواب أنّا نقول: لا نسلّم أنّ النّهْي للتّحْريم فقط، بل هو مشْتركٌ بين التّحْريم والتّنْزيه.

وتفْسيره: أنّ النّهْي يفيد أنّ جانب التّرْك راجحٌ على جانب الفعْل.

فأمّا جانب الفعْل، فهل يقْتضي اسْتحْقاق العقاب أو لا يقْتضي؟ فذلك خارجٌ عن مفْهوم اللّفْظ. وإذا كان كذلك، سقَط الاسْتدلال.

سلّمْنا أنّ النّهْي للتّحْريم، لكنّه ارْتكبه ناسيًا، لقوله -تعالى-: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾[1]؛ وحينئذ لم يكن ذنْبًا، لأنّ التّكْليف مُرْتفعٌ عن النّاسي.

ولقائل أن يقول: لا نسلّم أنّه ارْتكبه ناسيًا.

والدّليل عليه: قوْله -تعالى-: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[2]، وقوْله: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[3].

وكلّ ذلك يَدلّ على أنّه ما نسي النّهْي حال الإقْدام على ذلك الفعْل.

وأيضًا، فلأنّه لو كان ناسيًا، لما عُوتب على ذلك الفعْل. ولما سُمِّي بالعاصي؛ فحيث عوتب عليه، دلّ على أنّه ما كان ناسيًا.

وأمّا قوله -تعالى-: ﴿فَنَسِيَ﴾[4]، ففيه إثْبات أنّه نسي وليس فيه أنّه ما نسي سلّمْنا أنّه لم يكن ناسيًا، ولكنّه أخْطأ في الاجْتهاد؛ وذلك لأنّ كلمة ﴿هَٰذِهِ﴾[5] في قوْله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[6] قد يُراد بها الإشارة إلى الشّخْص، وقد يُراد بها الإشارة إلى النّوْع كما في قوْله -عليه الصّلاة والسّلام-: "هذا وُضوءٌ لا يقْبل الله الصّلاة إلاّ به، فآدم -عليه الصّلاة والسّلام- اشْتبه الأمْر عليه، فظَنّ أنّ المراد هو الشّخْص، فعدَل عنه إلى شخْص آخر، إلاّ أنّ المجْتهد إذا أخطأ في الفُروع، لم يكنْ صاحب كبيرة.

لا يُقال: كلمة ﴿هَٰذِهِ﴾[7] لما احتمَلت الأمريْن، كان البيان حاصلاً في ذلك الوقت، لأنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. وإذا كان البيان حاصلاً، لم يكن آدم

---

[1] سورة طه، الآية 115.

[2] سورة الأعراف، الآية 20.

[3] سورة الأعراف، الآية 21.

[4] سورة طه، الآية 115.

[5] سورة البقرة، الآية 35.

[6] سورة البقرة، الآية 35.

[7] سورة البقرة، الآية 35.

-عليه السّلام- معذورًا في ذلك الخطأ، لأنّا نقول: لعلّ البيان كان حاصلاً بطريق غامض خفيٍّ، فالمخطئ فيه معذورٌ.

- وأمّا الرّابع: وهو أنّ الله -تعالى- سمّاه ظالمًا، فقد أجاب عنه مَن يجوّز الصّغيرة بأنّ كلّ ذنب يأتي به المكلّف، كبيرًا كان أو صغيرًا، فهو ظالمٌ لنفْسه.

وأمّا مَن لم يجوّزها، فأجاب بأنّ ترك الأوْلى ظلم، لأنّه لما كان متمكّنًا من فعل الأوْلى، حتّى يستحقّ به الثّواب العظيم.

فلمّا تركه من غير موجب، فقد ترك حظّ نفْسه؛ ومثل هذا يجوز أن يُسمَّى ظالمًا لنفسه، لأنّ حقيقة الظُّلم وضَع الشّيء في غير موْضعه، وهاهنا كذلك.

- وأمّا الخامس: فالجواب عنه: أنّه محْمولٌ على الصّغيرة أو على ترْك الأوْلى، وتقْديره ما تقدّم.

- وأمّا السّادس: فجوابه: أنّه ليس في الآية إلاّ أنّه أخرج من الجنّة عند إقْدامه على هذا الفعْل، أو لأجْل إقْدامه على هذا الفعْل.

وذلك لا يدلّ على أنّ ذلك الإخراج كان على سبيل التّنْكيل والاسْتخفاف، وكيْف والله -تعالى- إنّما خلَق آدم ليكون خليفة في الأرْض؟!

فلمّا كان المقْصود الأصْلي من خلقه ذلك، فكيْف يُقال: إنّه وقَع ذلك عقوبة واستخفافًا ثمّ الذي يدلّ على أنّه لا بدّ من المصير إلى الوُجوه التي ذكرْناها هو أنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لو كان عاصيًا في الحقيقة، وكان ظالمًا في الحقيقة، لوَجب الحكْم عليه

بأنّه كان مُسْتحقًّا للنّار، لقوله –تعالى–: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[1]، وبأنّه كان ملْعونًا لقوله –تعالى–: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[2].

فلمّا اجْتمعت الأمّة على أنّ ذلك لا يجوز علمْنا قطعًا أنّه لا بدّ من التّأويل. وبالله التّوفيق.

الشبهة الثانية

تمسّكوا بقوله –تعالى–: ﴿۞ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ ۖ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ۚ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3].

قالوا: لا شكّ أنّ النّفْس الواحدة هي آدم، وزوْجها المخْلوق منها هي حواء، فهذه الكنايات عائدة إليْهما قوله –تعالى–: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ۚ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4] يقْتضي صُدور الشّرْك عنهما.

ثمّ قالوا: إنّ إبليس لما أن حملت حواء عرض لها ولد فقال لها: "إن أحْببتِ أن يعيش ولدك فسمّيه بعبْد الحارث"، وكان إبليس يُسمَّى الحارث. فلمّا ولدت سمّته بهذه التّسمية، فلذا قال الله –تعالى–: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ۚ﴾[5].

---

[1] سورة الجنّ، الآية 23.

[2] سورة هود، الآية 19.

[3] سورة هود، الآيتان 189–190.

[4] سورة الأعراف، الآية 190.

[5] سورة الأعراف، الآية 190.

الجواب الصّحيح: إنّا لا نسلّم أن النّفس الواحدة في هذه الآية هي آدم –عليه السّلام–، وليس في الآية ما يدلّ على ذلك، بل نقول: الخطاب لقريْش، وهو آل قصي. والمعنى: خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجها عربيّة قرشيّة ليسكن إليها.

فلمّا آتاهما ما طلبا من الولد الصّالح السمي سمّيا أولادهما الأربعة بعد مناف، وعبد العزى، وعبد قصي، وعبد الدار؛ والضّمير في ﴿يُشْرِكُونَ﴾[1] لهما ولأعقابهما.

وذكروا وجوهًا أُخر سوى ما ذكرْناه وهي بأسْرها ضعيفة:

– أوّلها: أنّ الكنايات كلّها عن آدم وحواء، إلاّ في ﴿جَعَلَا﴾[2] و﴿يُشْرِكُونَ﴾[3]، فإنّهما يرْجعان إلى نسْلهما وعقبهما.

ويكون تقْدير الكلام: فلمّا آتى الله آدم وحواء الولد الصّالح الذي طلباه جعل كفّار أوْلادهما ذلك مضافًا إلى غير الله، وإنّما ثنّى ذكرهما لأنّهما جنْسان ذكر وأنثى، ويقوى هذا التّأويل قوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4].

وذلك يدلّ على أنّ المراد بالتّثنية ما ذكرناه من الجنْسيْن.

– وثانيهما: أنّ قوله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[5] هو آدم وجعل من تلْك النّفس زوجها، وهي حواء، إلى هاهنا حديث آدم وحواء.

ثمّ خصّ بالذّكْر المشْركين من أولاد آدم الذين سألوا ما سألوا، وجعلوا له شركاء.

ويجوز أن يذْكر العموم ثمّ يخصّ بعض المذْكور بالذّكْر. ومثله كثير في الكلام. قال الله –تعالى–: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ

---

[1] سورة الأعراف، الآية 190.

[2] سورة الأعراف، الآية 190.

[3] سورة الأعراف، الآية 190.

[4] سورة الأعراف، الآية 190.

[5] سورة الأعراف، الآية 190.

بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾[1]؛ فعمّ جميع الخلق في أوّل الآية، ثمّ خصّ في آخرها بعضهم. فكذا هاهنا.

واعلم أنّ هذيْن يقْتضيان في الكنايات المتوالية عقيب مذكور واحد صرف بعضها إلى ذلك المذكور وبعضها إلى شيء آخر. وذلك يفكّك النّظم.

– وثالثها: أن تكون الهاء في قوله –تعالى–: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾[2] راجعة إلى الولد، لا إلى الله –تعالى–.

ويكون المعنى إنّهما طلبَا من الله –تعالى– ابنًا لا الولَد الصّالح، وهو كقوله: طلبت منّي درهمًا، فلمّا أعطيتك، أشركته بآخر؛ أي طلبت آخر مضافًا إليه.

وهذا ضَعيفٌ لوجهيْن:

– أحدهما: أنّ الهاء في قوله: ﴿لَهُ﴾[3] لما عاد إلى الولد، يصير قوله –تعالى–: فلمّا آتاهما صالحًا.

– الثّاني: وأنّه يصير قوله –تعالى–: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4] منقطعًا عمّا قبله، وذلك يوجب الرّكاكة.

فهذا هو الكلام على الآية.

وأمّا الرّواية التي ذكروها، فهي ضعيفة لوجوه ثلاثة:

– الأوّل: أنّها من باب الآحاد، فلا يكون مقْبولاً في العلميّات.

– الثّاني: أنّه إمّا أن يُقال: بأنّ آدم وحواء اعتقدَا أنّ الولد مَن خلق إبليس أو لم يعتقدَا ذلك، ولكنّهما سمّيا ولدهما بعبد الحارث، مع أنّ الحارث كان اسْم إبْليس.

---

[1] سورة يونس، الآية 22.

[2] سورة الأعراف، الآية 190.

[3] سورة الأعراف، الآية 190.

[4] سورة الأعراف، الآية 190.

فإن كان الأوّل لزم أن يكون آدم وحواء قد اعتقدا إلهيّة إبليس، وذلك ممّا لا يذْهب إليه عاقلٌ.

وإن كان الثّاني، لم يلزم منه الكفْر والشّرْك، لأنّ الإعلام تفيد تسْمية الولد بعبد الحارث لا تفيد كوْنه عبد الحارث، فإنّ الإعْلام قائمة مقام الإشارة فقط، ولا يلزم منه الكفْر والفسْق أصلاً.

– الثّالث: أنّ العداوة الشّديدة التي كانت من آدم وإبليس من أوّل الأمر إلى وقت ذلك الحمل مانعة لآدم من الاغترار به، هبْ أنّ آدم [لم] يكن نبيًّا ولم يكن مسلمًا، أمَا كان عاقلاً؟!

فصحّ أنّ هذه الرّواية الخبيثة لا يجوز أن يقْبلها عاقلٌ فضلاً عن مسلم[1].

---

[1] قال الإمام الحافظ أبو محمّد بن حزم في كتاب *الملل والنّحل*: وهذا الذي نسبوه إلى آدم –عليه السّلام– من أنّه سمّى ابنه عبد الحرث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له ولا حياء، ولم يصحّ سندها قطّ، وإنّما نزلت الآية في المشركين على ظاهرها ا هـ. والعجب أنّ ابن جرير ادّعى الإجماع عليها. ثمّ أخذ يتمحّل لذلك تمحّلات بعيدة سخيفة، فغفر الله له ولمن تبعه على هذه الخرافة.

قصّة نوح -عليه السّلام-

وفيها شبهات:

]الشبهة الأولى[

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۖ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۖ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[1] من وجهيْن:

* الأوّل: أنّ قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۖ﴾[2] يدلّ على أنّه لم يكن ابنا، وإذا كان كذلك كان قوله: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[3] كذبًا، وهو معْصية.

* الثّاني: أنّ سؤال نوح -عليه السّلام- كان معْصية لثلاث آيات:

- أحدها: قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۖ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[4].

---

[1] سورة هود، الآيتان 45-46.

[2] سورة هود، الآية 46.

[3] سورة هود، الآية 46.

[4] سورة هود، الآية 46.

قال أبو محمّد بن حزم: وهذا لا حجّة لهم فيه، لأن نوحا -عليه السّلام- تأول وعد الله -تعالى- أن يخلصه وأهله، فظن أن ابنه من أهله على ظاهر القرابة وهذا لو فعله أحد كان مأجورًا ولم يسأل نوح تخليص من أيقن أنه ليس من أهله فتفرع على ذلك نهي عن أن يكون من الجاهلين فندم -عليه السّلام- ونزع وليس هاهنا عمد للمعصية البتّة.

– وثانيها: قوله خبرًا عن نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾[1].

– وثالثها: قوله: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۖ﴾[2] وفيها قراءتان: قراءة الكسائي عمل غير صالح، والمعنى: أنّ ابنك عمل غير صالح والباقون بالتّنوين والرّفع.

والأوّل مرجوح، لأنّه يقْتضي إضمار المؤصوف[3]، وهو على خلاف الأصل فتعيّنت القراءة الثّانية؛ والهاء في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾[4] ضميرٌ، والضّمير لا بدّ وأن يكون عائدًا إلى مذْكور سابق، والمذْكور السّابق هاهنا إمّا السّؤال وإمّا الابن لا يجوز عوْده إلى الابن، لأنّ الابن لا يكون عملاً غير صالح بل ذا عمل غيْر صالح، فيقْتضي الإضْمار، وإنّه خلاف الأصْل.

فثبَت أنّ الضّمير عائدٌ إلى السّؤال، فثبَت أنّ ذلك كان عملاً غيْر صالح.

والجواب:

– عن الأوّل أنّ المفسّرين اختلفوا في هذا الابن على ثلاثة أقوال:

– [الأوّل:] فالأكثرون على أنّه كان ابنًا له لصلْبه، وهو الأقوى، لقوله –تعالى–: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾[5].

ثمّ اختلفوا: فمنهم مَن قال ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم معك، وقيل: ليس من أهل دينك. وهذا قوْل ابن عبّاس وسعيد بن جبير والضحّاك وعكْرمة وميْمون بن مهران.

---

[1] سورة هود، الآية 47.

[2] سورة هود، الآية 46.

[3] موصوف (غير) أي عمل عملا غير صالح قال الشّريف الرّضى: ومع هذه القراءة لا شبهة في رجوع معنى الكلام إلى الابن دون سؤال نوح، وقد قوى الشّريف هذه القراءة وساق عليها شواهد من كلام العرب.

[4] سورة هود، الآية 46.

[5] سورة هود، الآية 42.

– الثّاني: أنّه كان ابن امْرأته إلاّ أنّه لاختلاطه بأبنائه وأهل بيته أطلق عليه لفْظ الابن، كما أنّ إبليس لاختلاطه بالملائكة أطلق عليه اسم الملك.

ويدلّ عليه قوله: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[1] ولم يقل: منّي، ويروى ذلك عن الباقين.

– الثّالث: أنّه ولد على فراشه لغير رشدة[2]، وهو المرويّ عن الحسن ومجاهد وابن جريج وعبيد بن عمير.

وهذان القوْلان ضعيفان، لقوله –تعالى–: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾[3]، والثّالث أضْعف، لأنّه يجب تنْزيه منْصب الأنبياء عن مثل هذه الفضيحة.

]شبهة الثانية[

وعن الشّبهة الثّانية إنّا لا نسلّم أنّه دعا لابنه مطلقًا، بل يشترط الإيمان.

لا يُقال: فلمَ قال الله –تعالى–: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[4]، وقال: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[5]، وقال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾[6]؟

---

[1] يريد أنّه كان ولد زنى يقال: هذا ولد رشدة إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضدّه: ولد زنية – بكسر الحرف الأوّل منهما.

[2] سورة هود، الآية 46.

[3] سورة هود، الآية 42.

[4] سورة هود، الآية 46.

[5] سورة هود، الآية 46.

[6] سورة هود، الآية 46.

لأنّا نقول: يمْتنع أن يكون نوح –عليه السّلام– نهى عن ذلك، وإن لم يقع ذلك منه؛ كما أنّ نبيّنا –عليه الصّلاة والسّلام– نهى عن الشّرك لقوله –تعالى–: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1]، وإن لم يقع ذلك منه. فأمّا قوله –تعالى– ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[2]، فمعناه: أن لا تكون منهم.

ولا شكّ أنّ وعْظه –تعالى– الذي صرف نوحًا –عليه السّلام– عن الجهْل.

وأمّا قول نوح –عليه السّلام–: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ ۖ﴾[3]، فلا دلالة فيه على أنّه فعل ذلك سلّمنا أنّه دعا له مطلقًا، ولكن لشفقته الطّبيعيّة قال ما قال، والعقل لا ينكر الدّعاء للكافر، وإنّما يمنع منه الشّرع، فلعلّه دعاء بمقتضى الطّبع إلى أن ورد الشّرع بالنّهي عنه.

لا يُقال: فلمَ سأل من غير إذن؟ لأنّا نقول: لما لم يجد نصًّا مانعًا منه، تمسّك في الجواز بالإباحة الأصليّة؛ أو نقول: إنّما كان مسلمًا في الظّاهر، وكان نوح –عليه السّلام– مأذونًا في الدّعاء للمسْلمين، فدعا له بحكم الظّاهر، وذلك جائز لقوله –عليه السّلام–: "نحن نحكم بالظّاهر"[4]؛ أو نقول: هب أنّه أخطأ في ذلك؛ لكن إن قلتَ: إنّ

---

[1] سورة الزّمر، الآية 65.

[2] سورة هود، الآية 46.

[3] سورة هود، الآية 47.

[4] لا يعرف بهذا اللفظ الذي ساقه المصنف. ولكن المشهور أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال قال في اللآلي هو غير ثابت بهذا اللفظ. ولعلّه مروي بالمعنى من أحاديث صحيحة ذكرتها في الأقضية من الذهب الإبريز. وقال في المقاصد: اشتهر بين الأصوليين والفقهاء بل وقع في شرح النووي لمسلم في قوله –صلى الله عليه وآله–: إنّي لم أؤمر أن أنقّب عن قلوب النّاس ولا أشقّ بطونهم ما نصّه: معناه إنّي أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولّى السّرائر كما قال النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– ا هـ. قال: ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المنثورة. وجزم الحافظ العراقي بأنّه لا أصل له وكذا المزي وغيره. وقال القاري: وممّن أنكره الحافظ ابن الملقن ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي. وقال الزركشي لا يعرف بهذا اللفظ. وقد أطال العجلوني الكلام على هذا الحديث فارجع إليه إن شئت.

ذلك من الكبائر لقوله: هذا سؤال ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1]؛ قلنا: لا نسلّم، والتّعْويل في تغيير هذا القسْم على كوْن الإضْمار بخلاف الأصْل ضَعيف، لأنّ الأدلّة الدّالّة على عصْمة الأنْبياء أقْوى من الدّليل الدالّ على كوْن الإضْمار بخلاف الأصْل.

[1] سورة هود، الآية 46.

قصّة إبراهيم -عليه السّلام-

تمَسّكوا بها من وجوه تسعة:

- الأولى: قوله -تعالى- حاكيًا عن إبراهيم -عليه السّلام-: ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[1]؛ فلا يخلو إمّا أن يُقال: إنّه قال هذا الكلام في النّظر والاستدلال، أو بعده.

فإن كان الأوّل، كان قطْعه بذلك مع تجويزه أن يكون الأمر بخلافه إخبارًا عمّا يجوز المخْبر كوْنه كاذبًا فيه. وذلك غير جائز.

وإن كان الثّاني، كان ذلك كذبًا قطعًا، بل كفرًا قطعًا.

[والجواب] قيل: إنّه من كلام إبراهيم قبل البلوغ. فإنّه لما خطر بباله قبيل بلوغه حدّ التّكليف إثبات الصّانع، فتفكّر، فرأى النّجوم، فقال ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[2]. فلمّا شاهد حركتها قال: لا بدّ أن تكون ربًّا.

وكذا الشّمس والقمر، فبلّغه الله -تعالى- في أثناء ذلك حدّ التّكليف، فقال: ﴿أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[3].

وإنّما بلغ ذلك في النّجوم والشّمس والقمر، لِمَا فيه من العلوّ والنّور.

ومنهم مَن سلّم أنّه كان كلام إبراهيم بعد البلوغ.

ثمّ اختلفوا، فمنهم مَن قال: يجوز أن يكون ذلك كلامه حال اشتغاله بالنّظر والاستدلال ثمّ إنّه لم يقل: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[4] على سبيل الإخبار بل على سبيل الفرْض، كما أنّ الواحد منّا إذا نظر في حدوث الأجسام فيقول: الجسم قديم؟ لا لأنّ مُراده الإخبار عن قدم الأجسام، بل لأنّه يفْرضها قديمة ليظهر ما يؤدّي ذلك الفرْض إليه من

---

[1] سورة الأنعام، الآية 77.

[2] سورة الأنعام، الآية 77.

[3] سورة هود، الآية 54.

[4] سورة الأنعام، الآية 77.

الفساد. فكذا هاهنا فرض ثمّ عقبه بما يدلّ على فساده، وهو قوله: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾[1].

ومنهم مَن قال: تكلّم بذلك بعد فراغه من النّظر وصيرورته موقنًا بالله.

ثمّ اختلفوا فيه على وجوه خمسة، فقيل: تكلّم بذلك على معْنى أنّ الأمْر كذلك عندهم، كما يقول أحدنا للمشبّه على سبيل الإنكار إنّ إلهه جسمٌ متغيّرٌ.

وقال -تعالى-: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ﴾[2] أي في زعمك وقيل: المراد منه الاستفهام، إلاّ أنّه أسقط حرف الاستفهام استغناءً عنه، وقيل: في الآية اخْتصار، وتقديره: يقولون: هذا ربّي، ونظيره: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾[3]، أي ويقولان.

وقيل: أراد إبراهيم أن يبطل قولهم بتعظيم الكواكب، فأوْهم من نفْسه أنّه يعظّمها، ثمّ عقّبه بذكر الاسْتدلال على بطلانه.

وقيل: إنّهم دعوه إلى عبادة النّجوم، فقال مبيّنًا لهم خطأهم: ﴿هَٰذَا رَبِّي ۖ﴾[4] الذي تدْعونني إلى عبادته.

والأصحّ من هذه الأقوال: أنّ ذلك على وجه الاعتبار والاسْتدلال لا على وجه الإخبار؛ ولذلك فإنّ الله -تعالى- لم يذم إبراهيم -عليه السّلام- على ذلك، بل ذكَره بالمدْح والتّعظيم، وأنّه أراه ذلك كي يكون من الموقِنين.

هذا هو البحْث المشْهور في الآية.

وفيها أبحاث أخر من حيث أنّ بعض الملاحدة قال: إنّ إبراهيم اسْتدلّ على الشّيء بما لا يدلّ عليه، وذكر أشياء لا تصحّ، فكان الطّعْن متوجّهًا.

---

[1] سورة الأنعام، الآية 76.

[2] سورة طه، الآية 97.

[3] سورة البقرة، الآية 127.

[4] سورة الأنعام، الآية 77.

ونحن نذْكر كلّ واحد من تلك الأسئلة الأربعة عشرة مع جوابه:

ذكْر كلّ واحد من الأسئلة الأربعة عشرة مع جوابه

– السّؤال الأوّل: قوله –تعالى–: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا﴾[1] دلّت الآية على أنّه نظر في حال الكواكب أوّلاً، ثمّ القمر ثانيًا، وفي حال الشّمس ثالثًا، ولا شكّ أنّ تلك اللّيلة مسبوقة بنهار، وأنّه كانت الشّمس طالعة، فلم لم ينظر في النّهار السّابق على تلك اللّيلة في حال الشّمس، بل كان ذلك أوْلى، لأنّ الشّمس أعظم من القمر والكواكب ومتى ثبت أنّ الأعظم لا يصلح للإلهيّة فالأضعف أوْلى؟

جوابه: أنّ أمّ إبراهيم لخوفها عليه وضعته في كهف مظلم؛ فلمّا تثبت وعقل دنا من الباب فرأى الكوكب، فقد خطر بباله إثبات الصّانع فقال ما قال[2]. وقيل: إنّه كان لا يشار له إلى معبود، ثمّ أشير إلى الكواكب، فعند ذلك قال ما قال اعتبارًا.

---

1 سورة الأنعام، الآية 76.

2 قال أبو محمّد بن حزم: وأما قول إبراهيم إذ رأى الشمس والقمر ﴿هذا ربي﴾ فقال قوم إن إبراهيم قال ذلك محققا أول خروجه من الغار وهذا خرافة موضوعة مكذوبة ظاهرة الافتعال، ومن المحال الممتنع أن يبلغ أحد حد التمييز والتكليف بمثل هذا وهو لم ير قط شمسا ولا قمرًا ولا كوكبًا. وقد أكذب الله هذا الظنّ الكاذب بقوله الصّادق: ﴿ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين﴾ –إلى أن قال– والصّحيح من ذلك أنّه إنّما قال ذلك موبّخا لقومه كما قال لهم نحو ذلك في الكبير من الأصنام ولا فرق – إلى أن قال: وبرهان قولنا هذا أن الله –تعالى– لم يعاتبه على شيء ممّا ذكروا لا عنفه على ذلك بل صدقه –تعالى– بقوله: ﴿وتلك حجّتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء﴾، فصحّ أنّ هذا بخلاف ما وقع لآدم وغيره بل وافق مُراد الله.

– **السّؤال الثّاني**: حدوث الكوكب معلوم بحركته، فإنّه لما تحرّك ثبت أنّه لا ينفكّ عن الحوادث، فيكون محدثًا، فكان ينبغي أن يحتجّ عند طلوعه على حدوثه، وأن لا يتوقّف على أفوله؟

جوابه: المراد بالأفول: الهوى في حظيرة الإمكان، فإنّ حركته تدلّ على كونه ممكنًا لذاته، والممكن لذاته معدوم لذاته موجود لغيره، وذلك هو الأفول الحقيقي.

وأيضًا، فلأنّه وإن كان لا يختلف الحال بين الطّلوع والغروب في الحقيقة، إلاّ أنّ الغروب أدلّ على عدم الإلهيّة عند العوام؛ فلعلّه عدل إلى الأفول لهذا الغرض.

– **السّؤال الثّالث**: أنّه لما علم أنّ حركة الكوكب منتهية إلى الأفول، وعلم أنّ الأفول يدلّ على الحدوث ثمّ رأى الشّمس والقمر متحرّكين، فكان ينبغي أن يقطع عليهما بالحدوث قبل أفولهما، فلمَ وقت الأمر فيهما أيضًا على الأفول؟

جوابه: أمّا إن حملنا الأفول على الهوى في مغرب الإمكان، فقد انْدفع الإشكال؛ وإن حملناه على رعاية ما هو أظهر للعوامّ، فكذلك.

– **السّؤال الرّابع**: كيف قطع بغيبة الكوكب على حركته، مع أنّ المحتمل أن يُقال: السّماء واقفة والأرض متحرّكة؟

جوابه: غيبة الكوكب تقتضي حركة جسْم ما، فيلْزم حدوث ذلك الجسم، فيلزم حدوث كلّ جسم، لأنّ الأجسام كلّها متماثلة.

– **السّؤال الخامس**: هبْ أنّه استدلّ بحركة الكوكب على حدوثه، فكان ينْبغي أن يقول عقيب فراغه من النّظر: إنّي قضيتُ بحدوثه، لكنّه لم يفعل ذلك، بل جعله نتيجة دليل إثبات الصّانع، فأين إحدى المسألتيْن من الأخرى؟

جوابه: هذا تنْبيهٌ على أنّ العلم باحْتياج المحدث إلى المحدث ضروريّ، فلمّا كانت هذه المقدّمة ضروريّة لا جرم حذفها، واستدلّ بالدّليل الدالّ على حدوث العالم على ثبوت الصّانع؛ ولو لم تكن تلك المقدّمة بديهيّة، لكان هذا الاسْتدلال خطأ قطعًا.

– السّؤال السّادس: هبْ أنّه ثبت لإبراهيم –عليه السّلام– بالدّلالة التي ذكرَها حدوث الأجسام وثبوت الصّانع، ولكن كيف اسْتنْتج منها فساد قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[1]، فإنّ من المحتمَل أنّ الكواكب والسّماوات محدَثة مخلوقة لله –تعالى–، ثمّ إنّها تكون محدَثة للبشر، ولما في هذا العالم على ما يذهب إليه المعلّلون بالوسائط؟

فإن قلتَ: كان غرضه من هذا الاستدلال معرفته مقطع الحاجات، فلمّا عرف أنّ السّماوات محدَثة عرف أنّها ليست مقطع الحاجات.

قلت: ليس الأمر كذلك، لأنّ أوّل الاستدلال في قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[2] فكان مطلوبه أنّ الكوكب هل هو الشّيء الذي يربّيني ويخْلقني؟ فكان المطلوب هذا لا ما ذكرته.

وأيضًا بتقْدير أن يكون الأمر كذلك، فلمَ قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[3]؟ فإنّ بتقدير أن يكون خالقه هو السّماء، وجَب عليه الاشتغال بشكْره والإقْبال على طاعته.

جوابه: أنّ إبراهيم –عليه السّلام– كان على مذْهبنا في مسألة خلق الأفعال، فإنّه لما عرف أنّها محدَثة عرف أنّها ممكنة، وكان من المعلوم أنّ المصحّح لمقدوريّة الله –تعالى– هو الإمكان، فعرف أنّ كلّ ممْكن مقدور لله –تعالى–، فإنّه لا يقع بقدرة غيره؛

---

[1] سورة الأنعام، الآية 77.

[2] سورة الأنعام، الآية 77.

[3] سورة الأنعام، الآية 79.

فعرف أنّ كلّ ممْكن خرج من العدم إلى الوجود، فلم يخرج إلاّ به؛ فعلم أنّ خالقه ومربّيه ليس الفلك ولا الملك بل هو الله الواحد القهّار.

– **السّؤال السّابع**: كيف عرف أنّه فطر السّماوات، فإن بقي هاهنا احْتمال آخر، وهو أنّ الجسم وإن كان محدثًا إلاّ أن هيولاه قديمة. وعلى هذا التّقدير لا يكون هو –تعالى– فاطرها. ودليل الحركة لا يفيد إلاّ حدوث الجسْم من حيث أنّه جسْمٌ، فأمّا حدوث الهيولي التي هي جزء ماهيّة الجسم فلا؟

وجوابه: لما عرف حدوث الجسم عرف لا محالة حدوث هيولاه، لأنّ هيولاه لو كانت قديمة لكانت في الأزل قابلة للصّورة، لأنّ قابليتها لها لازمة لماهيّتها؛ ولو حصلت القابلية في الأزل، لكان المقبول صحيح الوجود، لأنّ القابليّة نسبيّة وإمكان النّسب متوقّف على إمكان المنتسبيْن، لكنّ المقبول لما كان ممتنع الوجود في الأزل، فكانت القابليّة كذلك، فكان القابل كذلك، فكان الكلّ كذلك.

– **السّؤال الثّامن**: كلمة ﴿لِلَّذِي﴾[1] موضوعة لتعْريف المفرد بقضيّة معلومة فيما قبل، وكوْنه فاطر السّماوات والأرض لم يكن معلومًا قبل ذلك إنّما صار معلومًا له في تلك الحالة، فكيف قال: ﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ﴾[2]؟

جوابه: أنّه لما عرف أنّ العالم محدثٌ انضمّت إليه مقدّمة أخرى ضروريّة، وهي أنّ كلّ محدَث له محدِث، فتولّد منهما بأنّ العالم له صانعٌ، فصار علمه بافتقار العالم إلى الصّانع علما جليًّا خاليًا عن الشّبهات. ثمّ لما عرف وجود الصّانع عرف أنّه لا بدّ من القيام بشكره والاشتغال بطاعته، فقال بعد ذلك: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ

---

[1] سورة الأنعام، الآية 79.

[2] سورة الأنعام، الآية 79.

وَالْأَرْضَ﴾[1] فكان المعنى: وجّهت وجهي إلى ذلك الشّيء[2] الذي ظهر في عقلي كونه فاطر السّماوات والأرْض.

– **السّؤال التّاسع**: أنّه لم يحتج إلاّ بحركة الكوكب على حدوثه، فمن أين حكم بذلك على السّماوات والأرض بالحدوث والحاجة إلى المحدث؟

جوابه: لما ثبت أنّ جسمًا ما محدث، فكلّ جسم محدث، لأنّ الأجسام كلّها متماثلة، وحكم الشّيء حكم مثله.

وفي هذا المَوْضع تنبيهٌ على أنّه –تعالى– ليس بجسْم من وجهيْن:

* الأوّل: أنّه لما ثبت حدوث جسْم فرع على تلك الدّلالة حدوث جسْم آخر، وذلك إنّما يصحّ إذا كانت الأجْسام كلّها متماثلة، وذلك ينفي كونه –تعالى– جسْمًا.

* الثّاني: أنّه –تعالى– لو كان جسمًا لقال وجّهت وجهي إلى الذي، فلمّا قال ﴿لِلَّذِي﴾[3] ولم يقل إلى الذي، دلّ ذلك على أنّه –تعالى– ليس بجسم.

– **[السّؤال العاشر**: لمَ قال: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[4]، وأيّ دلالة في حدوث الأجْسام على نفْي الشّرك، والظّاهر أنّه لا يجوز أن يرتّب على الدّليل ما لا يكون لازمًا منه؟

---

[1] سورة الأنعام، الآية 79.

[2] التعبير بالشّيء هنا في غاية الجفاء والسماجة، وماذا كان عليه لو قال –إلى الله الذي– والذي جره إلى هذا التّعبير: انسياقه في هذا البحث الفارغ الذي لا قيمة له في إثبات عقيدة ولا لزوم له في تنزيه إبراهيم –عليه السّلام– وكم جرت هذه البحوث المتكلّفة إلى فساد في التفكير وأبعدت عن هدى أصدق المؤمنين رسول الله –صلّى الله عليه وآله وأصحابه وتابعيهم–.

[3] سورة الأنعام، الآية 79.

[4] سورة الأنعام، الآية 79.

جوابه: لما عرف حدوث الأجسام عرف أنّ محدّثه قادرٌ، وعرف أنّه إنّما صحّ منه أن يقدر على مقدور لكوْن ذلك المقدور ممكنًا، فعرف أنّ الإمْكان هو المصحّح للمقدوريّة؛ فعرف أنّه لو وُجد لها إلَهان لقدر كلّ واحد منهما على عيْن مقْدور الآخر لكنّه محال، لما أنّه يقْتضي وقوع مقْدور من قادريْن من جهة واحدة وهو محالٌ، لأنّه يلزم اسْتغناؤه بكلّ واحد منهما عن كلّ واحد منهما؛ ولما كان ذلك باطلاً، كان القول بحدوث الأجْسام نافيًا للشّرك من هذا الوجه.

وهذه هي الأدلّة الدالّة على التّوحيد المطلق ونفْي الأضْداد والأنْداد في الذّات والصّفات والأفْعال، وهو الله –تعالى– واحدٌ في ذاته لا شريك له، وواحدٌ في صفاته لا نظير له، وواحدٌ في الخلْق والإيجاد لا شبيه له.

– **السّؤال الحادي عشر**: لما جنّ عليه اللّيل ابتدأ أوّلاً بالنّظر في الكواكب، فلمَ لم يبتدئ بالنّظر في نفسه ثمّ في أحوال هذا العالم من العناصر؟

جوابه: الدّليل الدالّ على حدوث الكواكب دالٌّ على حدوث العناصر ولا ينْعكس، فكان الاشْتغال بالأعمّ أهمّ.

– **السّؤال الثّاني عشر**: هبْ أنّه عرف أنّ للعالم صانعًا، ولكن لمَ اشتغل بعبادته في الحال، فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[1]؟

جوابه: مَن قال: شكر المنعم واجب عقلاً، فلا إشْكال عليه؛ ومَن لم يقل به، حمَل الآية على العلْم دون العمَل.

وفيه إشْكال، لأنّ العلم أيضًا عمل فقبل السّمع أو لم يجز العمل لما جاز لإبراهيم هذا العمَل.

---

[1] سورة الأنعام، الآية 79.

– السّؤال الثّالث عشر: لمَ قال: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾[1] ولم يقل وجّهت قلبي، مع أنّه أوْلى؟

جوابه: هذا يدلّ على أنّ الاعتقاد لا بدّ معه في تزْكية الرّوح من العمل، لأنّ الاعْتقاد أرْواح والأعمال قوالب، والكمال لا يحصل إلاّ باجتماعهما. وبالله التّوفيق.

– السّؤال الرّابع عشر: لمَ قدّم السّماوات على الأرض؟

جوابه: أنّ الاستدلال كان أوّلاً على الكواكب والمجانسة بينها وبين الأفلاك أشدّ، ثمّ بينها وبين العناصر. فلذلك قدّم السّماوات، لأنّها أشْرف وأقْوى وأعْظم؛ فأشْكالها أشْرف الأشْكال، وهو المسْتدير؛ وألوانها أحسن الألوان، وهو المسْتنير؛ فأجسامها أصلب الأجسام، فإنّها السّبع الشّداد، وهي محلّ البركات. ومنها تنزل الخيْرات. فلمّا فاقت السّفْليات في هذه الصّفات قدّمها في الذّكر.

]شبهة الثانية[

تمسّكوا بقول الله –تعالى– مخبرًا عن إبراهيم لما قال له قومه: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[2].

وإنّما عنى بالكبير: الصّنم.

وهذا كذبٌ، لأنّ إبراهيم –عليه الصّلاة والسّلام– هو الذي كسّر الأصْنام، فإضافة كسْرها إلى غيره لا يكون إلاّ كذبًا.

---

[1] سورة الأنعام، الآية 79.

[2] سورة الأنبياء، الآيتان 62-63.

الجواب من وجوه:

– الأوّل: أنّه كناية عن غير مذكور أي فعله من فعله. و﴿كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[1] ابتداء كلام.

ورُوي عن الكسائي أنّه كان يقف عند قوله –تعالى–: ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾[2] ثمّ يبتدئ ﴿كبيرهم هذا﴾[3].

– الثّاني: أنّه يجوز أن يكون فيه وقف عند قوله –تعالى–: ﴿كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ﴾[4] والمعنى، بل فعله كبيرهم وعنى نفسه لأنّ الإنْسان أكبر من كلّ صنم.

– الثّالث: أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، كأنّه قال: بل كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون فاسألوهم فيكون إضافة الفعْل إلى كبيرهم مشْروطة بكوْنهم ناطقين؛ فلمّا لم يكونوا ناطقين، امْتنع أن يكونوا فاعلين.

– الرّابع: أنّه ذكر إلزامًا على قولهم، لأنّه لما كان هو الإله الأكبر، فكسْر خدمه المقرّبين لديه لا يصدر إلاّ عنه.

– الخامس: قرأ بعضهم: ﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[5] أي فلعلّه، وعلى هذا لا يكون كذبًا لدخول حرف الشكّ[6].

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 62.

[2] سورة الأنبياء، الآية 62.

[3] سورة الأنبياء، الآية 62.

[4] سورة الأنبياء، الآية 62.

[5] سورة الأنبياء، الآية 62.

[6] قال الإمام أبو محمّد بن حزم: إنّما هو تقريع لهم وتوبيخ، كما قال –تعالى–: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾، وهو في الحقيقة مهان ذليل معذب في النار فكلا القولين توبيخ ظن قيلا له على ظنهم أن الأصنام تفعل الخير والشر وعلى ظن المعذب في نفسه في الدنيا أنه كريم عزيز. ولم يقل إبراهيم هذا على أنّه محقق لأنّ كبيرهم فعله. إذ الكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه قصدا إلى تحقيق ذلك.

الشبهة الثالثة

قوله -تعالى- مخبرًا عن إبراهيم: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾[1].

والاسْتدلال من وجهيْن:

- الأوّل: تمسّك بعلْم النّجوم، وهو غير لازم.

- الثّاني: قوله ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[2]، وهو كذبٌ.

[الجواب] قيل: أراد بنظره في النّجوم والقمر والشّمْس حال كونه طالبًا لمعرفة الله -تعالى-. وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[3]، أي لستُ على يقين من الأمر.

ثمّ لما استدلّ بأفولها وغروبها على حدوثها وعرف الله -تعالى- زال ذلك الشكّ. وهذا ضعيفٌ، لأنّ الله -تعالى- قال: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ * إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾[4]، فدلّ ظاهر الآية على سلامة قلْبه من الشكّ، ثمّ ذكر أنّه عاتب قومه على عبادة الأصْنام. فقال ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾[5] وسمّى عبادتهم بأنّها إفكٌ وباطلٌ. قال: ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[6]، وهذا قول عارف بالله -تعالى-.

فالمعتمَد أن يقول في الجواب عن الوجه الأوّل: لا نسلّم أنّ النّظر في النّجوم حرامٌ، وذلك لأنّ مَن اعْتقد أنّ الله -تعالى- أجرى العادة أنّه مهْما حدث فيما بينهما اتّصالٌ مخصوصٌ خلق في هذا العالم حادثًا مخصوصًا، واعْتقد أنّ الله -تعالى- خلق فيها قوى، وجعلها أسبابًا لحدوث الحوادث في هذا العالم.

---

[1] سورة الصّافّات، الآيتان 88-89.

[2] سورة الصّافّات، الآية 89.

[3] سورة الصّافّات، الآية 89.

[4] سورة الصّافّات، الآيات 83 إلى 85.

[5] سورة الصّافّات، الآية 85.

[6] سورة الصّافّات، الآية 87.

فعلى هذا التّقْدير لا نسلّم أنّ النّظر في النّجوم حرامٌ سلّمنا كوْنه حرامًا، ولكن لعلّ الله أخبر إبراهيم –عليه السّلام– بأنّه مهما طلع النّجْم الفلاني، فإنّك تمْرض. فنظر في النّجوم، فلمّا مرّ به قال: إنّي سقيمٌ.

سلّمنا أنّ ذلك أيضًا لم يكن، لكن من المحْتمل أنّه حين نظر في النّجوم تشبّهًا بأهل زمانه في الظّاهر، وحكم أنّه سقيم إيهامًا على قومه أنّه استدلّ على ذلك بالنّجوم، وإن كان الأمْر في نفسه ليس كذلك.

وأمّا الوجه الثّاني:

فالجواب عنه: لا نسلّم أنّه ما كان سقيمًا في تلك السّاعة الآتية: كما إذا علمت أنّك ستصير محْمومًا وقت الظهر، ثمّ إنّ واحدًا يدْعوك إلى الضّيافة بحيث تعلم أنّه لا بدّ من الجلوس مع القوم وقت الظّهر فتقول: إنّي محموم، وتعني به: أنّي أكون محمومًا في ذلك الوقت.

وأيضًا لعلّه لما كان مشْرفًا على السّقْم سمّى نفْسه سقيمًا، كما في قوله –تعالى–: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[1].

وأيضًا أراد: إنّي سقيم القلب، والمراد ما في قلبه من الحزْن والغمّ بسبب كفْرهم وعنادهم.

فإن قلتَ: روي عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– أنّه قال: ما كذب إبراهيم إلاّ ثلاث كذبات، قوله: إنّي سقيمٌ، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وقوله لسارّة: إنّها أختي[2].

قلتُ: هذا من أخبار الآحاد، فلا يعارض الدّليل القطْعي الذي ذكرناه، ثمّ إنّ صحّ حمل على ما يكون ظاهره الكذب.

---

[1] سورة الزّمر، الآية 30.

[2] الحديث رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة.

فأمّا قوله لسارّة: إنّها أختي فمعناه أنّها أختي في الدّين، أو نظرًا إلى انْتسابهما إلى آدم أو إلى سائر الأجداد.

]الشبهة الرابعة[

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾[1] الآية، انتقل من دليل إلى دليل. وهذا يدلّ على عجزه عن نصرة دليله الأوّل.

وأيضًا، فكان من الواجب عليه دفْع ذلك السّؤال وإزالة تلك الشّبْهة، فكان الإعْراض عنه ذنبًا عظيمًا.

[والجواب:] أنّ الدّليل واحد لم ينْتقل إلى غيره، ولكن انتقل من مثال إلى مثال آخر لعلْمه بقصور فهم المخاطب عن إدْراكه المقْصود من المثال الأوّل.

وذلك لأنّ إبراهيم -عليه السّلام- استدلّ بحدوث حادث يعلم كلّ أحد عاقل بالضّرورة عجز البشر عنه، وذلك يفيد العلْم بوجود الإله -تعالى-.

وهذه القضيّة الكلّية لها جزئيّات منها الإحياء والإماتة.

ثمّ إنّ نمرود دعا برجليْن، فقتل أحدهما ولم يقتل الآخر. فقال عند ذلك: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[2]، وكان إبراهيم قادرًا على أن يقول: لسْتُ أعني به الإحْياء والإماتة بهذا التّفسير، وإنّما المراد منه شيءٌ آخر لعلم كلّ أحد بالضّرورة عجز البشر عنه، إلاّ أنّه -عليه السّلام- مبالغة في الإيضاح عدل عن ذلك المثال إلى آخر، وهو طلوع الشّمس وغروبها؛ فظهر أنّه لم يحْصل منه الانتقال من الاسْتدْلال إلى الاسْتدْلال، بل من المثال إلى مثال آخر.

---

[1] سورة البقرة، الآية 258.

[2] سورة البقرة، الآية 258.

ثمّ هاهنا بحثٌ: وهو أنّ الغرض من هذا الاستدلال إمّا إثبات الإله للعالم ونفْي كوْن نمرود إلها، أو نفْي كوْنه شريكًا لله –تعالى–.

فإن كان الأوّل، وهو قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾[1]، فإنّ ذلك عيْن المطْلوب، وله أن يقول: إنّ الشّمس تطلع إمّا لذاتها أوّلاً لمؤثّر أصلاً فما الدّليل على أنّ الأمر ليس كذلك؟ فإنّ البحث ما وقع إلاّ فيه.

وإن كان الغرض هو الثّاني، وهو أنّ نمرود ليس بخالق للعالم فهذا غير جائز، لأنّ نمرود إن جوّز ذلك لم يكن كامل العقل، لأنّ العلم بأنّ هذا الشّخْص البشري الذي ما وُجد إلاّ في هذه الأيّام ليس هو الموجد للسّماوات السّبع التي كانت موْجودة قبله بألوف ألوف سنين، وأنّ العلْم بأنّ هذا الشّخص العاجز عن التّصرّف في هذه السّماوات والكواكب والبرّ والبحْر ليس هو الموجد لها علم ضروريّ؛ فمَن شكّ فيها كان مختلّ العقْل، والمناظرة مع هذا الإنْسان عبث، وبعثة الأنْبياء إليه أيضًا عبَث.

وإن كان الغرض هو الثّالث، وهو نفْي كوْنه شريكًا لله –تعالى–، فإن كان المراد من الشّركة في خالقيّة السّماوات والأرض كان أيضًا معلوم الفساد بالضّرورة، فكانت المناظرة فيها عبثًا.

وإن كان المراد من الشّركة الطّاعة بمعْنى أنّ نمرود كان يدّعي أنّه يجب عليهم طاعته كما يجب طاعة الله. فهذا ممّا لا يبطل بالحجّة التي ذكرها إبراهيم –عليه السّلام–.

سؤال آخر: وهو أنّ إبراهيم –عليه السّلام– لما قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾[2]. فلو قال الخصْم: بل أنا آتي بالشّمْس من المشْرق، فقل لإلهك جِئ بها من المغرب، كيف يكون جوابه؟

[الجواب:] عن البحث الأوّل أنّ الخصْم كان دهريًّا منكرًا للصّانع، فاحتجّ إبراهيم –عليه السّلام– بهذه الحجّة في إثبات الصّانع؛ وذلك لأنّ طلوع الشّمس بعد

---

[1] سورة البقرة، الآية 258.

[2] سورة البقرة، الآية 258.

عدمها حادث، فلا بدّ من محدِث، والمحدِث ليس أحدًا من البشَر، فلا بدّ لهذه الأجسام من إله.

واعْلم أنّه إنّما انتقل عن الإحياء والإماتة إلى طلوع الشّمس وغروبها، لأنّ أشرف ما في العالم السّفلي هو الإنسان وأشْرف ما في العالم العلوي هو الشّمس، فذكر من دلائل الآفاق أحوال الشّمس، ومن دلائل الأنفس أحوال الحياة والموت.

[والجواب] عن البحث الثّاني: أنّ الخصم لو طالبه بذلك لكان من الواجب في حكْم الله -تعالى- أن يأتي بالشّمس من المغرب تقريرًا لحجّة إبراهيم -عليه السّلام-.

ولقائل أن يقول: هذا غير واجب، لأنّ لإبراهيم -عليه السّلام- أن يقول: طلوع الشّمس حادثٌ، فلا بدّ له من محدِث. وذلك المحدِث ليس من البشر، فلا بدّ من إله. فثبت أنّ طلوع الشّمس إنّما حدث بقدرة الله -تعالى-.

ومن المعلوم بالضّرورة أنّ القادر على تحريك الشّمس من اليمين إلى الشّمال قادرٌ على تحريكها من الشّمال إلى اليمين. فلمّا كان الله -تعالى- قادرًا على أن يأتي بالشّمس من المشْرق، كان قادرًا على أن يأتي بها أيضًا من المغرب. فثبت أنّ إلهي قادرٌ على الكلّ. وأمّا أنت فلو كنتَ إلهًا لكنتَ أيضا قادرًا على الكلّ؛ فلمّا عجزْتَ عن الكلّ، ثبت أنّك لستَ بآله.

ومتى انْدفعت معارضة الخصم بهذه الأدلّة العقليّة، لم يلزم من عدم إتيان الله -تعالى- بالشّمس من المغرب القدح في دليل إبراهيم -عليه السّلام-.

الشبهة الخامسة

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ﴾[1] الآية.

---

[1] سورة البقرة، الآية 260.

وهذا يدلّ على أنّه لم يكن موقنًا بقدْرة الله على إحْياء الأموات.

[والجواب] من وجوه:

– **الأوّل**: يحْتمل أن يُقال: وقع ذلك قبل النّبوَّة وقبلها لما وجب عليه الاسْتدلال في معرفة الله –تعالى– وجب عليه الاستدلال أيضًا في أمر المعاد.

فإن قلتَ: أليس إنّه لا يتمّ علمه بالمبدأ إلاّ إذا عرفه قادرًا على كلّ المقْدورات، حصل العلم بكونه عالمًا بكلّ المعلومات؛ ومتى عرفه كذلك، عرفه قادرًا على إحياء الموتى؟

قلتُ: لا يلزم من مجرّد العلم بكوْنه –تعالى– عالمًا بكلّ المعلومات قادرًا على كلّ المقْدورات حصول العلم بكونه –تعالى– قادرًا على الإحياء، لاحْتمال أن يُقال: هذه الأجزاء إنّما تقبل التّركيب الحيواني والحياة بطريق خاصّ وهو التولد. فأمّا بغير ذلك الطّريق، فهو ممتنعٌ لذاته. فلا يلزم من عدم القدْرة عليه قدح في قولنا إنّه قادر على كلّ الممْكنات.

فإن قلتَ: لو كان حصول الحياة في ذلك الجسْم ممتنعًا لما حصل فيه البتّة؛ فلمّا حصل ثبت أنّه ممكنٌ لذاته، فيندرج تحت قدْرة الله –تعالى–.

قلتُ: لعلّ الخصْم يقول: إنّه ممكنٌ بطريق واحد، وفيما عدَا ذلك ممتنعٌ.

وأيضًا، فهبْ أنّ الدّليل الذي ذكرت يصحّ في بيان كون الأجزاء قابلة للحياة، إلاّ أنّ إبراهيم –عليه السّلام– ما أراد إثبات هذه المقدّمة بهذه الدّلالة العقْليّة، بل أراد إثْباتها بالمشاهدة، فإنّه لا يجب على المسْتدلّ أن يسْتدلّ بدليل معيّن، كيف وفي الرّجوع إلى المشاهدة هاهنا مزيد فائدة، لأنّ الحسّي أقوى في ذلك من الاستدْلال.

– **الثّاني**: يحْتمل أن يُقال: وقع ذلك عند وصول الوحْي إليه، فإنّ القوْم كما يحْتاجون إلى المعْجزة في معْرفة رسالته، فالرّسول لا بدّ له أيضًا من معْجز ليعْرف به نبوّة نفسه، فقوله:

﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ﴾[1] معناه: أو لم تؤمن بأنّك رسول الله؟ ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ﴾[2]، على كوْني رسولاً من قبَلك لا من قبَل الشّيطان.

– **الثّالث**: يحتمل أن يُقال: وقع ذلك بعد النّبوّة، ولكنّه من الله –تعالى– لمعرفة شيء آخر، كما يُحكى أنّ الله –تعالى– أوْحى إليه: إنّي اتّخذتُ عبدًا من عبادي خليلاً، وعلامته أنّه لو طلب ميّ إحياء الميّت، فإنّي أفعله إكرامًا له. فأراد إبراهيم –عليه السّلام– أن يتعرّف أنّ ذلك الخليل هل هو هو؟ فسأل عن ذلك، وكان المعنى: ولكن ليطمئنّ قلبي، على كوْني خليلاً لك ومخْصوصًا من عندك بهذا الشّرف.

– **[الرّابع:]** أن يكون المراد: ليطمئنّ قلبي على قرْبك على الإحْياء بالمشاهدة، فإنّ البرهان إذا تأيّد بالمشاهدة صار أقوى وأعمّ.

– **[الخامس:]** أنّه –عليه السّلام– لما أمر بذبْح الولد ضعف قلبه، فكأنّه قال: إلهي أمرتني بإماتة الحيّ وهو عليَّ شاقٌّ، فإن أكرمتني بإحياء الميّت قوى قلْبي، فأقدر حينئذ على ذلك التّكْليف؛ فقوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ﴾[3] المراد: ليطمئنّ قلْبي على قربي منك واخْتصاصي بك، فأقوى بوجدان ذلك الإكرام على امْتثال ذلك الالتزام.

– (**السّادس:**) أنّ الخصْم لما قال لإبراهيم –عليه السّلام–: أنت تزْعم أنّ ربّك يحيي ويميت، فاسأله أن يحيي لنا ميّتًا وإلاّ قتلْتك؛ فقال إبراهيم –عليه السّلام–: ﴿أَرِنِي كَيْفَ

---

[1] سورة البقرة، الآية 260.
[2] سورة البقرة، الآية 260.
[3] سورة البقرة، الآية 260.

تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ﴾[1]، ويكون معنى قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾[2]: زوال الخوْف والأمْن من القتل.

– (**السّابع**:) أنّ الخصْم لما قال: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ۖ﴾[3]، لم يشْتغل إبراهيم –عليه السّلام– بالكشْف عن فساد ما قاله، ولكن انْتقل إلى وجه آخر؛ ثمّ بعد الفراغ عن ذلك المقْصود عاد إلى شرح فساد ما قاله الخصم، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ﴾[4] ليعْرف بهذا الكافر أنّ الإحياء والإماتة اللّذين اسْتدللت بهما على وجود الإله كيف يكون؟ فمعنى قوله: ﴿لِّيَطْمَئِنَّ﴾[5]، أي يطمئنّ قلْبي على صحّة الدّليل وانْدفاع تلك المعارضة.

– **[الثّامن:]** وهو على لسان أهل الإشارة: أنّ حياة القلب بالاشتغال بذكر الله وموته بالاشتغال بغير الله –تعالى–. فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ﴾[6] أي القلوب الميّتة: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ﴾[7]، ولكن ليحصل الذّوق بتحْصيل الاسْتقْرار والطّمأنينة. فقال: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[8]، فأمر بقطْع العلاقة عن هذه الهيئة المركّبة من هذه الطّبائع الأربعة تنبيهًا على أنّ الحياة التامّة الرّوحانيّة لا تحصل إلاّ بعد مقارنة هذا الجسَد.

---

[1] سورة البقرة، الآية 260.
[2] سورة البقرة، الآية 260.
[3] سورة البقرة، الآية 258.
[4] سورة البقرة، الآية 260.
[5] سورة البقرة، الآية 260.
[6] سورة البقرة، الآية 260.
[7] سورة البقرة، الآية 260.
[8] سورة البقرة، الآية 260.

– (**التّاسع**:) أنّ المراد منه طلب الرّؤية في الدّنيا، وهو الذي سأل موسى –عليه السّلام– بقوله: ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[1] وسأله محمّد: أرنا الأشياء كما هو[2]، إلاّ أنّه راعى الأدب، فعبّر بالمسبّب عن السّبب؛ فإنّ سبب حياة القلْب ليس إلاّ الرّؤية التي هي الكشْف التامّ، فكان طلب الأثر طلبًا للمؤثر.

– (**العاشر**:) أنّه –عليه السّلام– كان أب هذه الأمّة والوالد يكون مشْفقًا على الولد، والمشْفِق بسوء الظنّ مولعٌ.

فلمّا علم أن كثرة بنيه عاصيًا خطر بباله: إنّي إن كنت شفيعًا للعُصاة، فهل تقْبل شفاعتي يوم القيامة؟ فسأل عن إحياء الميّت في الدّنيا، فقيل: أولم تؤمن بقدرتنا عليه؟ فقال: بلى، ولكن ليطمئنّ قلبي على كوني مقبول الشّفاعة في حقّ أمّة محمّد –عليه الصّلاة والسّلام–.

وإذا كان هو كذلك كان محمّد –عليه الصّلاة والسّلام– أوْلى به، فلذلك قال: شفاعتي لأهْل الكبائر من أمّتي[3].

وهذا الجواب تذكيريّ.

---

[1] سورة الأعراف، الآية 143.

[2] الظّاهر أنّه ساقه على أنه حديث. وقد بحثت عنه كثير أو سألت من أعرف استحضاره للأحاديث فلم أعثر عليه لا في الضّعيف ولا الموضوع، ويظهر لي والله أعلم أنّه ليس بحديث، وليس عليه طلاوة كلام النّبوّة.

[3] هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود الترمذي والنسائي عن أنس وعن ابن عبّاس.

– **[الحادي عشر:]** لعلّه –عليه السّلام– أُمر بتبليغ الرّسالة، ففكّر فقال: لعلّ الخصوم يطالبونني بمعْجزات غريبة، فسأل الله –تعالى– عن هذه الغريبة. فقال ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[1] على أنّك تجيبني في كلّ ما أطلب.

وبالجملة قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[2] غير متعلّق في الآية على شيء معيّن، فلك أن تصْرفه إلى أيّ شيء شئتَ سوى الإيمان.

الشبهة السادسة

قالوا: إنّ إبراهيم –عليه السّلام– اسْتغفر لأبيه؛ وأبوه كان كافرًا، والاسْتغفار للكافر غير جائز. فثبت أن إبراهيم –عليه السّلام– فعل ما لا يجوز فعله.

إنّما قلنا: إنّما استغفر لأبيه لقوله –تعالى– حكاية عن إبراهيم –عليه السّلام–: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾[3]، وقوله: ﴿وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾[4].

وأمّا أنّ أباه كان كافرًا، فذلك بنصّ القرآن وبالإجماع.

وأمّا أنّ الاسْتغْفار للكافر لا يجوز لوجهيْن:

– **[الأوّل:]** قوله –تعالى–: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾[5]، فثبت بهذه المقدّمات أنّ إبراهيم –عليه السّلام– فعل ما لا يجوز.

---

[1] سورة البقرة، الآية 260.

[2] سورة مريم، الآية 47.

[3] سورة مريم، الآية 47.

[4] سورة الشّعراء، الآية 86.

[5] سورة التّوبة، الآية 113.

– **[الثّاني:]** قوله –تعالى– في سورة الممْتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾[1]، فأُمر بالتأسّي به إلاّ في هذا الفعْل، فوجب أن يكون ذلك معْصية منه.

[والجواب:] لا نزاع إلاّ في قوْلكم الاسْتغْفار لا يجوز.

والكلام عليه من وجوه:

– [الأوّل:] أنّ القطع عليه إنّ الله –تعالى– يعذّب الكافر لا يُعرَف إلاّ بالسّمْع، فلعلّ إبراهيم –عليه السّلام– لم يجد في شرْعه ما يدلّ على القطْع بعذاب الله –تعالى– الكافر. فلا جرْم اسْتغْفر لأبيه.

– [الثّاني:] أنّ الاسْتغْفار قد يكون بمعْنى الاستبْطاء، كما في قوله –تعالى–: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾[2].

– [الثّالث:] أنّه –عليه السّلام– إنّما استغْفر لأبيه، لأنّه كان يرْجو منه الإيمان.

فلمّا أيس من ذلك، ترك الاسْتغْفار.

ويدلّ عليه: قوله –تعالى–: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[3].

وأمّا قوله: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغْفروا للمشركين﴾[4]، فليس في لفظ النّبيّ عموم، لما ثبت في أصول الفقه أنّ الاسم المفْرد المحلّى بالألف واللاّم لا يقْتضي العموم.

---

[1] سورة الممتحنة، الآية 4.

[2] سورة الجاثية، الآية 14.

راجعت كتب اللغة وكتب التفسير ومنها تفسير الفخر الرازي. فلم أجد هذا المعنى للاستغفار أصلا، بل كل معنى الاستغفار يدور على التغطية والعفو والصّفح خصوصا في آية الجاثية: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾ – 241.

[3] سورة الجاثية، الآية 14.

[4] سورة التّوبة، الآية 114.

فإذا حملنا النّبيّ على رسولنا -عليه الصّلاة والسّلام-، لم يلزم أن يتناول إبراهيم -عليه السّلام-.

وأمّا الآية الثّانية، فهي على أنّه لا يجوز التّأسّي به في ذلك الاسْتغْفار، فلم يدل على أنّ الاسْتغْفار لم يكن جائزًا له.

ولكنّا نحْمل الاسْتغْفار الذي أتى به على اسْتبْطاء العقاب، أو تخْفيفه، أو على أنّه ما كان عالمًا بكيْفيّة الأحْوال[1].

[فائدة:] اختلف المفسّرون في الموعدة المذكورة في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[2] فقيل: وعَد الأب ابنه بالإيمان، وقيل: وعَد الابن أباه بالاسْتغْفار.

والأوّل أوْلى على قولنا إنّه لا يجوز الاستغفار للكافر، لأنّ وعْد الابن أباه بالاسْتغْفار لوعد الأب ابْنه بالإيمان.

وإذا كان وجود هذا الوعْد واجبًا، ووجود الوعْد الثّاني غير واجب، كان حمْل اللّفظ على الوعْد الأوّل أوْلى.

]الشبهة السابعة[

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[3]، والدّعاء طلبٌ، وطلب الحاصل ممتنعٌ، لقوله -تعالى-: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾[4]؛ ولولا جواز

---

[1] راجعت كتب اللغة وكتب التفسير ومنها تفسير الفخر الرّازي. فلم أجد هذا المعنى للاستغفار أصلاً، بل كلّ معنى الاستغفار يدور على التغطية والعفو والصّفح خصوصًا في آية الجاثية: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾ – 241.

[2] سورة التّوبة، الآية 114.

[3] سورة البقرة، الآية 128.

[4] سورة إبراهيم، الآية 35.

ذلك عليه، لما طلب من الله ذلك. ولقوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾[1].

والاسْتدْلال فيه: أنّ الآية مشْعرة بأنّه غير قاطع بكوْنه مغْفورًا له، وهي تصْريحٌ بوقوع الخطيئة منه.

والجواب: لا نزاع بين الأمّة أنّه لا يجوز الكفْر على الأنْبياء بعد نبوّتهم إلاّ عند شرذمة من الخوارج[2]، فلا اعْتبار بخلافهم؛ فكانت هذه الآيات مؤوّلة بإجْماع الأمّة؛ فوجب حمْلها على هضْم النّفس وكسْرها، وإظهار الإنابة والابْتهال.

الشبهة الثامنة

قالوا: إنّه طلب من الله أن يجنّب أولاده عن عبادة الأصْنام، وما أجيب إليه. فكان كسْرًا من منصبه.

[الجواب:] أنّ المفسّرين حملوا هذا الدّعاء على مَن أعلمه الله أنّه يؤمن ولا يعْبد الأصْنام؛ وتخْصيص العامّ غير بعيد.

الشبهة التاسعة

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[3].

والبحْث في الآية من وجوه:

---

[1] سورة الشّعراء، الآية 82.

[2] وكذا لا يجوز الكفر قبل نبوّتهم أيضًا، كما لا يخفى فليتأمّل.

[3] سورة هود، الآية 69.

– الأوّل: أنّه قدّم الطّعام إلى الملائكة مع علْمه أنّهم لا يأكلون.

– الثّاني: لهم خافهم مع علْمه بكوْنهم معْصومين؟

فإن قلتَ: السّبب في هذيْن أنّه ما كان عالمِا بكوْنهم من الملائكة، قلتُ: فلمَ صدّقهم في ادّعاء الملائكة من غير دليل؟

– الثّالث: أنّه –تعالى– وصفه بالمجادلة. فقال: ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾[1]، ثمّ قال: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۖ﴾[2]. وهذا يدلّ على أنّ مجادلته مع الملائكة غير جائزة.

والجواب: أنّ ذلك لو كان ذنبًا لعوتب عليه، ولاسْتغفر إبراهيم –عليه السّلام– منه؛ كيْف، وقد مدَحه الله –تعالى– على ذلك، فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾[3]، فوصفه بهذه الصّفات التي ليست وراءها منزلة في باب الرّفْعة؟! فكيْف يجوز تخْطئته فيما جعله الله –تعالى– سببًا للمدْح العظيم؟!

وأمّا قوله: كيْف صدّقهم في ادّعاء الملائكة من غير دليل؟ فنقول: ليس في الآية أنّه صدّق من غير دليل.

وإذا كان كذلك، كان الدّليل المذْكور على عصْمة إبراهيم –عليه السّلام– دليلاً على أنّه إنّما صدّقهم في تلك الدّعْوى بالدّليل.

ويُقال إنّهم دعوا الله بإحياء العجْل الذي كان ذبْحه وشواه، فعاد حيًّا.

وأمّا المجادلة، فإنّها غير مقْصودة على المخاصمة، فقد تكون بمعْنى المسْألة.

قال الله –تعالى–: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[4]، يعني: تسْألك فكأنّ إبراهيم –عليه السّلام– أخذ يبْحث كيفيّة العذاب، وأنّه عامّ لهم أو خاصّ بالبعض، فسمّي ذلك جدالاً لما كان فيه من المراجعة؛ وقيل: معنى ﴿يُجَادِلُنَا﴾[5]: تسْألنا

---

[1] سورة هود، الآية 74.

[2] سورة هود، الآية 76.

[3] سورة هود، الآية 75.

[4] سورة المجادلة، الآية 1.

[5] سورة هود، الآية 74.

عن قوْم لوط أن يؤخّر عذابهم رجاء أن يؤمنوا، فأخْبره الله -تعالى- بأنّ المصْلحة في إهلاكهم، وأنّ كلمة العذاب حقّت عليهم.

لا يُقال: إمّا أن يُقال إنّه كان مأذونًا أو غير مأذون.

فإن كان الثّاني، كان إقْدامه عليه ذنبًا، لأنّا نقول: لعلّه لم يكن مأذونًا فيه شرعًا إلاّ أنّه بحكم أنّ الأصْل في الأشْياء: الإباحة، اعْتقد جواز تلك المجادلة، فإنّه لما نهى عنه سكت عنه.

قصّة يعقوب -عليه السّلام-

وفيها شُبه:

الشّبهة الأولى

قالوا لمَ رجَّح يعقوب -عليه السّلام- يوسف على إخوته في التّقريب والمحبّة، مع علْمه إفْضاء ذلك التّرجيح إلى الحسد والمفاسد العظيمة؟

الجواب من وجهيْن:

* الأوّل: لا نسلّم أنّه رجّح يوسف على إخوته في الإكرام، بل كان راجحًا في المحبّة وميْل الطّبع، وذلك غير مقْدور له، فلا يكون مكلَّفًا بتركه.

* الثّاني: هبْ أنّه -عليه السّلام- رجّحه في الإكْرام، لكن لا نسلّم علْمه بأداء ذلك التّرْجيح إلى المفسدة؛ فلعلّه رأى من سداد إخْوته وجميل ظاهرهم ما غلب على ظنّه أنّ ترْجيحه لا يفْضى إلى شيء من المفاسد، فإنّ الحسد، وإن كان راسخًا في الطّبْع، إلاّ أن كثيرًا من النّاس يحْترزون منه ويجْتنبونه.

الشّبهة الثّانية

أنّ إخْوة يوسف وصفوا أباهم بالضّلال بقوله: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1].

الجواب: ليْس المراد بالضَّلال عن الدّين بالإجْماع، بل المراد: العدول عن الصّواب.

---

[1] سورة يوسف، الآية 8.

فإن قلتَ: لما وصفوه بذلك، فقد قدَحوا في عصْمته واعْتقدوا أنّه غير مُصيب في أحْكامه؛ ومَن اعْتقد في الرّسل ذلك كفَر، فيلزم القول بكفْر إخوة يوسف.

قلتُ: الحكْم بالإسْلام والكفْر شرعيّ، فلعلّ ذلك لم يكن كفرًا في دينهم؛ أو يُقال: مُرادهم: وَصْف يعقوب بالغلوّ في الحبّ، وذلك غير مقْدور له؛ فلم يكن وصْفهم أباهم بذلك قدْحًا في عصْمته.

الشبهة الثالثة

فلمَ أرْسل يوسف مع إخوته، مع خوْفه عليه منهم بقوله -تعالى-: ﴿وأخاف أن يأكله الذّئب﴾[1]، وهل هذا إلاّ تغريرًا؟

الجواب: لا يمتنع أنّ يعقوب -عليه السّلام- لما رأى في بنيه من الإيمان والعهود والاجْتهاد في حفظ يوسف، ظنّ السّلامة، وربّما ظنّ أنّه لو لم يرسله معهم مع مبالغتهم في إظهار الحبّ، لاعْتقدوا في يعقوب -عليه السّلام- أنّه يتّهمهم على يوسف ويصير ذلك سببًا للوحْشة العظيمة؛ فلهذه الدّعاوى بعثه معهم.

الشبهة الرابعة

لمَ أسْرف يعقوب -عليه السّلام- في الحزن والبكاء حتى ابيضّت عيناه ومن شأن الأنبياء التّجلّد والتّصبّر؟

---

[1] سورة يوسف، الآية 8.

الجواب: التّجلّد على المصائب وكظم الحزْن منْدوب وليس بواجب، وترْك المنْدوب ليس بمعْصية، على أنّ يعْقوب -عليه السّلام- إنّما أبْدل من الحزْن اليسير من الكثير، وكان ما يعْتبر عليه أكثر وأوْسع ممّا أظهره.

المسألة الخامسة

أنّ يعقوب -عليه السّلام- كان يعْلم برؤيا يوسف أن أمْره يفضي إلى العاقبة الحسنة في الدّنيا والدّين، فلمَ لم يتسلّ بذلك على حزْنه؟

الجواب: أنّ علمه بذلك لا يدْفع الحزن الحاصل بسبب المفارقة، على أنّ يوسف -عليه السّلام- كان حين رأى تلك الرّؤيا صبيًّا، فلا جرم لم يقطع يعقوب -عليه السّلام- بصحّته.

قصّة يوسف -عليه السّلام-

وفيها شبه:

[الشّبهة] الأولى

أنّه صبر على الرقّ ولم يبيّن الحرّية التي فيه، وذلك معْصية.

[الجواب] من وجوه:

* الأوّل: فلعلّه لم يكن نبيًّا في تلك الحالة، ولما خاف على نفسه القتْل، جاز أن يصبر على الرقّ.

ومَن ذهب إلى هذا الوجه، حمل قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾[1] على وقت آخر.

* الثّاني: أنّ إظهار الحرّية أمرٌ يجوز أن يختلف باخْتلاف الشّرائع، فلعلّه أُمر بالسّكوت عنه امْتحانًا، كما امتُحِن أبويْه بنمرود والذّبْح[2].

* الثّالث: لعلّه -عليه السّلام- أخْبرهم بذلك، إلاّ أنّهم لم يلْتفتوا إليه.

شبهة الزانية

تمسّكوا بقوله -تعالى- حاكيًا عن يوسف وامرأة العزيز: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ

---

[1] سورة يوسف، الآية 15.

[2] أي ذبح ولده إسماعيل لا إسحاق.

مَثْوَايَ ۖ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ * وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ۚ﴾[1].

الجواب: قال القاضي أبو طاهر الطّوسي –رحمه الله تعالى–: شهد ببراءة يوسف من الذّنب كلّ مَن له تعلّق بتلك الواقعة من زوْج وحاكم ونسوة وملك، وادّعى يوسف ذلك واعترف له خصْمه بصدْق ما قاله مرّتيْن، وشهد بذلك ربّ العالمين الذي هو أصْدق القائلين، واعْترف إبليس، فكيف يُلتفت إلى قول هؤلاء الحشْويّة؟!

أمّا شهادة الزّوج، فقوله –تعالى–: ﴿إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾[2].

وأمّا شهادة الحاكم، فقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[3].

وأمّا شهادة النّسْوة، فقولهنّ: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ ۚ﴾[4].

أمّا شهادة الملك، فقوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[5].

وأمّا ادّعاء يوسف –عليه السّلام– ذلك، فقوله: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ﴾[6]، وقوله: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ۖ﴾[7]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[8].

---

[1] سورة يوسف، الآيتان 23–24.

[2] سورة يوسف، الآيتان 28–29.

[3] سورة يوسف، الآية 26.

[4] سورة يوسف، الآية 51.

[5] سورة يوسف، الآية 54.

[6] سورة يوسف، الآية 26.

[7] سورة يوسف، الآية 33.

[8] سورة يوسف، الآية 52.

وأمّا اعْتراف الخصْم، فقولها للنّسْوة: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ۖ﴾[1]، وقوله: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ﴾[2].

وأمّا شهادة ربّ العالمين، فقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ۚ﴾[3].

وأمّا اعْتراف إبليس بذلك، فقوله -تعالى- حكاية عنه: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[4]. فبيّنٌ أنّه يغوي الكلّ إلاّ المخْلصين، ويوسف من المخْلصين، لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[5].

فأيّة شبْهة تبْقى مع هذه الشّهادات في براءة يوسف عن الذّنوب.

ثمّ قال القاضي: وهؤلاء الطّاعنون في يوسف، إن كانوا من حزْب الله، فلْيقْبلوا قوله؛ وإن كانوا من حزْب الشّيطان، فيجب أن لا يتْركوا قوله: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[6].

وإذا ظهرت هذه الجمْلة، فلْنذْكر معنى الآية، فنقول: "الهمّ" في اللّغة جاء لمعان أربعة:

* الأوّل: العزْم على الفعْل، لقوله -تعالى-: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾[7]، أي أرادوا ذلك وعزموا عليه.

* الثّاني: خطور الشّيء بالبال.

---

[1] سورة يوسف، الآية 32.

[2] سورة يوسف، الآية 51.

[3] سورة يوسف، الآية 24.

[4] سورة ص، الآيتان 82-83.

[5] سورة يوسف، الآية 24.

[6] سورة ص، الآيتان 82-83.

[7] سورة المائدة، الآية 11.

قال الله –تعالى–: ﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ﴾[1]، فإنّما أراد الله –تعالى– أنّ الفشل خطر ببالهم.

ولو كان المراد هاهنا العزْم، لما صحّ أن يكون الله وليًّا لهم، لأنّ العزْم على المعْصية معْصية.

ويدلّ عليه أيضًا: قوْل كعب بن زهير[2]:

---

[1] سورة آل عمران، الآية 122.

[2] كعب بن زهير (؟؟؟ 26هـ – 646م) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، المزني، أبو المضرَّب. شاعر مخضرم من أشهر قصائده اللامية التي مطلعها بانت سعاد. وهو شاعر مخضرم عاش عصرين مختلفين هما عصر ما قبل الإسلام وعصر صدر الإسلام. عالي الطبقة، كان ممن اشتهر في الجاهلية ولما ظهر الإسلام هجا النّبي محمّد، وأقام يشبب بنساء المسلمين، فأهدر دمه فجاءه كعب مستأمناً وقد أسلم وأنشده لاميّته المشهورة التي مطلعها: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول، فعفا عنه النبي، وخلع عليه بردته. وهو من أعرق الناس في الشعر: فأبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير وابنه عقبة وحفيده العوّام كلّهم شعراء. وقد كَثُر مخمّسو لاميّته ومشطّروها وترجمت إلى غير العربية. وتلقّن كعب الشعر عن أبيه مثله مثل أخيه بجير، وكان زهير يحفظهم الشّعر منه شعره ويقولون عن كعب أنه كان يخرج به أبوه إلى الصحراء فيلقي عليه بيتًا أو سطرًا ويطلب أن يجيزه ترينًا ودرّبه، كما أن كعباً كان في عصر ما قبل الإسلام شاعرًا معروفًا أكثر من الحطيئة. حاول زهير أن ينظم الشّعر منذ حداثته فردعه أبوه، مخافة أن يتسفّل ويأتي بالضعيف فيشوّه مجد الأسرة، وما زال يهذّب لسانه ويجهّز شاعريته برواية الشعر حتّى استقام له النظم. كعب بن زهير بن أبي سلمى أحد الفحول المخضرمين، وكان كعب قد بلغ من الشّعر والشّهرة حظًّا مرموقًا حين دعاه النبيَّ إلى الإسلام، وإذا اسلم أخوه بجير وبّخه واستحثه على الرجوع عن دينٍ لم يكن عليه أحد من أبائه، فهجاه كعب ثم هجا النبي، فسمع شعره فتوعده وأهدر دمه، فهام كعب يترامى على القبائل أن تجيره فلم يجره أحد، فنصحه أخوه بالمجيء إلى النّبي مسلمًا تائبًا، فرجع بعد أن ضاقت الأرض في وجهه، وأتى المدينة وبدأ بأبي بكر ودخل المسجد وتوسّل به إلى الرّسول فأقبل به عليه وآمن وأنشد قصيدته المشهورة (بانت سعاد)، فعفا عنه النّبي، وخلع عليه بردته فسميت قصيدته بـ (البردة). ثمّ حسن إسلامه وأخذ يصدر شعره عن مواعظ وحكم متأثراً بحكم القرآن وظهرت المعاني الإسلامية في شعره من أن الله هو رازق لعباده وغير ذلك. تاريخ مولد شاعر الإسلام كعب بن زهير مجهول

فكم فيهم من سيّد متوسّـــع ومن فاعل للخير قد همّ أو عزم

* الثّالث: أن يُستعمَل بمعنى: المقاربة، يقولون: همّ بكذا، أي كاد يفعله.

قال ذو الرمّة[1]:

تقريبًا. إلاّ أنّ كثيرًا من مراجع التّاريخ والأدب أكّدت أن كعب بن زهير بن أبي سلمى توفّي نحو سنة 662م / 24هـ.

[1] ذُو الرُّمَّة هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي الربابي **التميمي**، كنيته أبو الحارث وذو الرّمّة .شاعر عربي من الرباب من تميم، من شعراء العصر الأموي، من فحول الطبقة الثانية في عصره. ولد سنة 77هـ / 696م، وتوفي بأصفهان (وقيل بالبادية) سنة 117هـ / 735م، وهو في سن الأربعين. وإنّما قيل له ذو الرمّة لقوله في الوتد –أشعث باقي رمة التّقليد–، والرُّمَّة، بضم الراء، الحبل البالي. كان قصيرًا دميمًا، يضرب لونه إلى السّواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال. كان ذو الرمّة أحد عشاق العرب المشهورين، إذ كان كثير التشبيب بمية، وهي مية بنت مقاتل بن طلبة بن قيس بن عاصم المنقرية، كانت فاتنة الجمال. قال فيها ذو الرمّة:

وتحت الثياب العار لو كان باديا على وجه مي مسحة من ملاحـة

وإن كان لون الماء أبيض صافيـا ألم تر أن الماء يخبث طعمـــــــه

بمي ولم أملك ضلال فؤاديـــــا فواضيعة الشعر الذي لج فانقضى

وكان ذو الرمّة كثير المديح لبلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وفيه يقول مخاطبا ناقته صيدح وهذا الاسم علم عليها:

فقام بفأس بين وصليك جـــازر إذا ابن أبي موسى بلالا بلغْـــــه

ويقال إنّه كان ينشد شعره في سوق الإبل، فجاء الفرزدق فوقف عليه، فقال له ذو الرمة: «كيف ترى ما تسمع يا أبا فراس»، فقال: «ما أحسن ما تقول»، قال: «فما لي لا أذكر مع الفحول»، قال: «قصر بك عن غايتهم بكاؤك في الدمن وصفتك للأبعار والعطن»... وقال أبو عمرو بن العلاء: "ختم الشعر بذي الرمة والرجز برؤبة بن العجاج...". وقال أبو عمرو: قال جرير: «لو خرس ذو الرمة بعد قوله قصيدته التي أولها– *ما بال عينك منها الماء ينسكب*– لكان أشعر النّاس»... وقال أبو عمرو: "شعر ذي الرمّة نقط عروس يضمحل عن قليل وأبعار ظباء لها شمّ في أول رائحة ثمّ يعود إلى البعر".

نشره ديوانه المستشرق كارليل هنري هيس مكارتني.

أقول لمسْعود بجرعاء مالـــــــك وقد همّ دمعي أن يلج أوائلـــه

والدّمع لا يجوز عليها العزم، وإنّما أراد أنّه كاد وقارب.

* الرّابع: الشّهوة وميْل الطّباع، لأنّ الإنْسان قد يقول فيما يشتهيه: هذا من همّي؛ فتثبت أنّ الهمّ مستعمَلٌ في هذه المعاني.

فإن حملْناه على العزْم، ففيه وجهان:

– الأوّل: أن الهمّ في ظاهر الآية معلّق بذاته وذاتها. وذلك غير جائز، لأنّ الذّوات لا تراد فلا بدّ من ترك هذا الظّاهر وتعليق الهمّ بشيء غير الذّات.

وإذا ثبت هذا، فنقول: ليس تعليقه ببعض الأمور أوْلى من تعليقه بالباقي إلاّ للدّليل. فأمّا همّها، فكان متعلّقًا بالفاحشة دون سائر الأمور، وذلك للنصّ والإجْماع.

أمّا النصّ، فقوله –تعالى–: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، وقوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾[2]، وقوله –تعالى– حاكيًا عنها: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾[3]، وفي موضع آخر: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ۖ﴾[4].

وأمّا الإجْماع، فهو أنّ المفسّرين اتّفقوا على أنّها همّت بالمعْصية والفاحشة.

وأمّا همّه، فقد دللْنا على أنّه لا يجوز أن يكون متعلّقًا بالفاحشة، وليس في ظاهر الآية ما يقْتضيه، فلا جرْم علّقناه بدفْعه إيّاها عن نفسه، كما يقول القائل: لقد كنت هممْت بفلان، أي بأن أوْقع به ضربًا.

---

[1] سورة يوسف، الآية 30.

[2] سورة يوسف، الآية 23.

[3] سورة يوسف، الآية 51.

[4] سورة يوسف، الآية 32.

لا يُقال: فأيّ فائدة على هذا التّأويل في قوله –تعالى–: ﴿لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِۦ﴾[1]، والدّفع لها عن نفْسه طاعة لا يصرف البرهان عنه، لأنّا نقول: يجوز أن يكون لما همّ بدفعها وضربها، أرى برهانًا على أنّه لو قدم على ما همّ به أهلكه أهلها وقتلوه، وإنّها تدّعي عليه المراودة على القبيح وتنسبه إلى أنّه دعاها إلى نفسه وضربها لامتناعها منه. فأخبره الله –تعالى– أنّه صرف بالبرهان عنه السّوء والفحْشاء اللّذيْن هما القتل والمراودة وظنّ القبح واعتقاده فيه.

لا يُقال: فهذا يقتضي أن يكون جواب لفظة "لولا" متقدّمًا عليها، ويكون التّقدير لولا أن رأى برهان ربّه لهم بقربها، وتقدّم جواب "لولا" غير جائز.

لأنّا نقول: لا نسلم أن تقدّم جواب "لولا" غير جائز وسيأتي تقريره، سلّمنا ذلك ولكن لا حاجة بنا إليه في هذا المقام، لأنّ العزم على الضرْب والهمّ قد وقع إلاّ أنّه انْصرف عن فعْله بسبب البرهان.

وتقدير الكلام: ولقد همّت به وهمّ بدفعها لولا أن رأى برهان ربّه لفعل ذلك. والجواب محْذوفٌ مضمرٌ.

– الوجه الثّاني: في حمل الهمّ على العزم أن يحمل الكلام على التّقديم والتّأخير، والتّقْدير: ولقد همّت به، ولولا أن رأى برهان ربّه لهم بها.

ويجري ذلك مجْرى قولك: قد كنت هلكت لولا أن تداركته.

وقد استبْعد الزجّاج وعليّ بن عيسى هذا الجواب من وجهيْن:

* الأوّل: أنّه لا يجوز تقدّم جواب لولا.

* الثّاني: جوابه يكون باللام كقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِۦٓ﴾[2].

والجواب: إنّا لا نسلم أنّه لا يجوز التّقديم.

---

[1] سورة يوسف، الآية 24.

[2] سورة الصّافّات، الآيتان 143–144.

والدّليل عليه قوله -تعالى-: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[1].

وأيضًا، فلو لم يجعل التّقديم على (لولا) جوابًا لها، لكان جوابها محذوفًا.

وإذا دار الأمْر بين أن يكون جوابًا محذوفًا، وبين أن يكون متقدّمًا عليها، لا شكّ أنّ التّقديم أوْلى.

فإن قلتَ: فأيّ فائدة في قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ ۚ﴾[2] إذا لم يكن هناك همٌّ؟

قلتُ: الفائدة فيه: الإخبار على أنّ ترك الهمّ به وإجابتها إلى ملْتمسها لم يكن من حيث كان غير راغب في النّساء لعجْز، لكنّه ترك ذلك لله وفي الله، طلبًا لثوابه وهربًا من أليم عقابه.

فإن قلتَ: فما البرهان الذي رآه يوسف -عليه السّلام-؟

قلتُ: فيه وجوه ثمانية:

- الأوّل: أنّه حجّة الله في تحْريم الزّنا والعلم بما على الزّاني من العقاب.

قاله محمّد بن كعب.

- الثّاني: ما آتاه الله من آداب أنبيائه من العفاف وصيانة النّفس عن الأرجاس.

- الثّالث: رأى مكتوبا في سقف البيت: ﴿ولا تقربوا الزّنا إنّه كان فاحشة وساء سبيلا﴾[3].

- الرّابع: عن الصّادق النّبوّة المانعة من ارتكاب الفواحش.

- الخامس: عن زين العابدين: كان في ذلك البيْت صنمٌ، فألقت المرأة ثوبًا عليه، وقالت: اسْتحى منه.

فقال يوسف: تستحي من الصّنم، فأنا أحقّ أن أستحي من الواحد القهّار.

---

[1] سورة القصص، الآية 10.

[2] سورة القصص، الآية 10.

[3] سورة يوسف، الآية 24.

– السّادس: أنّه سمع قائلاً يقول يا ابن يعقوب لا تكن كالطّير فإذا زنا ذهب ريشه.

– السّابع: سمع قائلاً يقول: أنت مكتوب في الأنبياء وتعمل عمل السّفهاء.

– الثّامن: عن ابن عبّاس رأى صورة الملك، وقيل: صورة يعقوب –عليه السّلام– عاضًّا على أنامله.

فإن قلتَ: لو كان البرهان عبارة عن أنّه رأى يعقوب عاضًّا على أصبعه أو نادته الملائكة بالزّجر، لاقْتضى ذلك الإلجاء وصار منافيًا للتّكليف، ولما اسْتحقّ يوسف –عليه السّلام– بالبعْد عن ذلك الفعل مدحًا ولا ثناءًا ولا ثوابًا.

قلتُ: أليس إنّ المعتزلة قالوا في قوله –تعالى–: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[1] إنّ شيئًا منها لا يوجب الإلجاء.

وإذا كان كذلك، فكيف يلزم من مشاهدة يعقوب وسماع صوت الملائكة حصول الإلجاء؟

الشبهة الثّانية

تمسّكوا بقوله –تعالى–: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[2].

[الجواب: من وجهيْن:

* الأوّل: أنّه أراد الدّعاء والمنازعة ولم يرد العزم على المعْصية، وهو لا يبرئ نفسه عمّا لا يقوى عنه طباع البشر.

* الثّاني: هو أنّ هذا من كلام المرْأة لا من كلام يوسف –عليه السّلام– بدليل أنّ هذا مسوقٌ إلى كلام المرأة، فإنّه –تعالى– قال: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا

---

[1] سورة الأنعام، الآية 111.

[2] سورة يوسف، الآية 53.

رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ * ۞ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[1] الكلام على كلام المرأة.

فقوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[2] من كلام المرأة لا من كلام يوسف. والمكنّى عنه في قوله: ﴿لَمْ أَخُنْهُ﴾[3] هو يوسف. وهو غائبٌ في السّجْن، ولم أقُل فيه لما سئلتُ عن قصّتي إلاّ الحقّ، وليس في القرآن ما يدلّ على أنّ ذلك من قول يوسف -عليه السّلام-.

ومهْما جعل ذلك من قوْل يوسف -عليه السّلام- احْتيج إلى حذْف طويل من رجوع الرّسول إلى يوسف -عليه السّلام-، وإخباره بما قاله له حتّى يجيبه يوسف -عليه السّلام-، ثمّ رجوع الرّسول إلى الملك ثانيًا وإخباره إيّاه بمقالة يوسف -عليه السّلام- حتّى يقول الملك: ﴿ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ﴾[4].

وهذا محالٌ لا يجوز مثله في القرآن، ولا في الشّعر.

ولو جعلْنا ذلك من قول يوسف -عليه السّلام-، لم يوجب ذلك إلحاق الفاحشة به، بل هو أدلّ دليل على براءة ساحته، وذلك لأنّه قال: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[5]؛ ولا خيانة أعْظم من الهمّ بامْرأته، والقعود منها مقْعد الرّجل من امْرأته.

الشبهة الرابعة

---

[1] سورة يوسف، الآيات 51 إلى 53.

[2] سورة يوسف، الآية 52.

[3] سورة يوسف، الآية 52.

[4] سورة يوسف، الآية 54.

[5] سورة يوسف، الآية 54.

أنّهم سجنوا يوسف -عليه السّلام-، وذلك معصية بالاتّفاق، وأنّه -عليه السّلام- قال: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ۖ﴾[1]؛ فيدلّ ذلك على محبّته لتلك المعْصية، ومحبّتها معْصية.

الجواب من وجهيْن:

* الأوّل: المراد من الأحبّ: الأخفّ والأسهل.

فهذا كمَن يخيّر بين شيئيْن مكروهيْن جدًّا، فيقول: إنّ كذا أحبّ إليّ، أي أخفّ.

* الثّاني: أنّ توطين الّنفس على تحمّل مشقّة السّجن أحبّ إليّ من مواقعتي المعْصية.

فأمّا قوله: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾[2]، فهو تصريحٌ بأنّ شيئًا من الطّاعات لا يتمّ إلاّ بمعونة الله -تعالى- ولطفه.

الشبهة الخامسة

كيف يجوز على يوسف مع نبوّته أن يعوّل على غير الله في الخلاص من السّجن في قوله للّذي كان معه: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾[3]؛ حتّى وردت الرّوايات أنّه إنّما طال مقامه في الحبْس، لأنّه عوّل على غير الله؟

الجواب: أنّ الدّنيا دار الأسباب، فالتمسّك بالأسباب لا ينافي حقيقة التّوكّل.

الشبهة السادسة

---

[1] سورة يوسف، الآية 52.

[2] سورة يوسف، الآية 33.

[3] سورة يوسف، الآية 42.

ما الحكمة في طلب أخيه من إخوته، ثمّ حبسه عن الرّجوع إلى أبيه مع علْمه بما يلْحق أباه من الحزْن؟ وهل هذا إلاّ ضرر بأبيه؟

الجواب: إنّما فعل ذلك بوحي من الله –تعالى– إليه زيادة في امتحان أبيه.

والمراد من قوله: ﴿سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾[1] ليس الخداع والكذب، بل اللّطف والاحْتيال.

الشبهة السابعة

فما معْنى جعْل السّقاية في رحل أخيه؟

الجواب: أمّا جعْل السّقاية في رحل أخيه، فالغرض منه: التّسبّب إلى احْتباس أخيه عنده. ويجوز أن يكون ذلك بأمْر الله –تعالى–.

وروي أنّه أعْلم أخاه بذلك، ليجعله طريقًا إلى التّمسّك به.

وعلى هذا الوجه لا يكون ذلك سببًا لإدخال الغمّ في قلب أخيه.

فإن قلتَ: فلا أقلّ من أن يكون ذلك سببًا لتعْريض أخيه لتهمة السّرقة؟

قلتُ: لا نسلّم، فإنّ وجود السّقاية في رحل أخيه يحتمل وجوهًا كثيرة؛ فمَن صرفه إلى السّرقة، كان هو المقصّر.

وأمّا نداء المنادي: أنّهم سارقون، ففيه ثلاثة أوجه:

* الأوّل: أنّه ما كان بأمره –عليه السلام–، بل نادى بذلك واحد من القوم لما فقدوا الصواع.

* الثّاني: هبْ أنّه كان بأمره، لكنّه لم يناد بأنّهم سرقوا الصواع، بل نادى بأنّهم سارقون؛ فلعلّ المراد أنّهم سرقوا يوسف من أبيه.

---

[1] سورة يوسف، الآية 61.

* الثّالث: أنّ الكلام خارج على معنى الاسْتفهام، وإن كان ظاهره ظاهر الخبر؛ كأنّه قال: أإنّكم لسارقون؟ فأسْقط همزة الاسْتفْهام، كما أسقطت في قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي ۖ﴾[1].

الشربة الثالثة

ما بال يوسف لم يُعلم أباه خبره، حتّى تسْكن نفْسه ويزول حزْنه؟

والجواب: لعلّه امْتنع عنه بأمر الله تشْديدًا على يعقوب -عليه السّلام-.

الشربة الواسعة

قال الله -تعالى-: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ۖ﴾[2]. وكيف رضى بأن يسْجدوا له، والسّجود لا يكون إلاّ لله، وكيف رضى باسْتخْدام الأبويْن؟

الجواب: المعنى: خرّوا لأجْله سجّدًا لله.

فإن قلتَ: هذا التّأويل يفسده قوله -تعالى-: ﴿يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ۖ﴾[3].

قلتُ: لا نسلّم، فإنّ تأويل رؤياه: بلوغه أرفع المنازل، فلمّا رأى أبويْه على أشْرف الحالات في الدّاريْن كان ذلك مصدّقًا لرؤياه المتقدّمة.

الشربة العاشرة

---

[1] سورة الأنعام، الآية 77.

[2] سورة الأنعام، الآية 100.

[3] سورة يوسف، الآية 100.

ما معنى قوله -تعالى- حكاية عنه: ﴿مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ۚ﴾[1]؟

جوابه: أنّ النّزغ الشّيطاني كان منهم إليه لا منه إليهم، وهو كقول القائل: كان بيني وبين فلان شرّ، وإن كان من أحدهما دون الثّاني.

الشبهة الحادية عشرة

ما معنى قوله -عليه السّلام-: ﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ﴾[2]؟ وكيف يجوز أن يطلب الولاية من قبل الظّالم؟

جوابه: إنّما التمس بتمْكينه من خزائن الأرْض ليحْكم فيها بالعدْل، لأنّه بسبب نبوّته كان مسْتحقًّا لذلك، وللمُسْتحقّ أن يتوصّل إلى حقّه بأيّ طريق كان.

---

[1] سورة الأنعام، الآية 100.

[2] سورة الأنعام، الآية 55.

قصّة أيّوب -عليه السّلام-

حكى الله -تعالى- أنّه قال: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾[1]، والعذاب لا يكون إلاّ جزاءًا كالعقاب، فدلّ على كوْنه مذْنبًا.

وروى جمع من المفسّرين أنّ الله -تعالى- إنّما عاقبه بذلك البلاء لترْك الأمْر بالمعْروف والنّهْي عن المنْكر.

جوابه: لا نسلّم أنّ العذاب لا يكون إلاّ جزاءًا. ولهذا يُقال للظّالم المبْتدئ بالظّلم: إنّه يعذّب النّاس.

فأمّا إضافة ذلك إلى الشّيْطان، فنقول: إنّه -عليه السّلام- ما أضاف المرض إلى الشّيْطان، وإنّما أضاف إليه ما كان يشْعر به من وسْوسته وتذْكيره له ممّا كان فيه من النّعم والعافية ودعائه له إلى التّضجّر، ولأنّه كان يوسْوس إلى قوْمه بأن يسْتقذروه، لما كان عليه من الأمراض البشعة المنْظر.

وأيضًا، فإنّ الله -تعالى- مدحه في آخر الآية بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ الْعَبْدُ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[2].

فلو كان أوّل الآية دالاً على كونه مذنبًا، لكان مدحه عقيب ذلك موهمًا أنّه مدحه على ذنْبه، وهو غير جائز. والله الموفّق.

---

[1] سورة ص، الآية 41.

[2] سورة ص، الآية 41.

قصّة شعيب -عليه السّلام-

وفيها شبه ثلاث:

]ا ّشبهة[الوّى

ما معنى قوْله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ﴾[1]، والشّيء لا يعطف على نفسه، لا سيما بالحرف الذي يقتضي التّراخي وهو "ثمّ"؟

جوابه من وجوه ثلاثة:

– **الأوّل**: أن يكون المعنى: اجعلوا المغفرة غرضكم الذي تتوجّهون إليه، ثمّ توصّلوا إليها بالتّوْبة. فالمغْفرة أوّل في الطلب، وآخر في السّبب.

– **الثّاني**: اِسْتغْفروا ربّكم أي سلوه للمؤمنين المغفرة بالمعونة عليها، ثمّ توبوا إليه، والشّيء لا يعطف لأنّ المسْألة للتّوْفيق ينْبغي أن يكون قبل التّوبة.

– **الثّالث**: وهو أنّ للتّخلّص من ضرر الذّنْب طريقيْن:
* أحدهما: مغفرته –تعالى– وعونه. وذلك إنّما يكون عند تقارب الذّنب.
* والثّاني: التّوبة الماحية للذّنب، فكأنّه –عليه السّلام– أرْسل إلى طلب التّخلّص من تلك المعاصي بجميع الطّرق الممْكنة.

---

[1] سورة هود، الآية 90.

الشبهة الثانية

ما معْنى قول شعيب -عليه السّلام- لموسى -عليه السّلام-: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ۖ﴾[1]، فكيْف يجوز في الصّداق التّخْيير؟ وأيّ فائدة للبنت فيما شرطه هو لنفسه، وليس يعود عليها من ذلك نفْع؟

جوابه من وجهيْن:

- الأوّل: يجوز أن تكون الغنم كانت لشعيب -عليه السّلام-، وكانت الفائدة لاسْتئجار من يرعاها عائدة إليه، إلاّ أنّه عوض ابنته عن قيمة رعيتها، فيكون ذلك رعيًا لها.

وأمّا التّخْيير فلم يكن إلاّ فيما زاد على ثماني حجج، وذلك الزّائد لم يكن من الصّداق، ويجوز أيضًا أن تكون الغنم للبنت وكان الأب متولّيًا لأمرها، قابضًا لصداقها.

- الثّاني: يجوز أن يكون من شريعته العقْد على التّراضي من غير صداق معيّن، ويكون قوله: ﴿عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ۖ﴾[2] على غير وجْه الصّداق.

الشبهة الثالثة

قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] الآيتين. فاعترف شعيب على أنّه -تعالى- نجاه من ملّتهم التي هي الكفْر، ولا يعود فيها والعائد إلى الشّيء هو من كان فيه، فيرجع إليه بعد مفارقته؛ وكذلك سبيل النّجاة.

---

[1] سورة القصص، الآية 27.

[2] سورة القصص، الآية 27.

[3] سورة الأعراف، الآية 88.

جوابه: العود إلى الشّيء قد يُسْتعمَل فيما لم يكن فيه قطّ، فإنّ الله -تعالى- سمّى القيامة معادًا، وإن لم تكن فيها؛ وكذلك النّجاة قد تُستعمَل فيما لم تكن فيه، فإنّ السّالم ممّا ابْتلى به غيره قد يقول: الحمد لله الذي نجّانا ممّا ابْتلى به فلانًا.

وجه آخر: وهو أنّ الكناية في قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ۚ﴾[1] يرجع إلى الملّة، ويجوز أن يكون شعيْب قبل الوحْي مكلّفًا بتلك الملّة، ثمّ صارت منْسوخة، فدعوه إليها مرّة أخرى، فأجابهم شعيْب -عليه السّلام- بأنّه ليس له أن يعود إليها بعد نسْخها.

---

[1] سورة الأعراف، الآية 89.

قصّة موسى -عليه السّلام-

فيها شبه ستّة:

]الشبهة الأولى[

تمسّكوا بقوْله -تعالى-: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ﴾[1]، فإنّ ذلك القبْطيّ إمّا أن يكون مسْتحقًّا للقتْل أو لا.

فإن كان الأوّل، فلمَ قال: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ﴾[2]، و﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾[3] الآية، و﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[4]؟

وإن كان الثّاني، كان عاصيًا في قتْله.

[جوابه] يحْتمل أن يُقال: إنّه لكفْره كان مسْتحقًّا للقتْل، وإنّه لم يكن لكن موسى قتَله خطأ، وأنّه لم يقْصد إلاّ تخْليص الذي من شيعته من ذلك القبطيّ. فتأدّى به ذلك إلى القتْل من غير قصْد.

أمّا الآيات، فمَن جوَّز الصّغيرة حملَها عليه، فإنّ الاستغْفار والتّوْبة تجب من الصّغيرة كما تجب من الكبيرة ومن أباها، فلم يحْملها عليه.

وأمّا قوله: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ﴾[5]، ففيه وجهان:

---

[1] سورة القصص، الآية 15.

[2] سورة القصص، الآية 15.

[3] سورة القصص، الآية 16.

[4] سورة الشّعراء، الآية 20.

[5] سورة القصص، الآية 15.

– الأوّل: أنّ الله –تعالى– ندَبه إلى تأخير قتْل أولئك الكفَّار إلى حال القدْرة؛ فلمّا قتل فقد ترك المنْدوب، فقوله: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾[1]، معناه: إقْدامي على ترْك المنْدوب من عمَل الشّيطان.

– الثّاني: أن يكون المراد: أنّ عمل المقْتول عمَل الشّيطان، والمراد: بيان كوْنه مخالفًا لله –تعالى– مسْتحقًّا للقتْل، ويكون قوله: ﴿هَٰذَا﴾[2] إشارة إلى المقْتول، بمعنى أنّه من جنْد الشّيْطان وحزبه، يقال: فلان من عمل الشيْطان، أي من أصْحابه.

فأمّا قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[3]، فعلى نهْج قوْل آدم: ﴿ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾[4]؛ والمراد: أحد الوجهيْن: إمّا على سبيل الانْقطاع إلى الله –تعالى– والاعْتراف بالتّقْصير عن القيام بحقوقه، وإن لم يكن هناك ذنبٌ قطّ؛ أو من حيْث حرَم نفْسه الثّواب على فعْل المنْدوب.

وأمّا قوله: ﴿فَاغْفِرْ لِي﴾[5]، فالمراد: إقْبل منّي هذه الطّاعة، والانْقطاع إليك.

وأمّا قوله: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[6]، فلمْ يقل: إنّي صرتُ بذلك ضالاً، ولكنّ فرْعون لما ادَّعى أنّه كان كافرًا إلى حال القتْل، نفى عن نفْسه كوْنه كافرًا في ذلك الوقت؛ فاعْترف بأنّه كان ضالاً، أي متحيّرًا، لا يدري ما يجب عليه أن يفْعله وما يريده في ذلك؛ والله أعلم.

---

[1] سورة القصص، الآية 15.

[2] سورة القصص، الآية 15.

[3] سورة القصص، الآية 16.

[4] سورة الأعراف، الآية 23.

[5] سورة القصص، الآية 16.

[6] سورة الشّعراء، الآية 20.

المشربة الثانية

كيف لموسى -عليه السّلام- أن يقول لرَجل من شيعته يسْتصْرخه ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾[1]؟

جوابه: إنّ قوْم موسى -عليه السّلام- كانوا غلاظًا جفاة.

أَلا ترى إلى قوْلهم بعد مشاهدة الآيات: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ۚ﴾[2]؟!

وكان المراد ذلك.

المشربة الثالثة

لما قال الله -تعالى-: ﴿أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[3]، فلمَ قال في جوابه: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ﴾[4]، وهذا اسْتغْناءٌ عن الرّسالة؟

جوابه: ليس هذا اسْتغْناء عن الرسالة، ولكنّه إذْن في أن يسأل ضمّ أخيه إليه في الرّسالة على ما ذكَره الله -تعالى- في قوله في سورة طه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ

---

[1] سورة القصص، الآية 18.

[2] سورة الأعراف، الآية 138.

[3] سورة الشّعراء، الآية 10.

[4] سورة الشّعراء، الآية 12.

مُوسَى﴾[1] إلى قوله: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾[2]، فقال الله -تعالى-: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ﴾[3]، وكان في ذلك السّؤال مأذونًا؛ فانْدفَع السّؤال.

المسألة الرابعة

كيْف جاز لموسى أن يأمر السَّحَرة بإلْقاء الحبال والعصيّ، وذلك سحْرٌ وتلْبيسٌ وكفْرٌ، والأمْر بمثله لا يجوز؟

جوابه: ذلك الأمْر كان مشروطًا، والتّقدير: ألْقوا ما أنتم ملْقون إن كنتم مُحقّين، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾[4]، أي إن كنْتم قادرين.

وأيضًا لما تعيّن ذلك طريقًا إلى كشْف الشّبْهة، صار جائزًا.

المسألة الخامسة

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾[5]، أَوَ ليس خوْفه يقْتضي شكّه فيما أتى به؟

جوابه: لعلّه خاف، لأنّه رأى من قوّة التّلْبيس ما أشْفق عنده من وقوع الشّبْهة على بعض النّاس، فآمنه الله منه.

وبيّنٌ أنّ حجّته تتّضح للقوْم بقوله -تعالى-: ﴿لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَى﴾[6].

المسألة السادسة

---

[1] سورة طه، الآية 9.

[2] سورة طه، الآية 29.

[3] سورة طه، الآية 36.

[4] سورة يونس، الآية 38.

[5] سورة طه، الآية 67.

[6] سورة طه، الآية 68.

﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ﴾[1] الآية، فلا يخلو إمّا أن يكون قد صدَر الذّنْب عن هارون -عليه السّلام- ما اسْتحقّ به ذلك التّأديب أو لم يصْدر عنه.

فإن صدَر عنه، فقد صدَر الذّنْب عن هارون -عليه السّلام-؛ وإن لم يصْدر عنه، فصدَر عن موسى -عليه السّلام-، وأيضًا فلأنّ هارون نهى موسى في قوْله: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[2].

فإن كان موسى -عليه السّلام- مصيبًا فيما فعلَه، كان هارون عاصيًا في منْعه عن فعْل الصّواب؛ وإن كان هارون -عليه السّلام- مصيبًا في ذلك المنْع، كان موسى -عليه السّلام- عاصيًا في ذلك الفعْل.

جوابه: أمّا مَن جوَّز الصّغائر عليهم، فقد حمل الواقعة عليه، وزال السّؤال.

وأمّا مَن أباها، فله وجْهان:

- الأوّل: أن موسى أقْبل وهو غضْبان على قوْمه، فأخذ برأس أخيه وجرَّه إليه، كما يفعل الإنسان بنفْسه في مثل ذلك الغضَب، فإنّ المفكّر الغضْبان قد يعضّ على شفتيْه ويقْلب أصابعه ويقْبض على لحييه، فأجْرى موسى -عليه السّلام- أخاه مجْرى نفسه، لأنّه كان شريكه، فصنع به ما يصْنع الرّجل بنفْسه في حال الفكر والغضَب.

وأمّا قوله: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾[3]، فلا يمْتنع أن يكون هارون خاف أن يتوهّم بنو إسرائيل بسوء ظنّهم أنّه منْكرٌ عليه معاتبٌ له، ثمّ أخذ في شرح القصّة.

وقال في موْضع آخر: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4]، وفي موْضع آخر: ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[5].

---

[1] سورة الأعراف، الآية 150.

[2] سورة طه، الآية 94.

[3] سورة طه، الآية 94.

[4] سورة طه، الآية 94.

[5] سورة الأعراف، الآية 150.

- الثّاني: أنّ بني إسرائيل كانوا في نهاية سوء الظنّ بموسى، حتّى أنّ هارون -عليه السّلام- غاب عنهم غيْبة، فقالوا لموسى: أنت قتلْته.

فلمّا واعد الله موسى -عليه السّلام- ثلاثين ليْلة وأتمّها بعشْر، وكتب له في الألْواح من كلّ شيء؛ [ثمّ] رجع، فرأى في قوْمه ما رأى؛ فأخذ برأس أخيه ليدنيه، فيتفحّص كيْفيّة الواقعة؛ فخاف هارون أن يسْبق إلى قلوبهم ما لا أصْل له، فقال إشفاقًا على موسى -عليْه السّلام-: "﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[1]، لئلاّ يظنّ القوْم بك ما لا يليق".

---

[1] سورة طه، الآية 94.

قصّة موسى والخضْر
-عليهما السّلام-

وفيها بحْثان:

]ٱلبحث[الو ّ

ما يتعلّق بموسى -عليه السّلام-، وهو من وجوه:

- الأوّل: أنّه -عليه السّلام- قال: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾[1] و﴿شَيْئًا نُّكْرًا﴾[2]، مع أنّ ذلك الفعْل في نفسه ما كان كذلك، والحكْم على ما ليس بمنْكر بأنّه منْكرٌ خطأ، فكان مخْطئًا.

- الثّاني: أنّه نعَت نفس الغلام بأنّها زاكية مع أنّها لم تكن كذلك.

- الثّالث: قوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾[3]، وعندنا النّسْيان غير جائز على الأنبياء.

]ٱلبحث[ٱلثّاني

ما يتعلّق بالخضر، وهو من وجوه:

- [الأولّ:] قوله -تعالى-: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾[4]، والسّفينة البحْريّة تساوي المال العظيم، فكيْف يُسمَّى مالكها المسْكين؟

---

[1] سورة الكهف، الآية 71.

[2] سورة الكهف، الآية 74.

[3] سورة الكهف، الآية 73.

[4] سورة الكهف، الآية 79.

– [الثّانيّ:] قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[1]، ومَن كان وراءهم فقد سلموا منه، وإنّما كان خوْفهم ممّا كان قدامهم.

– [الثّالث:] قوله: ﴿فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾[2]، فكَيْف اسْتباح دم الغلام لأجل الخشْية، مع أنّ الخشْية لا تقْتضي علمًا ولا يقينًا؟

الجواب:

– عن الأوّل: أمّا قوله: ﴿شَيْئًا إِمْرًا﴾[3]، أي عجبًا، وقيل: منكرًا؛ فإن حمْلناه على الأوّل، فلا إشْكال؛ وإن حمْلناه على الثّاني، كان الجواب عنه وعن ﴿نُّكْرًا﴾[4] واحدًا.

وفيه وجوه:

– [الأوّل:] أنّ ظاهره منْكرٌ، ومَن يشاهده ينْكره قبل أن يعْرف علّته.

– [الثّاني:] أن يكون حذْف حرف الشّرْط، فكأنّه قال: إن كنت قتلْته ظالمًا، فقد جئت شيئًا نكرًا.

– [الثّالث:] أن يكون قوله: ﴿ نُّكْرًا﴾[5]، أي عجيبًا؛ فإنّهم يقولون فيما يسْتغْربونه ويجْهلون علّته: إنّه نكر ومنْكر.

– وعن الثّاني: أنّه وصَف النّفس بكوْنها زاكية على سبيل الاسْتفْهام، لا على سبيل الإخْبار.

---

[1] سورة الكهف، الآية 79.

[2] سورة الكهف، الآية 80.

[3] سورة الكهف، الآية 71.

[4] سورة الكهف، الآية 74.

[5] سورة الكهف، الآية 74.

وأيضًا، فلأنّه تكلّم بما ذكره إجراءًا للأمْر على ظاهره، وذلك جائزٌ لقوْله –عليه السّلام–: "نحن نحْكم بالظّاهر"[1].

– **وعن الثّالث**: أنّا لا نجوّز عليه النّسْيان فيما يتعلّق بالتّبليغ والشّرع. وأمّا في غيره، فجائزٌ.

– **وعن الرّابع**: إنّ تلك السّفينة كانت ملكًا لقوْم، فلعلّ كلّ واحد منْهم كان قليل المال جدًّا.

– **وعن الخامس**: إنّ لفظ "الوراء" يُعبَّر به عن الخلْف والقدام؛ فهي ها هنا بمعنى القدام، كما في قوله –تعالى–: ﴿مِّن وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ ۖ﴾[2]، يعني: من قدامهم.

– **وعن السّادس**: لعلّ الله أوْحى إليه بقتل الشّخص، فلذلك أقْدم عليه[3].

---

[1] ليس هذا اللّفظ معروفًا، والمشهور أمرت أن أحكم بالظّاهر. قال السّيوطي في اللآلي: هو غير ثابت بهذا اللّفظ. ولعلّه مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة. وقال السّخاوي في المقاصد الحسنة: اشتهر بين الأصوليّين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب النّاس ولا أشقّ بطونهم ما نصّه: معناه إني أمرت بالحكم بالظّاهر، والله يتولى السّرائر، كما قال النّبيّ–صلّى الله عليه وسلّم– ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة. وجزم العراقي والمزي بأنّه لا أصل له.

[2] سورة الجاثية، الآية 10.

[3] غريب جدا أن يغيب عن المصنف أنّ ذلك كلّه إنّما كان بوحي من الله بعد ما ورد من النصّ الصّريح على ذلك في قوله: ﴿وما فعلته عن أمري﴾ فهل بعد هذا تصريح بأن الخضر إنّما كان نبيًّا يتلقّى الوحي بما فعل من عند الله –تعالى–. وإنّما كانت هذه الوقائع بهذه الصورة لأنها درس لموسى –عليه السّلام– يتعلّم منه التمهّل والتروّي. فإنّ سبب ذلك كما جاء في صحيح البخاري وغيره أنّ موسى

-عليه السّلام- قام خطيبًا في بني إسرائيل، فسئل من أعلم الناس؟ فقال: أنا ولم يرد العلم إلى الله، فعاتبه الله في ذلك، وأمره أن يلحق بعبده خضر الخ القصّة.

قصّة داود -عليه السّلام-

وفيها شبْهتان:

]الشبهة الأولى[

قوله: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾[1] الآيات.

فاعْلم أنّ الذي أقْطع به عدم دلالة هذه الآية على صُدور الكبيرة من داود -عليه السّلام-.

وبيانه من وجوه:

- الأوّل: أنّ الذي حكاه المفسّرون عن داود، وهو أنّه عشق امرأة أوريا، فاحْتال حتّى قتل زوْجها، فتزوّجها، لا يليق بالأنْبياء؛ بلْ لو وصف به أفْسق الملوك، لكان منْكرًا.

- [الثّاني:] أنّ الدّخول في دم أوريا أعْظم من التّزوّج بامرأته، فكيْف ترك الله الذّنْب الأعْظم واقْتصر على ذكر الأخفّ؟

- [الثّالث:] أنّ السّورة من أوّلها إلى آخرها في محاجّة منكري النّبوّة، فكيْف يلائمها القدْح في بعض أكابر الأنبياء بهذا الفسْق القبيح؟!

- [الرّابع:] أنّ الله -تعالى- وصَف داود -عليه السّلام- في ابْتداء القصَّة بأوْصاف حميدة. وذلك ينافي ما ذكروه في الحكاية.

بيان وصفه -تعالى- بأوْصاف حميدة من وجوه:

---

[1] سورة ص، الآية 21.

* [الأوّل:] قوله –تعالى–: ﴿ذَا الْأَيْدِ ۖ﴾[1]، والأيد: القوّة؛ ولا شكّ أنّ المراد منه: القوّة في الدّين، لأنّ القوّة في غير الدّين كانت موْجودة في الملوك الكفّار، وما اسْتحقّوا بها مدْحًا، إنّما المسْتحقّ للمدْح هو القوّة في الدّين.

* [الثّاني:] أنّه لما ثبت كوْنه موْصوفا بالقوّة في الدّين، ولا معنى للقوّة في الدّين إلاّ العزْم الشّديد على أداء الواجبات واجْتناب المحْظورات. فكان داود –عليه السّلام– من أولي العزْم.

وقد قال الله –تعالى–: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[2]، وأمر محمّدًا –عليه الصّلاة والسّلام– بالاقْتداء بأُولي العزْم.

فإذا كان داود –عليه السّلام– من أُولي العزْم، ما كان قد أمَر محمّدًا بالاقْتداء بداود –عليه السّلام–.

وهذه درجة لا توازيها درجة.

* [الثّالث:] أنّه لما وصف بالقوّة، فأيّ قوّة لمن لم يمْلك نفْسه عن الفُجور والقتْل؟

* [الرّابع:] أنّه وصفه بكوْنه أوّابًا. والأوّاب هو الرجّاع، والرجّاع إلى ذكر الله يسْتحيل أن يكون مواظبًا على أعْظم الكبائر.

* (الخامس:) قال: ﴿سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ﴾ [3]الآيتيْن؛ أفترى أنّه سخّر له ليتّخذه وسيلة إلى القتل والزّنا؟ وقيل: إنّه كان محرّمًا عليه صيْد كلّ شيء، فكانت الطّيور تأمنه؛ فكيْف يجوز أن تأمنه الطّير، ولا يأمنه المسْلم على زوْجته؟!

---

[1] سورة ص، الآية 17.

[2] سورة الأحقاف، الآية 35.

[3] سورة ص، الآية 18.

* [السّادس:] قوله: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾[1]. ومحالٌ أن يكون المراد منه: شدّة ملْكه بالمال والعسْكر مع كوْنه مسلمًا من طريق الدّنيا لا من طريق الدّين، لأنّ ذلك سبيل الملوك الكفَرة، لأنّ قوله: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾[2] عامّ في الدّين والدّنيا.

* [السّابع] قوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾[3]. والحكْمة اسمٌ جامعٌ لكلّ ما ينبغي علمًا وعملاً، فكيف يجوز أن يقول الله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾[4]، مع إصْراره على ما يسْتنْكفه أخْبث الشّياطين من مزاحمة أفْضل أصحابه وأحبّائه في الزّوْج والمنْكوح؟!

فبان أنّ الله –تعالى–، لما وصَفه بهذه الصّفة، كان القوْل بما ذكروه من الفاحشة باطلاً، إذ ما قبل تلك الصّفة هي هذه الممادح، وما بعدها قوله –تعالى–: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾[5].

وهذا أيضًا من أجْل الممادح، فلو توسَّطها ما يدلّ على أفْحش المقابح، لجرى ذلك مجْرى قوْل مَن يقول: "فلانٌ عظيم الدّرجة في الدّين على الرّتبة في طاعة الله، يقْتل ويزْني ويلوط، وقد جعله الله –تعالى– خليفة لنفْسه وصوَّبه في أحكامه، وأمَر أكابر الأنْبياء بالاقْتداء به"؛ فكما أنّ هذا الكلام لا يليق بعاقل، فكذا هاهنا.

* [الثّامن:] أنّه قال بعْد تمام القصّة: ﴿جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾[6]، وترْتيب الحكْم على الوصْف مشْعرٌ بكوْن الوصْف علّة لذلك الحكم. فعَلى ما ذكروه يلْزم أن يكون تفْويض خلافة الأرْض إليه بسبب إقْدامه على القتْل والفسْق، وذلك ممّا لا يقول به عاقلٌ.

---

[1] سورة ص، الآية 20.

[2] سورة ص، الآية 20.

[3] سورة ص، الآية 20.

[4] سورة ص، الآية 20.

[5] سورة ص، الآية 26.

[6] سورة ص، الآية 26.

* [التّاسع:] أنّه قال في حقّ الرّسل: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[1]. وكلّ ذلك ينافي وصْفهم بالإقْدام على الكبيرة والفاحشة.

* [العاشر:] إنّهم ذكروا في روايتهم أنّ داود -عليه السلام- تمنّى منْزلة آبائه إبراهيم وإسحاق ويعقوب قال: ربّ إنّ آبائي قد ذهَبوا بالخيْر كلّه، فأوْحى إليه: إنّهم إنّما وجدوا ذلك، لأنّهم لما ابْتلوا صبروا؛ فسأل الابْتلاء، فأوْحى الله إليه: إنّك لمبْتلى في يوم كذا فاحْترس، ثمّ وقع فيما وقع فيه؛ إلى آخر القصّة.

فدلّ أوّل حكايتهم على أنّ الله -تعالى- ابْتلاه بالبلاء الذي يزيد في منْقبته، فكيْف يليق العشْق والقتْل بذلك؟

* [الحادي عشر:] قوْل داود -عليه السّلام-: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ﴾[2] اسْتثْنى الذين آمنوا من هذا البغْي.

فإن كان هو الفاعل لذلك، وجَب أن يكون حاكمًا على نفْسه بعدَم الإيمان.

* [الثّاني عشر:] أنّ قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾[3] لا يلائم العشْق والقتْل.

فثبَت بهذه الوجوه براءة نبيّ الله داود عمّا نسَبه إليه الجُهّال.

[فإن قلتَ:] إنّ كثيرًا من المحدِّثين روَى هذه الحكاية[4].

---

[1] سورة ص، الآية 46.

[2] سورة ص، الآية 24.

[3] سورة ص، الآية 25.

[4] أمّا هذه الدعوى الباطلة فهي مردودة على ما ينسب ذلك إلى أرباب الحديث فإنّ أحدا من أصحاب الكتب الصحيحة لم يذكرها ولم يعرج عليها فليس من الإنصاف العلمي أن يتهم المحدثون بهذه التّهمة الشنيعة، فإن ذلك إنّما يصدر من قلب موغور عليهم مملوء بالضغينة لهم، والقصّة إنّما ذكرها المفسرون عن الإسرائيليات. قال الحافظ ابن كثير في تفسيره قد ذكر المفسرون ههنا قصة

[قلتُ:] هذه الدّلائل الباهرة لما أبْطلت قوْلهم، وجَب القطْع بفسادها.

فالعجَب اتّفاق النّاس على أنّ خبَر الواحد لا يفيد إلاّ الظنّ، والظنّ إنّما ينْتفع به في العمليّات، وهذه المسْألة ليست من العمليّات؛ فصارت روايتهم ساقطة العبْرة من كلّ الوُجوه.

أكثرها مأخوذ عن الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه. ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثا لا يصح سنده لأنّه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس. ويزيد وإن كان من الصالحين ولكنه ضعيف الحديث جدا عند الأئمّة ا ه فانظر أيّها المنصف إلى كلام أهل العلم الذين لا يلقون القول جزافا ولا يقدمون آراءهم وأهواءهم على العلم بدعوى خبر الآحاد وأنه لا يفيد إلا الظن وأمثال هذه الدعاوى الواهنة ولعل المصنف أراد بلفظ المحدثين – بضم الميم وسكون الحاء وفتح الدال.

وعن سعيد بن المسيب[1] والحارث الأعْور[2] أنّ عليًّا[3] –رضي الله عنه– قال: "مَن

---

[1] سعيد بن المسيب المخزومي القرشي، (637 – 715 م / 14هـ - 94هـ)، تابعي من كبار التابعين وعالم أهل المدينة في زمانه، كنيته أبو محمد، ولد لسنتين من خلافةعمر بن الخطاب. هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. من بني مخزوم من قريش من قبيلة كنانة. وزوجته هي أم حبيب الدوسية بنت أبي هريرة. كان سعيد بن المسيب من كبار أهل العلم في الحديث والفقه والتّفسير القرآني، يعتبر سيد فقهاء المدينة والتابعين، روى عن عدد من الصحابة وبعض أمّهات المؤمنين وكان أعلم النّاس بقضايا رسول الإسلام محمد بن عبد الله، وقضاء أبي بكر وعمر بن الخطّاب، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع واسع العلم ويقال له فقيه الفقهاء، كان رجلاً وقورًا له هيبة عند مجالسيه، فكان يغلب عليه الجد عفيفا معتزا بنفسه لا يقوم لأحد من أصحاب السّلطان ولا يقبل عطاياهم ولا هداياهم ولا التملّق لهم أو الاقتناع بهم، وكان يعيش من التجارة في الزيت فقد طلب عبد الملك بن مروان والي المدينة المنورة في ذلك الوقت يد ابنته فلم يوافق عليه زوجا لابنته وفضل عليه رجلاً فقيرًا من قومه يدعى كثير ابن أبي وَدَاعة القرشي السّهمي على مهر قدره درهمان، لأنّ علاقته بالملك بن مروان كانت متوتره، لأنّه كان يرفض مبايعة ابناء عبد الملك بن مروان، لأنّها كانت بيعتان لأبني عبد الملك بن مروان. ومن أجل ذلك كانت علاقته بالولاّة والحكّام علاقة يشوبها التّوتّر والتّربّص بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك. وتزعّم سعيد بن المسيب مدرسة الحديث التي قامت في الحجاز تحديدًا في المدينة المنوّرة، وقد تزعّم هذه المدرسة نظرًا لغزارة علمه بالأحاديث النبويّة الشّريفة وتمسّكه بالعمل بها، وقد تتلمذ على يده كثير من علماء الحجاز وغيرهم، وتعلّموا منه طريقته في استنباط الأحكام، ثمّ تفرّقوا في المدن والأمصار ليقفوا على الأحاديث التي لم يروها علماء المدينة المنوّرة. ويقول الامام فخر الرازى فى تفسيره: "اختلف المفسرون في قوله تعالي (ما ننسخ من آية...). فمهنم مَن فسّر نسخ بالازالة ومنهم من فسره بالنّسخ بمعني نسخت الكتاب، وهو قول عطاء و سعيد بن المسيب" (تفسير البقرة 106) عندما اشتدّ المرض بسعيد بن المسيب أوصى أهله بثلاث فقال: أن لا يتبعني راجز ولا نار، وأن يعجلوا بي، فإن يكن لي عند الله خير، فهو خير ممّا عندكم. في احدى ايام مرضه فدخل عليه نافع بن جبير يعوده، فأُغمي عليه فقال نافع: وجّهوه. ففعلوا، فأفاق فقال: من أمركم أن تحوّلوا فراشي إلى القبلة، أنافع؟ قال: نعم، قال له سعيد: لئن لم أكن على القبلة والملة والله لا ينفعني توجيهكم

فراشي. ودخل المطلب بن حنظب على سعيد بن المسيب في مرضه وهو مضطجع، فسأله عن حديث، فقال: أقعدوني فأقعدوه، قال: إنّي أكره أن أحدث حديث رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وأنا مضطجع. واختلف في سنة وفاته الى ان الأرجح أنها كانت في عام ٩٤ للهجرة، وكان يُقال لهذه السنة سنة الفقهاء لكثرة من مات منهم فيها.

[2] الحارث الهمداني، من كبار التابعين الرواة، كان من القرّاء ومن أصحاب الإمام علي بن أبي طالب وخاصته، وهو أحد العلماء في قومه لا سيما في الفرائض وعلم الحساب وله قول في الفتيا، أخذ العلم عن الإمام علي وعن ابن مسعود، وقرأ عليه أبو إسحاق السبيعي. أبو زهير، الحارث الأعور بن عبد الله بن كعب بن أسد بن خالد بن حوت بن سبع بن صعب بن معاوية بن كثير بن مالك بن جشم بن حاشد بن خيران بن نوف بن همدان الكوفي المعروف بالحارث الأعور، وقيل في نسبه الحارث بن عبيد، وقيل الحارث الأعور الحوتى، نسبة إلى حوت بطن من همدان، وكما يقال له الخارفي نسبة إلى بطن من قبيلة همدان عاش في الكوفة من أعلام القرن الأوّل الهجري، عاصر الإمام علي والإمام الحسن بن عليؑ. وكان الحارث من المجمعين على خلافة عليّ وإمامته بعد مقتل عثمان. ولما أراد الإمام علي بن أبي طالب الخروج إلى صفين، أمر الحارث أن ينادي في الناس للخروج إلى معسكرهم بالنخيلة، فنادى الحارث في الناس بذلك. وروى الحارث عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت وبقيرة امرأة سلمان. وروى عنه الشّعبي وأبو إسحاق السبيعي وأبو البختري الطائي وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن مرّة وجماعة. واختلف في توثيق رواية الرّجل بين الشّيعة وأهل السنّة، فقد أجمع الشّيعة على توثيقه، بينما تباينت آراء علماء أهل السنة في توثيقه. وقال الشيخ محيي الدين المامقاني من علماء الشّيعة: لا محيص من توثيق مَن وثّقه سيّد المتّقين أمير المؤمنين ...، بل مَن يوثّقه الإمام علي هو فوق توثيق الموثّقين ثقةً وجلالةً وورعا. وقال ابن حجر العسقلاني: الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني بسكون الميم الحوتي بضم المهملة وبالمثناة الكوفي أبو زهير صاحب علي كذّبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف. وقال مُرّة: ليس به بأس، وقال الإمام النسّائي: ليس به بأس وقال أيضا ليس بالقوي وقال أبو حاتم: لا يحتج به ثمّ إنّ النسّائي وأرباب السّنن احتجّوا بالحارث وهو ممّن عندي وقفة في الاحتجاج به، وقال جرير بن عبد الحميد: كان زيفا، وقال ابن معين: ضعيف، وقال الدارقطني: ضعيف. وتوفّي الحارث الهمداني سنة 65 هـ.

[3] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم

حدّثكم بحديث داود –عليه السّلام– على ما يرْويه القصّاص جلدْته مائتيْن وستّين، وهو حدّ الفرية على الأنبياء.

ورُوي أنّ واحدًا ذكَر ذلك الخبَر عند عمر بن عبد العزيز، وعنْده رجلٌ من أهل الحقّ، فكذّب المحدّث به.

وقال: إن كانت القصّة على ما في كتاب الله –تعالى–، فما ينْبغي أن نلْتمس خلافها؛ وإن كان على ما ذكرتَ، وكف الله عنها سترًا على نبيّه فيما ينْبغي إظهار ما عليه، فقال عمر: سماعي هذا الكلام أحبّ إليّ ممّا طلعت الشّمس عليه.

فإذا ثبت هذا، فلْنبْحث أنّه هل في الآية ما يدلّ على صدور الصّغيرة عنه أم لا؟ فنقول: قال كثيرٌ من أهْل الحقّ قوْل الله: ﴿هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾[1] أخْبر عن جماعة أنّهم تسوَّروا قصْره قاصدين قتْله والإساءة إلى أهله، فدخلوا قصْره في وقت ظنّوا أنّه غافلٌ.

فلمّا رآهم داود –عليه السّلام–، خافهم لما تقرّر في العرْف أنّه لا يتسوَّر أحدٌ دار غيره بغير أمْره إلاّ لسوء يريده مَن قتله أو لمكاره على أهله أو سرقة ماله، خصوصًا إذا كان صاحب الدّار شخْصًا معظَّمًا.

فلمّا رأوه مستيْقظًا انْتقض عليهم التّدبير، فاقْترح بعضهم عند فزَعه خصومة لا أصْل لها زاعمًا أنّهم قصدوه لأجْلها دون ما توهّمه فقالا: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]؛ ثمّ ادّعى أحدهما على الآخر مالاً، فقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3] الآية، فقال داود –عليه السّلام–: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[4] الآية.

الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لما قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

[1] سورة ص، الآية 21.

[2] سورة ص، الآية 22.

[3] سورة ص، الآية 23.

[4] سورة ص، الآية 24.

ثمّ قال الله –تعالى–: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾[1]، أي امْتحنّاه، لكنّه لم يعْمل على ظاهر الحال، ولم ينْتقم منهم، مع كوْنه ذا أيد وقوّة وسلطان وقدرة، بل صار مسْتغْفرًا للقوْم الذين قصدوه، وطالبًا من الله –تعالى– العفْو عنهم.

وذلك أنّ الله –تعالى– لم يقل إنّه أذْنب، ولا أنّه اسْتغفر لنفسه؛ فإنّ المسْتغْفر قد يسْتغْفر لنفسه تارة ولغيره أخرى.

قال الله –تعالى– في وصف الملائكة: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[2]، وقال أولاد يعقوب لوالدهم: ﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾[3]؛ ثمّ قال الله –تعالى–: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ ۖ﴾[4]، معنى: غفرْنا لأجل حرمة داود لأولئك وقبلنا شفاعته في التّجاوز عنهم.

فهذا الذي قلْناه ممّا ينطبق عليه لفْظ الكتاب العزيز، فلا يحْتاج فيه إلى المجاز من حمل الخصْميْن على الملكيْن، وادّعاؤهما الخُصومة على التّمسّك لا على التّحْقيق، وحمل النّعْجة على المرْأة؛ ويناسبه أمْر رسولنا –عليه الصّلاة والسّلام– بالاقْتداء به في قوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[5]، وتأدَّب به –عليه الصّلاة والسّلام– يوْم أُحد لما هشّمت ثناياه، فقال: "اللّهمّ اهْد قوْمي، فإنّهم لا يعْلمون"؛ ويناسبه ما حصَل عقيبه من المنْصب العظيم، وهو خلافة الله في أرْضه[6].

---

[1] سورة ص، الآية 24.

[2] سورة ص، الآية 24.

[3] سورة يوسف، الآية 97.

[4] سورة ص، الآية 25.

[5] سورة الأحقاف، الآية 35.

[6] وقال الإمام أبو محمد بن حزم – بعد أن ساق الآيات –: وهذا قول صادق صحيح لا يدلّ على شيء ممّا قاله المستهزئون الكاذبون المتعلّقون بخرافات ولدها اليهود، وإنّما كان ذلك الخصم قومًا من بني آدم بلا شكّ مختصمين في نعاج من الغنم على الحقيقة بينهم. بغى أحدهما على الآخر على نصّ الآية. ومَن قال: إنّهم كانوا ملائكة معرضين بأمر النّساء فقد كذب على الله –عزّ وجلّ–، وقوله ما لم يقل وزاد في القرآن ما ليس فيه وكذب الله –عزّ وجلّ–، وأقرّ على نفسه الخبيثة إنّه كذب الملائكة، لأنّ الله –تعالى– يقول: ﴿هل أتاك نبأ الخصم﴾، فقال هو: لم يكونوا قط

ووجْه آخر: لعلّ الاسْتغفار إنّما كان، لأنّ القوْم لما تسوَّروا ظنّ داود -عليه السّلام- بهم أنّهم يقْصدون قتْله.

فلمّا لم يظهر الأمْر كما ظنّ، ندم على ذلك الظنّ، فكان الاسْتغْفار عليه؛ أو لأنّه لما هضم نفْسه، ولم يؤدّبهم، ولم ينْتقم منهم -مع القدرة التّامّة-، دخله شيءٌ من العجب على كمال حلْمه، فكان الاسْتغفار منه، لأنّ العجب من المهْلكات.

فهذا قوْل مَن يقول: لا دلالة في الآية على شيء من الزّلاّت، وهو الحسن عندي.

- [القول الثّاني:] وهو قوْل مَن سلّم دلالتها على الصّغيرة، فلهم فيها وجوه خمسة:

* [الأوّل:] أنّه -عليه السّلام- كان عالما بحسن امرأة أوريا، فلمّا سمع أنّه قتل قلّ غمّه لميْل طبعه إلى نكاح زوجته، فعوتب عليه بنزول الملكيْن.

* [الثّاني:] أن أهل زمان داود -عليه السّلام- كان يسأل بعْضهم بعْضًا أن ينزل عن امرأته فيتزوّجها إذا أعجبته، وكان ذلك جائزًا فيما بينهم، فاتّفق أنّ عيْن داود -عليه السّلام- وقعت على امرأة أوريا، فأحبّها، فسأله النّزول عنها، فاسْتحى أن يزده، ففعل فتزوّجها، وهي أمّ سليمان -عليه السّلام-؛ فقيل له: إنّك مع ارْتفاع قدْرك وكثْرة نسائك لم يكن ينْبغي لك أن تسأل رجلاً ليست له إلاّ امرأة واحدة النّزول عنها، بل كان الواجب قهْر نفْسك.

* [الثّالث:] أنّ أوريا خطبها، ثمّ خطبها داود -عليه السّلام-، فآثَره أهله؛ فكان ذنْبه أنّه خطب على خطْبة المؤمن مع كثْرة نسائه.

* [الرّابع:] أنّ داود -عليه السّلام- كان مشْتغلاً بعبادته، فأتاه رجلٌ وامْرأة يتحاكمان، فنظر إلى المرأة ليعْرفها بعيْنها ليحْكم لها أو عليها، وذلك نظرٌ مباحٌ؛ فمالت نفْسه إليها

خصمين، ولا بغى بعضهم على بعض، ولا كان قط لأحدهما تسع وتسعون نعجة ولا كان للآخر نعجة واحدة، ولا قال له: ﴿اكفلنيها﴾، فأعجبوا لما يقحم فيه أهل الباطل أنفسهم، ونعوذ بالله من الخذلان. ثمّ كلّ ذلك بلا دليل، بل الدّعوى المجرّدة.

ميْل الخلقة؛ ففصل بينهما وعاد إلى عبادته؛ فشغله الفكْر في أمْرها عن بعض نوافله، فعُوتِب.

* [الخامس:] أنّ الصّغيرة منه إنّما كانت بالعجلة في الحكْم قبل التّثبّت، وكان يجب عليه لما سمع الدّعوى من أحد الخصميْن أن يسأل الآخر عمّا عنده فيها، ولا يقضى عليه قبل المسْألة.

والمجيب بهذا الجواب قال: إنّ الفزَع من دخولهما عليه في غيْر وقت العادة أنساه التّثبّت والتّحفّظ.

والقائلون بهذا القول حملوا التّحاكم على ضرْب المثال، وإلاّ فيلْزم إقدام الملك على الكذب؛ وحملوا النّعاج على النّسوة. وكلّ ذلك عدول عن الظّاهر من غير دليل.

فإن قيل: هبْ أنّه لا دلالة في الآية على الذّنْب البتّة، ولكنّ مسارعته إلى تصْديق أحد الخصميْن على حكمه يكون الآخر ظالما غير جائز.

[قلنا:] ليس في القرآن أنّه صدّقه من غير ظهور الحجّة، إذ المراد: إن كان الأمْر كما ذكرتَ، فقد ظلمك.

تفسير سورة الأنبياء

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ﴾[1].

---

[1] سورة الأنبياء، الآيتان 78-79.

قالوا: فلو كان داود -عليه السّلام- مصيبًا في حكْمه، لما خصّ الله -تعالى- سليْمان بقوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾[1].

جوابه: أنّ تخصيص سليمان -عليه السّلام- بالذّكر لا يدلّ على أنّ داود بخلافه، فإنّ دليل الخطاب في اللّقب لا يفيد بإجْماع المحقّقين.

ثمّ في هذا التّخصيص فائدتان سوى ما ذكروه:

- [الأولى:] أنّ داود -عليه السّلام- كان متوقّفًا لتعارض الأمارات، وسليْمان لم يكن كذلك.

- [الثّانية:] أنّ داود -عليه السّلام- كان عالمًا به، لكنّه ما أفْتى امتحانًا لابْنه سليْمان رجاء أن يفْتى به ويسْتخْرج حكْمه، ويكون تخْصيص ابنه سليْمان بأن فهمه ذلك تقريرًا لعيْن والده وإعلاء درجته في النّاس.

وإنّما أعرض عن ذكْر داود -عليه السّلام- للعلم باشْتهاره فيما بين الخلْق بمعْرفة الأحْكام، ثمّ إنّه -تعالى- خلف الكلام بقوله: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[2]، لئلاّ يتوهّم أنّه كان جاهلاً به وحاكمًا فيه بغيْر الصّواب.

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 79.

[2] سورة الأنبياء، الآية 79.

قصّة سليْمان -عليْه السّلام-

وفيها شبهات ثلاثة:

]الشبهة الأولى[

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾[1] الآيات.

قالوا: ظاهر الآية يدلّ على أنّ مشاهدة الخيل ألْهته عن ذكر ربّه، حتّى روى أنّ الصّلاة فاتتْه.

جوابه: نذْكر تفسير الآية، فإنّ بذكره تزول الشّبهة.

فنقول: المخْصوص بالمدْح في ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ ۖ﴾[2] محذوفٌ، فقيل: هو سليْمان، وقيل: هو داود -عليهم السّلام-، والأوّل أوْلى، لأنّه أقْرب المذْكورين؛ ثمّ علَّل كوْنه ممْدوحًا بكوْنه أوَّابًا رجاعًا إليه بتوْبته، أو مؤوبًا بالتّسبيح مرجعًا، لأنّ كلّ مؤوب أوّابٌ ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ﴾[3]، أي على سليْمان -عليه السّلام-، لأنّه أقْرب المذْكورين -الصفون- الوقوف.

عن ابن قتيْبة: وصفَها بالصفون والجوْدة ليجْمع لها بين الوصْفيْن المحموديْن واقفة وجارية.

فإذا وقفت، كانت مطمئنّة في مواقفها؛ وإذا جرت، كانت سراعًا في جرْيها ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾[4].

---

[1] سورة ص، الآية 31.

[2] سورة ص، الآية 30.

[3] سورة ص، الآية 31.

[4] سورة ص، الآية 32.

وفيه ثلاثة أوْجه:

- [الأوّل:] أنّ تضمّن أحببت معنى فعْل يتعدّى بعن، كأنّه قيل: أتيت حبّ الخيْل عن ذكْر ربّي.

- [الثّاني:] أحببْتُ بمعْنى لزمتُ الخيْر عن ذكر ربّي عن كتاب ربّي، وهو التّوْراة أو غيرها.

فكما أنّ ارْتباط الخيْل في كتابنا ممدوحٌ فكذا في كتابهم، وهذا أوْلى من الأوّل، لأنّ فيه تقْرير الظّاهر.

- [الثّالث:] أنّ الإنسان قد يقول: إنّي أحبّ كذا، ولكنّي أحبّ أن لا أحبّه كالمريض الذي يشْتهي ما يؤذيه.

فأمّا مَن أحبّ شيئًا وأحبّ محبّته له، كان ذلك غاية المحبّة.

فقوله: أحببتُ حبّ الخيل، بمعنى: أحببتُ حبّي لهذه الخيْل.

وهذا الوجْه الذي اسْتنْبطته أظهر الوجوه.

والضّمير في ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ﴾[1] وفي ﴿رُدُّوهَا﴾[2] يحْتمل أن يكون عائدًا إلى الشّمْس، لأنّه جرى ذكْر ما له تعلّق بها، وهي العشي، وأن يكون عائدًا إلى الصّافنات.

وهذا أولى الوجهيْن، لأنّها مذْكورة صحيحًا دون الشّمْس، ولأنّه أقْرب في الذّكر من لفْظ العشي.

وعند ذلك يفْرض هاهنا احتمالات أربعة:

- [الأوّل:] أن يعود الضّمير إلى الصّافنات، كأنّه قيل: حتّى توارث الصّافنات بالحجاب، ردّوا الصّافنات إلى

- [الثّاني:] أن يعود إلى الشّمْس، كأنّه قيل: حتّى توارت الشّمس بالحجاب ردّوا الشّمس، قيل: إنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لما فاتته الصّلاة سأل الله أن يردّ الشّمْس.

---

[1] سورة ص، الآية 32.

[2] سورة ص، الآية 33.

وهذا بعيدٌ، لأنّ قوله: ﴿رُدُّوهَا﴾ [1]خطابٌ للجمْع، والأنْبياء لا يخاطبون الله -تعالى- بمثل هذا.

- [الثّالث:] أن يعود الأوّل إلى الشّمس، والثّاني إلى الصّافنات. وهو الذي ذهَب إليه الأكثرون، كأنّه قيل حتّى توارت الشّمس بالحجاب. ردّوا الصّافنات إلى.

وهذا أبْعد، لأنّهما ضميران وردَا في موْضع واحد، فتفْريقهما لا بالدّليل غير جائز.

- [الرّابع:] أن يعود الأوّل إلى الصّافنات، والثّاني إلى الشّمس.

وهذا ممّا لم يذْهب إليه أحدٌ ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾[2]، فجعل يمْسح مسْحًا فالأكثرون، أي يمْسح بالسّيْف بسوقها وأعناقها، يعني يقطعها. وهذا بعيدٌ، لأنّه لو كان المسْح بالسّوق والأعْناق هو القطْع، لكان القائل إذا قال: مسحتُ رأس فلان ويده فهم منه أنّه قطعها، ولكان معنى قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[3]: القطْع، بل لو قيل: مسح رأسه بالسّيْف، فربّما فهم منه: ضرْب العنق.

فأمّا إذا لم يذكر السّيْف، فإنّه لا يُفْهَم منه الضّرْب والقطْع البتّة، على أنّ قوله: مسح عنْقه بالسّيف لا يفيد القطْع إلاّ على سبيل المجاز. فكيْف إذا ترك ذكر السّيْف؟

فإذا عرفتَ التّفْسير، زعمت الحشْويّة أنّه -عليه السّلام- غزا أهْل دمشْق فأصاب ألف فرس، فقعد يومًا بعد ما صلّى الأولى على كرسيّه واسْتعْرضها؛ فلم تزل تُعرَض عليه حتّى غفل عن صلاة العصْر، أو عن ورْد كان له من الذّكر وقْت العشي، حتّى غربت الشّمس، وهو المراد من قوله -تعالى-: ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[4] ثمّ استردّ الخيل،

---

[1] سورة ص، الآية 33.

[2] سورة ص، الآية 33.

[3] سورة المائدة، الآية 6.

[4] سورة ص، الآية 32.

وهو المراد بقوله: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ ۖ﴾[1]؛ ثمّ عقرها تقرّبًا إلى الله –تعالى–، وهو المراد بقوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾[2].

واعْلمْ أنّ هذه الحكاية، مع أنّه لا دلالة في الآية عليها البتّة، ففي الآية ما ينافيها من وجوه خمسة:

– [الأوّل:] أنّه –تعالى– وصف سليْمان –عليه السّلام– في مقدّمة الآية بأنّ الله –تعالى– وهَبه لداود –عليه السّلام– في معْرض الإكرام[3].

وذلك ينافي أن يعْقب ذلك بذكْر أنّ سليمان كان تاركًا للصّلاة، وبأنّه أوّابٌ حال ما عرضت عليه الصّافنات. فإنّ لفْظة ﴿إِذْ﴾[4] دالّة على ذلك، وكونه أوّابًا وتاركًا للصّلاة في زمان واحد محالٌ.

– [الثاني:] أنّ قوله: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾[5] لو فسّرنا: "بأنّي لزمتُ الخير عن ذكر ربّي"، لكان ذلك منافيًا لما أرادوه.

أمّا إذا فسّرْناه بأنّي أتيتُ حبّ الخيْل عن ذكر ربي، فربّما اسْتقام لهم ما ذكروه، لكنّا بيّنا أنّ الأوّل أوْلى.

– [الثّالث:] أنّ رجوع الضّمير في ﴿تَوَارَتْ﴾[6] إلى الشّمس يقْتضي ترْجيح غير المذْكور، وترْجيح البعيد على القريب، وهو غير جائز.

---

[1] سورة ص، الآية 33.

[2] سورة ص، الآية 33.

[3] بل وقوله (نعم العبد) من أدل الدلائل على أن من أبعد الأمور أن يشتغل بالدنيا وحبها عن ذكر الله وطاعته

[4] سورة ص، الآية 31.

[5] سورة ص، الآية 32.

[6] سورة ص، الآية 32.

وعلى تسْليم ذلك، فالحكْم برجوع الضّمير في ﴿رُدُّوهَا﴾[1] إلى الصّافنات تفْريق للضّمائر المشاكلة على أشياء متباينة.

- [الرّابع:] أنّ قوله -تعالى-: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[2] لا دلالة فيه البتّة على قولهم.

- [الخامس:] أنّ هذه السّورة إنّما وردت في مناظرة الكفّار. والمقصود من هذه القصص أمْر النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- بالصّبْر على مشاقّ التّكاليف، ومتاعب الطّاعات.

وذلك المعْنى لا يليق به ذكْر أنّ الأنْبياء كانوا تاركين للصّلاة، ومتهالكين في حبّ الدّنيا بل التّفْسير الحقّ الذي ينْطبق اللّفْظ عليه: أنّ رباط الخيل مندوبٌ إليه في دينهم كما أنّه كذلك في ديننا.

ثمّ إن سليمان -عليه السّلام- جلس لتعْرض عليه الخيل، ثمّ بيّن أنّ ذلك لم يكن لحبّ الدّنيا، لأنّ الله -تعالى- أقرّه على ما قال: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾[3].

ثمّ أمَر برَكْضها حتّى توارت بالحجاب، أي حتّى غابت عن بصَره، ثمّ أمر بردّها، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[4] فطفق يمْسح سوقها وأعْناقها تشْريفًا لها وإبانة لعزّتها، لكوْنها من أعْظم الأعْوان في دفْع العدوّ. أو لأنّه أراد أن يبيّن عن نفسه إنّه في السّياسة وحفْظ الدّين والدّنْيا بحيْث لا يخفى عليه شيء من مصالحه، أو لأنّه كان أعْلم بأحْوال الخيْل من غيره يفْحصها ويمْسحها ليعْلم حالها في الصحّة والسّقْم.

فهذا الذي ذكرْناه كلام ينْطبق عليه اللّفْظ ويلائمه ما قبل الآية وما بعدها. وفيه تعظيم الأنْبياء، فكان أوْلى بما يكون بالضدّ منه.

فإن قلتَ: فكيف تعْمل بإطْباق الأكثرين على تلك الحكاية؟

---

[1] سورة ص، الآية 33.

[2] سورة ص، الآية 33.

[3] سورة ص، الآية 32.

[4] سورة ص، الآية 33.

[قلتُ:] الكلام في تفْسير كتاب الله -تعالى- غيره في حكاية منْفصلة عن كتاب الله -تعالى-. ومقْصودنا الآن هو الأوّل.

وقد بيّنّا أنّه لا دلالة في الآية على تلك الحكاية البتّة، بل ظاهرها ينافيها من وجوه كثيرة. فإذنْ لم يبْق إلاّ أن يقال: إنّها حكاية منْفصلة عن كتاب الله -تعالى-.

[فإن قلتَ:] فما قولك فيها؟ فنقول: الدّلائل الباهرة عن المعْقول والمنْقول قد دلّت على وجوب عصْمة الأنبياء، فاتّباعها أوْلى من اتّباع حكايات لا ندْري أنّها في أوّل الأمْر من رئيس الملاحدة أو موْضوعات اليهود.

وبالله التّوفيق.

الشبهة الثانية

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا﴾[1] الآية.

[جوابه:] أمّا قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾[2]، أي امْتحنّاه.

وأمّا قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا﴾[3]، فقد اختلفوا فيه.

أمّا الذي يقوله المحقّقون، فأحد أمور ثلاثة:

- [الأوّل:] أنّ النّبيّ -عليه الصّلاة والسّلام- قال: إن سليْمان قال: لأطوفنّ اللّيْلة على مائة امرأة فتلد كلّ منها غلامًا يقاتل في سبيل الله، ولم يقلْ: إن شاء الله، فطاف ولم تحبلْ

---

[1] سورة ص، الآية 34.

[2] سورة ص، الآية 34.

[3] سورة ص، الآية 34.

إلاّ واحدة، فولدت نصْف غلام، فجاءت به القابلة وألقته على كرسيّه بين يديْه. ولو قال: إنّ شاء الله، لكان كما قال[1]، فكان الابْتلاء لأجل تَرْكه الاسْتثناء.

– [الثّاني:] أنّه امْتحنه بمرض شديد، فصار جسَدًا لا حراك به مشْرفًا على الموْت، كما يُقال: لحْم على وضم[2] وجسد بلا روح، على معْنى شدّة الضّعف، والتّقدير: وألْقينا جسده على كرسيّه، فحذف الهاء للاخْتصار.

– [الثّالث:] ولد لسليْمان ولد، فاحْتال الشّياطين في قتْله، وقالوا: تخاف أن يعذّبنا كما يعذّبنا أبوه، فأمر السّحاب فحملتْه، وأمر الرّيح، فغذّته خوفًا من الشّياطين، فمات الولد، فألقي ميّتًا على سريره ابتلاءا حين خاف الشّياطين.

فأمّا الذي يذكره الأكثرون من القصّاص من حديث الخاتم وآصف، فتلك الحكاية باطلة لم يدل على صحّتها شيءٌ، فلا يجوز الالتفات إليها.

الآية الثلاثون

تمسّكوا بقوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي ۖ﴾[3].

قالوا: هذا حسدٌ، فكيف يليق بالنّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–؟

[جوابه] من وجوه سبعة:

– [الأوّل:] أنّ معْجزة كلّ نبيّ يجب أن تليق بأحْوال أهل زمانه، ولما كانت منافسة أهل زمانه بالمال والجاه، طلب مملكة فائقة على كلّ الممالك لتكون معْجزة له.

---

[1] هذا الحديث رواه البخاري ومسلم بغير هذا اللفظ عن أبي هريرة.

[2] الوضم. الخشبة يوضع عليها اللحم ليأخذ كل من مر به عنه لا يمتنع على أحد إلا أن يذب عنه ويدفع.

[3] سورة ص، الآية 35.

- [الثّاني:] أنّه لما مرض ثمّ رجع إلى الصحّة، عرف أن خيرات الدّنيا وما فيها صائرة إلى الغير بإرث أو غيره، فسأل ربّه ملكًا لا يمكن أن ينتقل منه، وذلك ملك الآخرة.

- [الثّالث:] إنّ في مراتب الرّياضات والمجاهدات كثرة، ولكلّ واحد من السّالكين اخْتصاص بواحد منها، فكأنّه كان اخْتصاص سليمان -عليه السّلام- بمقام رياضة النّفْس ومراقبتها ومحاسبتها أشدّ.

ومعلومٌ أنّ الدّنيا حلْوة خضرة والامْتناع عن الانتفاع بها حال القدرة أشقّ من الامتناع حال العجز، فكأنّه -عليه السّلام- قال: أعطني من الدّنيا أكْمل المراتب حتّى أتحمّل في الاحْتراز عنها أعظم المشاقّ.

- [الرّابع:] إنّ من النّاس مَن يقول الاحتراز عن لذّات الدّنيا أصْعب، لأنّها نقد، ولذّات الآخرة نسيئة، وترجيح النّسيئة على النّقد شاقٌّ؛ فهو -عليه السّلام- ردّ على هؤلاء الباطلين، وقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾[1] الآية، حتّى تروا كيف اسْتحْقره في جنب الالْتذاذ بطاعة المؤْلى.

- [الخامس:] هو أن الوصول إلى الله -تعالى- على نوعيْن:

* أحدهما -وهو الأكمل-: أن يرفعه الله إليه ابتداءً فضْلاً منه ورحمة من غير تكليف شيء من المتاعب، وهو طريقة رسولنا -عليه الصّلاة والسّلام- على ما قاله -تعالى-: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[2].

* [والثّاني:] أن يتكلّف العبد الذّهاب إليه، وهو الطّريقة التي حصل أعْلاها لموسى -عليه السّلام- في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا﴾[3]، وأنّ سليمان -عليه السّلام- على شرع موسى -عليه السّلام- وطريقته، فكان أبدًا في الرّياضة والإنسان لا يفرغ قلْبه عن شيء ما لم يجربه؛ فكأنّ نفس سليمان -عليه السّلام- كانت ملْتفتة إلى ملكة

---

[1] سورة ص، الآية 35.

[2] سورة الإسراء، الآية 1.

[3] سورة الأعراف، الآية 143.

الدّنيا، فقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾[1] الآية، حتّى أذوقه، فيفرغ قلبي عنه، فيزول شغل الالْتفات إليه، فيخلص السرّ إلى طاعتك والاشْتغال بعبادتك.

– [السّادس:] إنّ للسيّارين إلى الله –تعالى– تارات، فتارة يخْتارون مقام التّواضع، وذلك إذا ما نظروا إلى أنْفسهم من حيث هم هم؛ وتارة مقام الاسْتعلاء وذلك إذا ما رأوا أنْفسهم من حيث أنّهم بالحقّ.

فلا يبعد أن يكون هذا الخاطر إنّما ورد على سليمان –عليه السّلام– في المقام الثّاني.

– [السّابع:] وهو جواب المتكلّمين إنّه –عليه السّلام– كان مأذونًا من الله فيه.

وعلى هذا التّقْدير لا يكون فيه عتبٌ.

---

[1] سورة ص، الآية 35.

قصّة يونس -عليه السّلام-

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[1] من ثلاثة أوْجه:

- الأوّل: أنّه ذهب مغاضبًا، وذلك كان محظورًا.

ألا ترى أنّ الله -تعالى- قال: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾[2]؟ فذلك يقْتضي أنّ ذلك الفعْل من يونس -عليه السّلام- كان محضورًا.

- الثّاني: قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[3]، وذلك يقتضي كوْنه شاكًّا في قدرة الله -تعالى-.

- الثّالث: قوله: ﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[4].

الجواب:

- عن الأوّل: أنّ الآية دلّت على أنّه ذهب مغاضبًا ولم تدل على أنّه غاضب الله، وكيف ومغاضبة الله -تعالى- لا تجوز على أحد من المسْلمين؟ فكيف على النّبيّ -عليه السّلام-؟! فلعلّه إنّما خرج مغاضبًا لقوْمه، فلم قلتم إن ذلك معْصية؟

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 87.

[2] سورة القلم، الآية 48.

[3] سورة الأنبياء، الآية 87.

[4] سورة الأنبياء، الآية 87.

أمّا قوله: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾[1]، فليس لأنّه ثقلت عليه أعْباء النّبوّة لضيق خلقه؛ بل المراد أنّه لم يقْو على الصّبر على تلك المحْنة التي ابْتلاه الله بها، ولو صبر، لكان أفضل؛ فأراد الله -تعالى- بمحمّد -صلّى الله عليه وسلّم- أفْضل المنازل وأعلاها.

- وعن الثّاني: أنّ الشكّ في قدرة الله -تعالى- كفر، ولا نزاع أنّه لا يجوز اتّصاف الأنبياء به؛ بل المراد: أن لا نضيّق الأمر عليه؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾[2]، وقال: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[3]، أي يوسّع ويضيّق؛ وقال: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾[4]، أي ضيّقه.

- وعن الثّالث: فالجواب عنه ما تقدّم من قصّة آدم -عليه السّلام-.

---

[1] سورة القلم، الآية 48.

[2] سورة الطّلاق، الآية 7.

[3] سورة الرّعد، الآية 26.

[4] سورة الفجر، الآية 16.

قصّة لوط -عليه السّلام-

تمسّكوا بقوله -تعالى- إخبارا عنه -عليه السّلام-: ﴿قَالَ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾[1] عرض بالفاحشة مع بناته، وذلك كسرة دالّة على سقوط النّفس.

جوابه: قال الشّافعي -رحمه الله- الكلام يجمل في غير مقْصوده ويفصّل في مقْصوده، فلمّا كان غرضه ترْجيح النّساء على الغلْمان لا جرم لم يتعرّض لذكْر النّكاح، وإن كان ذلك معْتبرًا في نفْس الأمر.

والدّليل على أنّ هذا الشّرط كان معتبرًا وجْهان:

- [الأوّل:] قال: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾[2]، ولا طهارة في الزّنا.

- [الثاني:] أنّه لو دعا نفْسه إلى الزّنا، لكان لهم أن يقولوا الزّنا واللّواطة حرامان على مذهبك، فأيّ فائدة في الدّعوى من أحدهما إلى الآخر؟

فإن قيل: هبْ أنّه كذلك، ولكن كيف يجوز تزويج المسْلمة من الكافر؟

جوابه من وجوه أربعة:

- الأوّل: أن ذلك ممّا يختلف باختلاف الشّرائع.

ألا ترى أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- زوّج ابنته زينب من أبي العاص، وهو كافرٌ[3]؟

- الثّاني: أنّا كما أثبتنا ضمْنًا، فكذلك إسْلام الزّوج.

---

[1] سورة الحجر، الآية 71.

[2] سورة هود، الآية 78.

[3] أبو العاص بن الرّبيع كانت خالته خديجة رضي الله عنها أخذ أسيرا في بدر مع المشركين فمن عليه المسلمون على أن يترك زينب تهاجر إلى المدينة ففعل، ثمّ لم يلبث أن جاء مسلما بعد هجرة زينب بسنة فردها عليه النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- بالنّكاح الأوّل. وقد كان تزوّجها قبل البعثة النّبويّة.

– الثّالث: أنّه –عليه السّلام– أراد موافقتهم وتسْويفهم، وذلك لأنّ الرّسل من الملائكة –عليهم السّلام– كانوا أخْبروه بهلاكهم عند الصّبح، كما أخْبر الله عنه: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[1].

– الرّابع: أنّه يكْفي في الإضافة أدْنى سبب، فالبنات بنات الأمّة إلاّ أنّه أضافهنّ إلى نفْسه، لأنّ الرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– كالأب لأمّتهم.

[1] سورة الحجر، الآية 66.

قصّة زكريا -عليه السّلام-

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا * قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا * قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾[1] [إلى قوله:] ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾[2].

قالوا: قد شكّ في قدْرة الله -تعالى-.

جوابه: لو كان الأمر على ما قالوه، لكان زَكّريا -عليه السّلام- غير عاقل لما سأل الله ذلك.

فلمّا أضافه إليه اسْتنْكره، فاسْتبعد قدْرته عليه، كان ذلك من أفعال المجانين، فثبت أنّ الأمر بخلاف ما قالوه.

وذلك أنّ زَكّريا -عليه السّلام- لم يسأل ربّه أن يهب له ولدًا من جهة الولادة. وإنّما سأله أن يهب له ولدًا من عنْده، فقال: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[3]، وقال في آل عمران: ﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ﴾[4].

إنّما سأل ذلك عند ما أخبرتْه مريم بأنّ رزْقها يأتيها من عند الله، فسأل ولدًا من عنده.

فلمّا بشّرته الملائكة بالولد، سأل: كيف ذلك يقع على كبره؟ وكيف وكانت امرأته عاقرا؟ فقال: ﴿كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[5].

---

[1] سورة مريم، الآيات 7 إلى 9.

[2] سورة مريم، الآية 21.

[3] سورة مريم، الآية 5.

[4] سورة آل عمران، الآية 38.

[5] سورة آل عمران، الآية 40.

قصّة عيسى -عليه السّلام-

وفيها شبْهتان:

]ا ّشرب ة[الو ّى

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾[1] من وجوه:

– **الأوّل**: إنّ عيسى -عليه السّلام- إن كان قال هذا الكلام، فالإشْكال قائمٌ. وإن لم يقلْ، كان الاستفْهام عبثًا.

– **الثّاني**: إنّ النّفس هي الجسد، فقوله -تعالى-: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ﴾[2]. ظاهره يوهم إثبات الجسْم لله -تعالى-.

– **الثّالث**: إنّ كلمة "في" للظّرفيّة، وهي لا تجيء إلاّ في الأجْسام.

والجواب:

– عن الأوّل: أنّه -عليه السّلام- ما قال ذلك. وللاسْتفهام فائدة، وهي تقْريع مَن ادّعى ذلك من النّصارى،

– وعن الثّاني: أنّ النّفس في اللّغة بمعنى الذات، يُقال: نفس الشّيء ذاته.

– وعن الثّالث: أنّ المراد حلول الصّفة في الموْصوف.

---

[1] سورة المائدة، الآية 116.

[2] سورة المائدة، الآية 116.

شبهة الثانية

في قوله -تعالى-: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1].

الجواب: المقْصود من هذا الكلام: تفْويض الأمر إلى الله -تعالى- بالكلّيّة، وترك الاعْتراض، وتحْقيق معنى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[2].

---

[1] سورة المائدة، الآية 118.

[2] سورة الأنبياء، الآية 23.

قصّة سيّدنا ومولانا محمّد -صلّى الله عليه وسلّم-

وفيها شُبه:

الشبهة الأولى

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾[1]

[الجواب:] أنّ الضّلال هو الذّهاب والانْصراف ولا بدّ من أمر يكون منْصرفًا عنه وهو غير مذْكور، والخبر أن بغير ما يوافق الدّليل، وهو أمورٌ أربعة:

- [الأول:] وجدك ضالاً عن النّبوّة فهداك إليها، ويؤكّده قوله -تعالى-: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾[2].
- [الثّاني:] وجدك ضالاً عن المعيشة وطريق الكسْب.
- [الثّالث:] وجدك ضالاً في زمان الصّبى في بعض المفاوز.
- [الرّابع:] [وجدك ضالاً، أي مضلولاً عنه في قوم لا يعْرفون حقّك، فهداهم إلى معْرفتك؛ كما يقال: فلانٌ ضالٌّ في قوْمه إذا كان مضْلولاً عنه.

الشبهة الثانية

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾[3].

---

[1] سورة الضّحى، الآية 7.

[2] سورة الشّورى، الآية 52.

[3] سورة الحجّ، الآية 52.

قالوا: إن ظاهر الآية يدلّ على أنّ الشّيْطان ملق في قراءة الأنبياء ما يؤدّي إلى الشّبْهة، فإذا جوزنا ذلك ارْتفع الوثوق، روى أنّه –عليه الصّلاة والسّلام– شقّ عليه ما رأى من مباعدتهم عمّا جاءهم به، فتمنّى في نفْسه أن يأتيه من الله –تعالى– ما يقارب بينه وبين قوْمه، وذلك لحرْصه على إيمانهم.

فجلس ذات يوم في ناد من أندية قريش كثير أهله، وأحبّ يومئذ أن لا يأتيه شيءٌ من الله فينفروا عنه، وتمنّى ذلك فأنزل الله –تعالى– ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[1]، فقرأها رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، حتّى بلغ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾[2]، ألقى الشّيطان على لسانه ما كان يحدّث به نفسه ويتمناه تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهنّ لترتجى.

فلمّا سمعت قريش ذلك فرحوا، ومضى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– في قراءته، فقرأ السّورة كلّها وسجد في آخرها، فسجد المسْلمون وسجد جميع من في المسْجد من المشْركين.

---

[1] سورة النّجم، الآية 1.

[2] سورة النّجم، الآية 19.

فلم يبْق في المسْجد مؤمنٌ ولا كافرٌ إلاّ سجد إلاّ الوليد ابن المغيرة[1] وأبو أحيحة

---

[1] الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر المخزومي القرشي، أحد قادة قريش في العصر الجاهلي ووالد الصحابي خالد بن الوليد من أغنى أغنياء قريش حيث ورد أنه بنى ركن من أركان الكعبة الأربعة عندما قامت قريش بترميمها واشتركت باقي القبائل في الباقي وورد كذلك أنه كان في موسم الحج وطول الأربعين ليلة يذبح للحجيج كلّ يوم 10 من الإبل وقيل أن قافلة تجارته تقدر بمائة بعير حتّى يقال إنّها لا تدخل من باب واحد بل من جميع أبواب مكة حتى تصل الجمال في وقت واحد, نزلت فيه قول القرآن في سورة المدثر: ﴿إنّه فكر وقدر*فقتل كيف قدر* ثمّ قتل كيف قدر * ثمّ نظر* ثمّ عبس وبسر* ثمّ أدبر واستكبر* فقال إن هذا إلا سحر يؤثر*إن هذا إلا قول البشر*سأصليه سقر﴾. كانت قريش تسميه الوحيد أو وحيد مكة لان قبائل قريش تكسوا الكعبة عام وهو وحده عام. ولما نشبت حرب بدر الكبرى جاء الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة إلى أبي جهل ابن هشام بن المغيرة ولما اختلى به سأله قائلاً أترى محمداً يكذب؟ فقال أبو جهل ما كذب قطّ، وكنّا نسميه الأمين ولكن إذا كان في بني هاشم السقاية والرفادة والمشورة ثم تكون فيهم النبوة فأي شيء لبني مخزوم؟ فمن هذا يتبين أن بني مخزوم يرون أنفسهم في درجة بني هاشم وسبب امتناعه من الإسلام كما ذكره الإمام البغوي في تفسيره أن النبي في المسجد قرأ ﴿حم. تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذّنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطّول لا إله إلا هو إليه المصير﴾ وكان الوليد يسمع قرأته ففطن له (أي انتبه) رسول الله وأعاد الآية فانطلق الوليد حتّى أتى مجلس قومه فقال [ميديا:]: والله لقد سمعت من محمد آنفًا كلامًا ما هو من كلام الأنس ولا من كلام الجنّ إنّ له لحلاوة وإنّ عليه لطلاوة وإنّ أعلاه لمثمر وإنّ أسفله لمغدق، وأنّه يعلو وما يعلى عليه. ثم انصرف إلى منزله فقالت قريش صبأ والله الوليد، وهو ريحانة قريش والله لتصبأن قريش كلهم فقال أبو جهل أنا أكفيكموه فانطلق فقعد إلى جنب عمه الوليد حزينًا فقال له الوليد مالي أراك حزينًا يا ابن أخي؟ فقال: وما يمنعني أن أحزن؟ وهذه قريش يجمعون لك نفقة يعينونك على كبر سنك ويزعمون أنّك زينت كلام محمّد، وإنّك تدخل على ابن أبي كبشة وابن قحافة لتنال من فضل طعامهم فغضب الوليد، وقال: ألم تعلم قريش أنّي من أكثرها مالاً وولدًا؟ وهل شبع محمد وأصحابه ليكون لهم فضل؟ ثم قام مع أبي جهل حتّى أتى مجلس قومه فقال لهم: تزعمون أن محمداً مجنون فهل رأيتموه يخنق قط؟ قالوا اللّهمّ لا، قال: تزعمون أنه كاهن فهل رأيتموه تكهن قط؟ قالوا اللهم لا، قال: تزعمون أنه كذاب فهل جربتم عليه شيئاً من الكذب؟ قالوا لا، فقالت قريش للوليد فما هو؟ فتفكر

سعيد بن العاص[1]، فإنّهما أخذَا حفْنة من البطْحاء ورفعاها إلى جبْهتهما وسجدَا عليها لأنّهما كانا شيخيْن كبيريْن، فلم يسْتطيعا السّجود، وتفرّقت قريش وقد سرّهم ما سمعوا وقالوا: قد ذكر محمّد –عليه الصّلاة والسّلام– آلهتنا بأحْسن الذّكْر.

فلمّا أمْسى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– أتاه جبريل –عليه السّلام– وقال: ماذا صنعتَ؟ تلوتَ على النّاس ما لم آتك به عن الله، وقلتَ ما لم أقل لك؟!

في نفسه ثم نظر وعبس فقال: ما هو إلا ساحر أما رأيتموه يفرق بين الرجل وأهله وولده ومواليه فهو ساحر وما يقوله سحر يؤثر فذلك قول الله في سورة المدثر : ﴿إنّه فكر وقدر. فقتل كيف قدر﴾ (الآيات). وقد مات الوليد بن المغيرة بعد الهجرة بثلاثة أشهر عن خمس وتسعين سنة ودفن في الحجون بمكّة (كذا في ابن الأثير والحلبيّة).

1 سعيد بن العاص (2– 59هـ) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي، كنيته أبو عبد الرّحمن، مات أبوه يوم بدر في جيش قريش، وهو صحبي صغير مات النبي محمد وله تسع سنين أو نحوها. كان أحد أشراف قريش وأجوادها وفصحائها الممدّحين، له ذكر في كتب الحديث، روى الحديث عن عمر بن الخطاب وعائشة بنت أبي بكر، وروى عنه الحديث بنوه عبد الرحمن وعثمان والأشدق، وعروة بن الزبير، وسالم بن عبد الله وغيرهم، عرض عليه القرآن في خلافة عثمان بن عفان حين جمع القرآن، لأنّ قرائته كانت أشبه بقراءة الرسول. ولي الكوفة في عهد عثمان بن عفّان ما يقارب من خمس سنين، وغزا طبرستان فافتتحها، ولما وقعت فتنة الخلافة بين عليّ بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان اعتزل الفتنة، وأقام بمكّة، وكان معاوية يقدمه من بين رجالات قريش، وولاه المدينة المنورة سنة 42هـ لأكثر من مرة مناوبة مع مروان بن الحكم. قيل بأنه كف عن سبّ عليّ على المنابر، وكان يقول: "لجليسي عليّ ثلاث خصال: إذا دنا رحبت به وإذا جلس أوسعت له وإذا حدث أقبلت عليه"، وورد أنّه استسقى ذات يوم من دار من دور المدينة فسقوه، ثمّ إنّ صاحب الدّار عرضها للبيع بأربعة آلاف دينار كانت عليه، فقال سعيد إن له علينا ذمامًا وأداها عنه، وقد أطعم الناس في سنة مجدبة حتى أنفق ما في بيت المال وأدان، فعزله معاوية لذلك. مات سعيد في قصره بالعرصة على بعد ثلاثة أميال من المدينة ودفن في البقيع بناء على وصيته سنة 59هـ.

فحزن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حزنًا شديدًا، وخاف من الله خوفًا كثيرًا، فأنْزل الله هذه الآية[1].

الجواب: الذي يدلّ على أنّه –عليه السّلام– ما غيّر، وما بدلّ وجوه خمسة:

–الأوّل: قوله –تعالى–: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[2].

– الثّاني: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ﴾[3].

---

[1] قال الحافظ ابن كثير في التفسير: قد ذكر كثير من المفسرين هنا قصة الغرانيق وما كان من رجوع كثير من مهاجرة الحبشة ظنّا منهم أن مشركي قريش قد أسلموا ولكنّها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها من وجه صحيح. وقال القسطلاني في شرح البخاري: وقد طعن في هذه القصّة وسندها غير واحد من الأئمة حتى قال ابن إسحاق –وقد سئل عنها– هي من وضع الزنادقة، وقال القاضي عياض: إنّ هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحّة ولا رواه أحد بسند متصل. وإنّما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب المتلقّفون عن الصحف كل صحيح وسقيم. ونقل عن أبي بكر بن العربي الإمام المالكي: إن جميع ما ورد في هذه القصّة لا أصل له، قال القاضي: والذي ورد في الصّحيح أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– قرأ (والنّجم) وهو بمكة فسجد معه المسلمون والمشركون والجنّ والإنس ثم قال: وقد قامت الحجة وأجمعت الأمّة على عصمته –صلّى الله عليه وسلّم– ونزاهته عن هذه الرذيلة، إمّا من تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله، وهو كفر، أو أن يتسود عليه الشّيطان ويشبه عليه القرآن، حتّى يجعل فيه ما ليس منه ويعتقد النبي –صلّى الله عليه وسلّم– أن من القرآن ما ليس منه حتى يفهمه جبريل. وذلك كلّه ممتنع في حقّه –صلّى الله عليه وسلّم–، أو يقول النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– ذلك من قبل نفسه عمدا –وذلك كفر– أو سهوا، وهو معصوم من هذا كله، وقد قررنا بالبراهين والإجماع عصمته –صلّى الله عليه وسلّم– من جريان الكفر على لسانه أو قلبه لا عمدا ولا سهوا أو أن يشبه عليه ما يلقيه الملك بما يلقى الشّيطان أو يكون للشّيطان عليه سبيل أو أن يتقوّل على الله ما لم ينزل لا عمدا ولا سهوا.

[2] سورة الحاقّة، الآيات 44 إلى 46.

[3] سورة يونس، الآية 15.

– الثّالث: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ ۖ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾[1].

– الرّابع: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ﴾[2].

– الخامس: قوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾[3].

وإذا ثبت ما ذكرْناه، فلنشْرع في الجواب عن الشّبْهة، فنقول: التمنّي: جاء في اللّغة لأمرين:

– أحدهما: تمنّى القلب.

– والثّاني: التّلاوة. قال الله –تعالى–: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾[4]، أي إلاّ قراءة، لأنّ الأمّي لا يعلم القرآن من المصْحف، وإنّما يعلّمه قراءة.

وقال حسّان[5]:

تمنّى كتاب الله أوّل ليلـــــة وآخرها لاقى حمام المقـــادر

قيل: إنّما سمّيت القراءة: أمنية، لأنّ القارئ إذا انتهى إلى آية عذاب تمنّى أن لا يبتلى به.

وقيل: أخذ من التّقدير، لأنّ التّالي مقدّر للحروف يذكرها شيئًا فشيئًا، والتمنّي التّقْدير، منّى الله خيرًا أي قدره.

إذا عرف ذلك، فنقول: من المفسّرين من حمل الآية على تمنّي القلب، والمعنى أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– متى تمنّى بقلبه بعض ما يتمنّاه من الأمور يوسْوس الشّيطان إليه بالباطل ويدْعوه إلى ما لا ينبغي، ثمّ إنّ الله –تعالى– ينْسخ ذلك ويبْطله ويأتيه بما يرْشده إلى ترك الالْتفات إلى وسْوسته.

---

[1] سورة الإسراء، الآيتان 73–74.

[2] سورة الفرقان، الآية 32.

[3] سورة الأعلى، الآية 6.

[4] سورة البقرة، الآية 78.

[5] قال ذلك في رثاء عثمان بن عفان حين قتل مظلوما –رضي الله عنه–.

وهذا ضعيفٌ، لأنّه لو كان كذلك لم يكن ما يخطر بباله -صلّى الله عليه وسلّم- فتنة للكفّار، وذلك يبطله قوله -تعالى-: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم﴾[1]، الآية؛ فثبت أنّ المراد بالتّمنّي القراءة.

ثمّ اختلف الذّاهبون إلى هذا التّأويل على وجوه ستّة:

- الأوّل: أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- لم يتكلّم بذلك، ولا تكلّم الشّيطان به أيضًا؛ ولكنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لما قرأ سورة: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[2] اشْتبه الأمْر على الكفّار، فحسبوا بعض ألفاظ ما قرأه تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهنّ لترْتجى.

وذلك على حسب ما جرت العادة مَن توهّم بعض الكلمات على غير ما يُقال، وهذا فاسد لوجوه ثلاثة:

* الأوّل: أنّ التّوهّم في مثل ذلك، إنّما يصحّ فيها قد جرت العادة بسماعه؛ فأمّا غير المسْموع، فلا يقع فيه ذلك.

* الثّاني: أنّه لو كان كذلك، لوقع هذا التّوهّم لبعض السّامعين دون البعض.

فإنّ العادة مانعة من اتفاق الجمْع العظيم في السّاعة الواحدة على خيال فاسد في المحْسوسات.

* الثّالث: لو كان كذلك، لم يكن ذلك مُضافًا إلى الشّيْطان.

- الوجه الثّاني: أن يكون -عليه الصّلاة والسّلام- تكلّم بذلك إمّا عامدًا أو ساهيًا.

أمّا العمْد، فغير جائز، لأنّه تخْليط في الوحْي. وذلك يوجب زوال الثّقة عن كلّ ما جاء به.

فإن قلتَ: لعلّه قد ذكر ذلك اسْتفهامًا على سبيل الإنْكار؟

قلتُ: هبْ أنّه كذلك، لكنّ قراءته في أثناء قراءة القرآن، مع كوْنه على ذلك الوزْن، توهم كوْنه منه، فيعود المحْذور المذْكور.

---

[1] سورة الحجّ، الآية 53.

[2] سورة النّجم، الآية 1.

أمّا السّهو، فغير جائز أيضًا، لأنّه لو جاز وقوع السّهْو هاهنا، لجاز في غيره؛ وحينئذ ترتفع الثّقة بالشّرع. ولأنّ السّاهي لا يجوز أن يقع منه مثل هذه الألفاظ مطابقة لوزن هذه السّورة وطريقتها ومعناها.

فإنّا نعْلم بالضّرورة أنّ واحدًا لو أنْشد قصيدة، لمِا جاز أن يسْهو، حتّى يتّفق فيه بيْت شعر في وزْنها، ومعْناها، وطريقتها.

– الثّالث: أن يكون الشّيطان أَخْبر النّبيّ –صلّى الله عليه وآله– على التّكلّم.

وهذا أيضًا فاسدٌ لوُجوه ثلاثة:

* الأوّل: أنّ الشّيطان لو قدر على ذلك، لوَجَب في القياس أن يزلّ الشّيطان، ولجَاز في أكثر منّا يتكلّم به الواحد منّا أن يكون ذلك بإجْبار الشّيطان.

* الثّاني: أنّ الشّيطان لو تمكّن من إجبار النّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام– على ذلك، لارْتفع الإيمان عن الوحْي لقيام هذا الاحْتمال.

* الثّالث: قوله –تعالى– حاكيًا عن الشّيْطان: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ﴾[1] الآية، وقال –تعالى–: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [2]الآيتان. وقال: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[3]، فاعْترف بأنّه لا سبيل له عليهم.

* الرّابع: أن يكون ذلك الكلام كلام الشّيْطان. وذلك بأن يلفظ بكلام من تلْقاء نفسه في درج تلك التّلاوة في بعض وقفاته، ليظنّ أنّه من جنْس الكلام المسْموع منه –عليه السّلام–، وهو غير ممْتنع؛ لأنّه لا خلاف أنّ الجنّ والشّياطين متكلّمون، فلا يمْتنع أن يسْمع الشّيطان من غير أن يرى صورته.

فإذا سمع كلامه في أثناء كلام آخر، لم يبْعد أن يظنّ السّامعون كوْن ذيْنك الكلاميْن من ذلك الشّخْص المبْصِر.

ثمّ هذا لا يكون قادحًا في النّبوّة لما لم يكن فعْلاً للنّبيّ.

---

[1] سورة إبراهيم، الآية 22.

[2] سورة النّحل، الآية 99.

[3] سورة ص، الآية 83.

ولقائل أن يقول: إذا جوّزتم أن يتكلّم الشّيطان في أثناء كلام الرّسول -عليه الصّلاة والسّلام- بما يشْتبه على كلّ السّامعين، حتّى يظنّوه كلامًا لرسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بقي هذا الاحْتمال في كلّ ما يتكلّم به الرّسول -عليه الصّلاة والسّلام-، فتفْضي إلى ارْتفاع الوثوق عن كلّ الشّرع.

الجواب: أنّ ذلك الاحْتمال قائم، ولكنّه لو وقَع، لوَجَب في حكْمة الله -تعالى- أن يشْرح الحال فيه، كما في هذه الواقعة إزالة للتّلبيس.

* الخامس: أنّ المتكلّم بذلك بعض الكفرة، فإنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لما انتهى من قراءة هذه السّورة إلى هذا المؤْضع، وذكَر أسماء آلهتهم، وقد علموا من عادته أنّه يعيبها؛ فقال بعض مَن حضَر من الكفّار: تلك الغرانيق العلا، فاشْتبه على القوم، لأنّهم كانوا يلْغطون عند قراءته، ويكْثرون من الكلام طلبًا لتغْليطه وإخْفاء قراءته.

وممْكن أن يكون أيضًا في الصّلاة، لأنّهم كانوا يقْربون منه في حال الصّلاة، ويسْمعون قراءته، ويلغون فيها.

وقيل: إنّه -عليه الصّلاة والسّلام- كان إذا تلا القرآن على قرَيْش توقّف في فصول الآيات، فألْقى بعض الحاضرين ذلك الكلام في تلك الواقعات، فتوهّم القوْم أنّه من قراءته -عليه الصّلاة والسّلام-؛ ثمّ أضاف الله ذلك إلى الشّيْطان، لأنّه بوسْوسَته حصل، أو لأنّه جعل ذلك المتكلّم شيطانًا.

* السّادس: أنّ المراد بالغرانيق: الملائكة. وقد كان ذلك قرآنًا منزّلاً في وصْف الملائكة، فلمّا توهّم المشْرِكون[1] أنّه يريد آلهتهم، نسَخ الله تلاوَته.

---

[1] قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن (ج 2 ص 168) قد بينا في السّالف من كتابنا هذا وفي غير موضع عصمة الأنبياء -صلوات الله عليهم- من الذّنوب، وحقّقنا القول فيما نسب إليهم من ذلك، وعهدنا إليكم عهدا لن تجدوا له ردّا: أنّ أحدا لا ينبغي أن يذكر الأنبياء إلاّ بما ذكره الله لا يزيد عليه. فإنّ أخبارهم مرويّة وأحاديثهم منقولة بزيادات تولاّها أحد رجلين: إمّا غبي عن مقدارهم، وإمّا بدعي لا رأي له في برهم ووقارهم فيدس تحت المقال المطلق الدواهي ولا يراعي الأدلّة ولا النّواهي - إلى أن قال: وهذا الروايات كلها ساقطة الأسانيد. إنّما الصّحيح منها ما روي

الشبهة الثالثة

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾[1] الآية.

عن عائشة أنّها قالت: لو كان رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كاتما من الوحي شيئا لكتم هذه الآية ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ يعني بالإسلام ﴿وأنعمت عليه﴾ يعني بالعتق ﴿أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى النّاس والله أحق أن تخشاه﴾ - إلى قوله: ﴿وكان أمر الله مفعولا﴾ وأنّ رسول الله -صلّى الله عليه وآله- لما تزوجها قالوا تزوّج حليلة ابنه. فأنزل الله ﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم﴾ الآية، وكان رسول الله -صلّى الله عليه وآله- تبنّاه وهو صغير فلبث حتّى صار رجلاً يقال له زيد بن محمد فأنزل الله -تعالى-: ﴿أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله﴾ الآية فلان مولى فلان وأخو فلان أخو فلان ﴿هو أقسط عند الله﴾ يعني أنه أعدل عند الله تعالى قال القاضي وما وراء هذه الرواية غير معتبر.

[1] سورة الأحزاب، الآية 37.

وهذا من أبعد القول وأحقه بالرد. إذ كيف يكون في حقّ الملائكة وهو يشير إلى اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى؟ فقائل هذا لم يفكر حين قاله.

رُوي أنّه –عليه الصّلاة والسّلام– رأى زينب بنْت جحش[1] بعد ما زوّجها من زيد فهويها.

فلمّا حضر زيد لطلاقها، أخْفى في نفسه عزْمه على نكاحها بعده لهواه لها، فعاتبه عليه بقوله: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[2] الآية.

الجواب من أربعة وجوه:

– أحدها: الذي يدلّ عليه أنّه لم يصْدر من الرّسول في هذه الواقعة مذمّة، ولا عاتبه الله على شيء منه، ولا ذكر أنّه عصَى وأخْطأ.

ولا ذكر استغْفار النّبيّ منه، ولا أنّه اعْترف على نفْسه مخطئًا؛ وأنّه لو صدَر عنه زلّة، لوجد من ذلك شيء؛ كما في سائر الأنبياء –عليهم السّلام–، متى صدَرت عنهم زلّة أو ترْك منْدوب، وجد منه ما ذكرْناه.

---

[1] زينب بنت جحش بن رئاب الأسدية إحدى زوجات النبيّ محمّد من قبيلة بني أسد. وأبوها :جحش بن رياب بن يعمر بن صبرة بن مرة بن كبير بن غنم بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كان جحش هذا حليفًا لسيد قريش عبد المطلب بن هاشم.

أمّها الصّحابيّة أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن *كنانة* بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وأميمة هذه هي عمة النبي محمد. أسلمت قديمًا، وهاجرت مع النبي محمّد إلى المدينة المنورة، فزوّجها لزيد بن حارثة، ثم طلقها زيد، فجاءت آية في القرآن تأمر النبي محمّد بالزّواج منها فتزوجها، وكان اسمها (بَرّة)، فسماها زينب، وبسببها كانت آية الحجاب، وكانت كثيرة التصدق بالعطايا. كانت أوّل من توفي من زوجات النبيّ محمّد بعد وفاته، وذلك في خلافة عمر سنة 20 للهجرة وهي ابنة 53 سنة، وهي أول من حمل بالنعش من موتى العرب، ودفنت في البقيع.

[2] سورة الأحزاب، الآية 37.

* وثانيها: أنّه ذكر في القصّة أنّه ليس على النّبيّ من حرج فيما فرَض الله له، وهذا تصريحٌ بأنّه لم يصْدر منه ذنْب البتّة.

* وثالثها: أنّه -تعالى- إنّما زوّجه إيّاها كيْلا يكون على المؤمنين حرجٌ في أزواجهم أدعيائهم إذا قضوا منهنّ وطرًا، ولم يقل: إنّي فعلتُ ذلك لأجل عشْقك.

* ورابعها: قوله -تعالى- ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾[1]. ولو حصل في ذلك سوء، لكان قدْحًا في الله -تعالى-.

فثبَت بهذه الوجوه أنّه لم يصْدر منه ذنبٌ البتّة في الواقعة.

بقي قوله -تعالى-: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ۖ﴾[2]، فنقول: ذكر المحقّقون فيه وجوها أربعة:

* الأوّل: أنّ الله -تعالى- لما أراد نسخ ما كان في الجاهليّة من تحريم أزْواج الأدْعياء أوْحى الله أنّ زيدًا، وهو دعيّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يطلّق زوْجته، فتزوّج أنت بها.

فلمّا حضر زيد ليطلّقها، أشْفق رسول الله -صلّى الله عليه وآله وسلّم- من أنّه لو طلّقها للَزمه التزوّج بها، فيصير بذلك سببًا لسوء كلام المنافقين فيه، فقال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[3]، وأخْفى في نفْسه عزمه على نكاحها بعد طلاقه إيّاها.

وهذا التّأويل هو المطابق لقوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾[4]؛ فثبت أنّ العلّة في أمره بنكاحها ما ذكرْناه من نسْخ السنّة المتقدّمة.

* الثّاني: أنّ زيدًا لما خاصم زوجته زينب، وهي ابنة عمّة النّبيّ -عليه الصّلاة والسّلام- وأشرف على طلاقها أخبر النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه طلّقها زيد تزوّجها من حيث إنّها كانت ابنة عمّته، وكان يحبّ ضمّها إلى نفسه، كما يحبّ أحدنا ضمّ قراباته إليه حتّى

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 37.

[2] سورة الأحزاب، الآية 37.

[3] سورة الأحزاب، الآية 37.

[4] سورة الأحزاب، الآية 37.

لا ينالهم ضررٌ، إلاّ أنّه لم يظهر ذلك خوفًا من ألسنة المنافقين فالله -تعالى- عاتبه في الْتفات قلبه إلى النّاس، فقال: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ۖ﴾[1].

* الثّالث: أنّ زيدًا لما نكح زينب وجدها ذات جمال وعفّة وقوّة وعقْل وحسن خدمة، فبدا له أن ينزل عنها لينْكحها رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.

ولما رآها صالحة لصحبته خدمة له منه وقربة إلى الله -تعالى- بإيثار رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- على نفسه في حظّ مباح.

فجاء إلى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- وعرض عليه الأمر، ولم يكن ذلك منكرًا عنده -عليه الصّلاة والسّلام-، غير أنّ زيدًا تبنّاه النّبيّ -عليه الصّلاة والسّلام-، وكان التزوّج بامرأته محرّمًا في الجاهليّة، فعلم أنّه لو نكحها أطالوا ألْسنتهم فيه، وكانوا على قرْب عهد من الإسلام يحترزون عن مثل هذه الأمور؛ فامْتنع النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- عن نكاحها، وقال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[2]، مع ما في قلبه من الرّضا حذرًا عمّا ذكرْناه؛ فنزلت هذه الآية ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[3]، يعني: من إضمار الرّضى؛

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 37.

وأخبر الله -تعالى- رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- والنّاس بما كان يضمره من إيثار ضمها إلى نفسه ليكون ظاهر الأنبياء عليهم السلام وباطنهم سواء، ولهذا قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- للأنصار يوم فتح مكة وقد جاء عثمان بعبد الله بن سعد بن أبي سرح وسأله أن يرضى عنه، وكان رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- قبل ذلك قد أهدر دمه وأمر بقتله فلما رأى عثمان اسْتحى من رده وسكت طويلا ليقتله بعض المؤمنين فلم يفعل المؤمنون ذلك انتظارا منهم لأمر رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- فقال للأنصار: أما كان فيكم رجل يقوم إليه فيقتله فقال له عباد بن بشر يا رسول الله إن عيني في عينك انتظارا أن تومئ إلى فأقتله فقال له رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: الأنبياء لا تكون لهم خيانة أعين والله أعلم-.

[2] سورة الأحزاب، الآية 37.

[3] سورة الأحزاب، الآية 37.

﴿وَتَخْشَى النَّاسَ﴾[1]، يعني: تستحي منهم أن يقولوا: نكح زوجة ابْنه، ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ﷺ﴾[2] في إظهار أمْر غير ما تضْمره.

* الرّابع: أنّ زينب طمعت في أوّل أمرها أن يتزوّج بها رسول الله -صلّى الله عليه وآله-.

فلمّا خطبها الرّسول لزيد شقّ ذلك عليها وعلى أخيها وأمّها، حتّى نزل قوله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾[3] الآية، فعند ذلك انْقادوا كرهًا.

فلمّا بنى بها زيدٌ لم تساعده ونشزت عنه لاسْتحكام طمعها في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واسْتحقارها زيدًا، فشكاها إلى النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-، فقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[4]، وأخفى في نفسه اسْتحْكام طمعها فيه؛ لأنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لو ذكر ذلك لزيد لتنغّصت عليه تلك النّعمة، ولَقال المنافقون إنّه إنّما قال ذلك طمعًا في تلك المرأة.

فهذه وجوه سوى ما ذكره الطّاعنون في أنبياء الله -تعالى- ورسله، وكلّها محتَملٌ.

فإن قلتَ: هبْ أنّ الأمر كذلك، ولكن قوله -تعالى-: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ﷺ﴾[5] يدلّ على أنّ ذلك الإخْفاء ما كان جائزًا له.

قلتُ: أكثر ما فيه أنّه أخْفى ذلك اتّقاءًا لسوء كلام المنافقين، ولو أنّه أظهره وتحمّل سوء مقالتهم لكان أكثر ثوابا فيه، فيرْجع حاصله إلى ترْك الأوْلى والأفضل، فليس ذلك من الذّنْب في شيء.

فأمّا الذين يذْكرون من أنّه عشقها، فهو من باب الآحاد، والأوْلى تنْزيه منْصب الأنْبياء عن مثله، لا سيما والقرآن لا يدلّ عليه البتّة.

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 37.

[2] سورة الأحزاب، الآية 37.

[3] سورة الأحزاب، الآية 36.

[4] سورة الأحزاب، الآية 37.

[5] سورة الأحزاب، الآية 37.

ثمّ على تقدير الصحّة، ففيها روايتان: منهم من يقول بأنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لما رآها وعشقها حرمت على زيد.

وهذا قطعًا غير صحيح، لأنّه لو كان كذلك لكان أمره لزيد بإمساكها أمرًا بالزّنا، ولكان وصفه إيّاها بكونها زوّجه كذبًا.

وهذان الأمْران لا يليقان بالمسْلمين فضلاً عن أفضل الأنبياء -عليهم الصّلاة والسّلام-.

ومنهم مَن لا يقول بحرمتها على زوجها، ولكن يقول يجب على الزّوج تطليقها والنّزول عنها.

وقالوا: والمعنى فيه امتحانًا للزّوج في إيمانه بتكليف النّزول عن زوْجته طلبًا لرضى الله -تعالى- ورضى رسوله -صلّى الله عليه وسلّم-.

وفيه أيضًا ابتلاء النّبيّ -عليه الصّلاة والسّلام- وتكليفه الحذر عن الأعْين، لأنّ حفْظ النّظر أشقّ على النفس، فقيل له: إن لم تحفظ نظرك فربّما أبصرت شيئًا فاشْتهيته، لأنّ الشّهْوة ليْست مقْدورة للبشر.

وإذا اشتهيْته، وجب على الزّوج طلاقها والنّزول عنها؛ فإن أخْبرتَه بذلك تعرضّتَ لسوء المقالة، وإن كتمته صرت خائنًا في الوحْي.

فلأجل الاحتراز عن هذه التّوابع كان النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- يبالغ في حفْظ النّظر، وذلك من أشقّ التّكاليف.

فهذا ما قيل في هذا الباب.

المسألة الرابعة

تمسّكوا بقوله –تعالى–: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾[1] الآيتان.

والاسْتدْلال من ثلاثة أوجه:

– الأوّل: قوله –تعالى–: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ﴾[2]. وذلك يقْتضي أن يكون اسْتبقاء الأسرى محرّمًا.

– الثّاني: قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾[3]. وذلك مذْكورٌ في معرض الذّمّ.

– الثّالث: قوله –تعالى–: ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4].

الجواب: الذي يدلّ على براءة منْصب الأنْبياء في هذه الواقعة عن كلّ ما لا ينْبغي وجوه:

–الأوّل: أنّه إمّا أن يكون قد أوْحى له في جواز الأسْر وخطر إليه شيء، أو ما أوحى إليه شيء.

فإن كان قد أوحى إليه شيء لم يجز للنّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام– أن يسْتشير أصحابه فيه، لأنّ مع قيام النصّ وظهور الوحْي، لا يجوز الاشْتغال بالاسْتشارة؛ وإن لم يوح إليه شيء البتّة، لم يتوجّه عليه ذنْب البتّة.

–الثّاني: أنّ ذلك الحكْم لو كان خطأ لأمر الله –تعالى– بنقضه، فكان يؤمر بقتْل الأسرى ويردّ ما أخذ منهم، قلنا: لما لم يكن كذلك بل قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ۚ﴾[5]، علمْنا أنّه لم يوجد الخطأ في ذلك الحكم البتّة.

---

[1] سورة الأنفال، الآية 67.

[2] سورة الأنفال، الآية 67.

[3] سورة الأنفال، الآية 67.

[4] سورة الأنفال، الآية 68.

[5] سورة الأنفال، الآية 69.

– الثّالث: أنّه –عليه الصّلاة والسّلام– لم يشْتغل بالاستغْفار واللّوم، وذلك يدلّ على عدم الذّنب على ما تقدّم.

وإذا قد بينّا ذلك، فنقول: كما يأتي العتاب على ترْك الواجب فقد يأتي أيضًا على ترك الأوْلى، والأوْلى في ذلك الوقت الاثخان وترك الفداء قطعًا للأطْماع وحسمًا للنّزاع؛ ولولا أنّ ذلك من باب الأوْلى، لما فوّض النّبيّ –صلّى الله عليه وآله– ذلك إلى الأصحاب، وهذا هو العذْر عن قوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ﴾[1].

فأمّا قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾[2]، فهو خطاب جمع، فيصرف ذلك إلى القوم الذين رغبوا في المال[3].

وأمّا قوله: ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ﴾[4]، فمعناه: لولا ما سبق من تحليل الغنائم، لعذّبتكم بسبب أخذكم هذا الفداء.

وهذا غاية التّقْريع في تخْطئتهم في أخذ الفداء من جهة التّدْبير.

فإن قلتَ: فإن كان ذلك محلّلاً لهم، فما هذا التّقريع البالغ؟

قلتُ: لأنّ ذلك من باب الحروب، وما كان من ذلك الباب، فقد يقع الخطأ فيه من جهة التّدْبير ويقرع ذلك المخطئ، وإن كان غير مذْنب.

الآية الخامسة

---

[1] سورة الأنفال، الآية 67.

[2] سورة الأنفال، الآية 67.

[3] وهذا يدل على أن المعاتب في شأن الأسارى هو غير النبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– بل يجب أن يكون سواه والقصة معروفة لأن الله تعالى أمر نبيّه –صلّى الله عليه وآله– بأن يأمر أصحابه بأن يثخنوا في قتل أعدائهم بقوله –تعالى–: ﴿فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان﴾ وبلغ النبيّ –صلّى الله عليه وآله– ذلك إلى أصحابه فسهوا عن ذلك وأسروا يوم بدر جماعة من المشركين طمعًا في الفداء فأنكر الله –تعالى– ذلك عليهم وبين أنّد الذي أمر به سواه.

[4] سورة الأنفال، الآية 68.

أنّه لما اسْتأذنه قومٌ في التّخلّف عن الخروج معه إلى الجهاد، فأذن لهم، فقال الله -تعالى-: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[1]؛ والعفْو لا يكون إلاّ بعد الذّنب، فدلّ على أنّه كان مذنبًا.

الجواب: أنّ العفْو يقْتضي ترْك المؤاخذة، وقوله: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[2] مؤاخذة.

فلو أجْرينا قوْله -تعالى-: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ﴾[3] على ظاهره، لزِمت المناقضة.

فعلمْنا أنّه ليس المراد ذلك: "ما جوابك عن كلامي" مثلاً؛ إنّما المراد التّلطّف في المخاطبة. كما يُقال: "أنت رحمك الله وغفر لك"، وإن لم يكن هناك ذنب البتّة؛ وأيضًا فهذا من باب التّدْبير في الحرب.

وقد بينّا أنّ تارك الأفضل فيه قد يقرع ويوبّخ.

الآية السادسة

قوله -تعالى-: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [4]الآية صريح في الذّنْب.

(جوابه) من وجوه:

* الأوّل: حمْله على الوزْر الذي كان قبل النّبوّة.

* الثّاني: حمْله على الصّغيرة أو ترك الأوْلى.

---

[1] سورة التّوبة، الآية 43.

[2] سورة التّوبة، الآية 43.

[3] سورة التّوبة، الآية 43.

[4] سورة الشّرح، الآية 2.

* الثّالث: أنّ الوزْر في أصْل اللّغة هو الثّقل. قال الله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ﴾[1] أي أثقالها، وإنّما سمّى الذّنب بالوزْر، لأنّه يثْقل كاسبه.

فعلى هذا، تسْمية الذّنْب بالوزْر مجازٌ آخر، وهو أنّه -عليه الصّلاة والسّلام- كان في غمّ شديد لإصْرار قوْمه على الشّرْك، وأنّه كان هو وأصْحابه فيما بينهم مسْتضْعفين.

فلمّا أعْلا الله كلمته، وعظم أمْره، فقد وضع وزْره.

ويقوّي هذا التأويل: قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ * فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[2]، فإنّ العسْر بالشّدائد والغموم أشْبه واليسْر بإزالة الهموم أشْبه.

فإن قلتَ: إنّ هذه السّورة مكّية، فما ذكرت من المعنى لا يليق بها.

قلت: إنّ وعْد الله حقّ، فلمّا وعَده الله بذلك في مكّة، فقد قوّى قلبه وزالت كربته.

* الخامس: وهو أنّه -عليه الصّلاة والسّلام- لا شكّ أنّه بتقدير الإقدام على الذّنب كان يتوب عنه، فإنّ الإصْرار على الذّنْب منْفيّ عنه بالإجْماع والتّائب من الذّنْب كمَن لا ذنْب له.

وإذا كان كذلك، وجَب علينا وعليهم تأويل هذه الآية.

الشبهة السابعة

---

[1] سورة محمّد، الآية 4.

[2] سورة الشّرح، الآيات 4 إلى 6.

تمسّكوا بقوله –تعالى–: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾[1]. قالوا: وهذا تصْريحٌ بالمغْفرة.

جوابه: إنّا نحْمله على ما قبل النّبوّة أو على الصّغائر. ولمن أباهما تأويلات:

* الأوّل: أنّ المراد ما تقدّم من ذنْب أمّتك وما تأخّر، فإنّ الرّجل المعْتبر إذا أحْسن بعض خدمه أو أساء، فإنّه يُقال له: "أنت فعلْتَ ذلك"، وإن لم يكن هو فاعله بنفْسه البتّة.

* الثّاني: إذا ترك الأوْلى قد يسمَّى ذنبًا، كما يقال: حسنات الأبْرار سيّئات المقرّبين.

* الثّالث: أنّ الذّنب مصْدر، ويجوز إضافته إلى الفاعل والمفعول[2]؛ فكأنّ المراد: ليغفر لأجلك وببركتك ما تقدّم من ذنْبهم في حقّك وما تأخّر.

* الرّابع: أنّ الغرض من هذه الآية علوّ درجة الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام–، وذلك، يحْصل بقوله –تعالى–: ﴿لو كان لك ذنب لغفرته لك﴾[3]، وإخْراج القضيّة الجازمة إلى الشّرطيّة جائزٌ إذا دلّ سياق الكلام عليه، ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾[4]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[5].

فلمّا ظهر منه في بعض الأوْقات النّادرة خلافة عاتبه عليه، عرّفه أنّ ذلك غير مرْضى منه؛ فيكون ذلك من باب ترْك الأوْلى.

---

[1] سورة الفتح، الآية 2.

[2] ألا تري أنهم يقولون: أعجبني ضرب زيد عمرا إذا أضافوه إلى الفاعل، وأعجبني ضرب زيد عمرو إذا أضافوه إلى المفعول ومعنى المغفرة على هذا التأويل هي الإزالة والفسخ والنّسخ لأحكام أعدائه من المشركين عليه وذنوبهم إليه في منعهم إيّاه عن مكّة وصدّهم له عن المسجد الحرام، وهذا التأويل يطابق ظاهر الكلام حتى تكون المغفرة غرضا في الفتح ووجها له وإلا فإذا أراد مغفرة ذنوبه لم يكن لقوله ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينًا ليغفر لك الله ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر﴾ معنى معقول لأنّ المغفرة للذّنوب لا تعلق لها بالفتح وليست غرضا فيه، والله أعلم.

[3] سورة الفتح، الآية 2.

[4] سورة آل عمران، الآية 159.

[5] سورة الأنبياء، الآية 107.

ثمّ السّبب في ذلك، كما جاء في الخبر: أنّه كان يتكلّم مع بعض أشراف قريش ويسْتميله إلى الإسلام رجاء أن يعزّ به الإسْلام، وقد كان من الحرْص على إسْلامهم بحيث قال الله –تعالى–: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[1]؛ فحضره هذا الأعْمى ولم يعرف كيفيّة الحال، فسأل عن مسْألة من خلال مكالمة النّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام– ذلك الرّجل، فاشتدّ ذلك عليه إذا كان ذلك قطْعًا للكلام وإفْسادًا لِما كان يحاوله من إسْلام ذلك الرّجل، فأعْرض عنه؛ فنهاه الله –تعالى– عن ذلك، وأمره بالإقبال على كلّ مَن أتاه من شريف ووضيع، وغنيّ وفقير، بأن لا يخصّ بدعْوته شريفًا دون دنيّ، إذ الواجب عليه هو التّبْليغ إلى الكلّ؛ وليس عليه من امْتناع مَن امْتنع عن قبول دعْوته تبعة ولا عهْدة.

الشبهة الثامنة

تمسّكوا بقوله –تعالى–: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ * أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾[2]، فعاتبه على إعراضه عن ابن أمّ مكتوم.

جوابه: لا نسلّم أنّ هذا الخطاب متوجّهٌ إلى النّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام–.

لا يُقال: إنّ أهل التّفْسير قالوا: الخطاب مع الرّسول، لأنّا نقول: هذه رواية الآحاد، فلا تُقبل في هذه المسألة.

ثمّ إنّها معارَضة بأمور:

---

[1] سورة الكهف، الآية 6.

[2] سورة عبس، الآيتان 1-2.

– الأوّل: أنّه وصَفه بالعَبوس، وليس هذا من صفات النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– في قرآن، ولا خبر مع الأعْداء والمعاندين فضْلاً عن المؤمنين والمسْترشدين.

– الثّاني: وصَفه بأنّه تصدّى للأغْنياء وتلهّى عن الفقراء، وذلك غير لائق بأخلاقه.

– الثّالث: أنّه لا يجوز أن يقال للنّبيّ: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾[1]، فإنّ هذا الإغْراء يتْرك الحرْص على إيمان قوْمه، فلا يليق بمَن بعث بالدّعاء والتّنبيه.

سلّمْنا أنّ الخطاب مع النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، لكن لا نسلّم كوْنه ذنبًا. بيانه: أنّه –تعالى– وصف نبيّه بحسْن الخلُق، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2].

الشبهة الواسعة

قوله –تعالى–: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ﴾[3]، أي لا تطْرد المؤمنين، وطرْدهم كبيرة.

جوابه: ليس في الظّاهر طرْدهم، وإنّما فيه النّهي عن طرْدهم؛ بل فيه الدّلالة على أنّه قال –تعالى–: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[4]؛ ولو كان طردهم، لقال: فطردْتهم.

وحكمة النّهي، أنّ جمعًا من الكفّار طلبوا منه طرْد الفقراء، فأنزل الله –تعالى– هذه الآية لتكون حجّة له –عليه الصّلاة والسّلام– عن قبول قوْلهم.

الشبهة العاشرة

---

[1] سورة عبس، الآية 7.

[2] سورة القلم، الآية 4.

[3] سورة الأنعام، الآية 52.

[4] سورة الأنعام، الآية 52.

قوله –تعالى–: ﴿لَّقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، والتّوْبة لا بدّ أن تكون مسْبوقة بذنْب.

جوابه: التّوْبة –الرّجوع– محْمولة على الصّغيرة أو ترْك الأوْلى.

الشبهة الحادية عشرة

قوله –تعالى–: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾[2]، وفي الحديث: "وإنّي لأستْغفر الله في اليوم واللّيْلة سبْعين مرّة". وهذا صريحٌ.

جوابه: أنّه محمولٌ إمّا على الصّغيرة أو ترْك الأوْلى أو التّواضع، كما قرّرناه في قوْل آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾[3]، أو على التّقْدير.

والمعنى: إذا أذنبتَ، فاستغْفره؛ كقوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾[4]. وليس يريد أنّ جميعهم مذْنبون، وإنّما بعثهم على التّوْبة إذا أذْنبوا.

الشبهة الثانية عشرة

قوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ۖ﴾[5] الآية؛ ظاهرها مشْعرٌ بأنّه فعَل ما لا يجوز.

---

[1] سورة التّوبة، الآية 117.

[2] سورة محمّد، الآية 19.

[3] سورة الأعراف، الآية 23.

[4] سورة التّحريم، الآية 8.

[5] سورة التّحريم، الآية 1.

جوابه: أنّ تحْريم ما أحلّ الله ليس بذنْب، بدليل الطّلاق والعتاق.

وأمّا العتاب، فإنّ النّهْي عن فعْل ذلك لابْتغاء مرضاة النّساء أو ليكون زجرًا لهنّ عن مطالبته مثل ذلك، كما يقول القائل لغيره: لمَ قبلت أمْر فلان واقتديتَ به وهو دونك، وآثرت رضاه وهو عبدك؟ فليس هذا عتاب ذنب، وإنّما هو عتاب تشريف.

الشبهة الثالثة عشر

قوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ﴾[2]؛ فلو لم يوجد منْه فعْل المحْظور والإخْلال بالواجب، لم يكن للأمْر والنّهْي فائدة.

جوابه: الأمْر والنّهْي أحد أسباب العصْمة، فوجودهما لا يخلّ بها.

الشبهة الرابعة عشر

قوله –تعالى–: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[3]، فلو لم يصحّ ذلك منه، لما خوطب به.

جوابه من وجوه:

– الأوّل: أنّ المراد: أمّته.

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 1.

[2] سورة المائدة، الآية 67.

[3] سورة الزّمر، الآية 65.

فقد رُوي عن ابن عبّاس –رضي الله عنهما– أنّه قال: نزل القرآن بإيّاك أعني واسمعي يا جارة، ومثله قوله –تعالى–: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[1] الآية؛ فقوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ﴾[2] يدلّ على أنّ الخطاب توجّه إلى غيره.

– الثّاني: حمْله على الشّرْك الخفيّ الذي هو الالتفات إلى غير الله –تعالى–.

– الثّالث: أنّه شرح الحال بتقْدير الوقوع، كما في قوله –تعالى–: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ﴾[3].

الآية الخامسة عشر

قوله –تعالى–: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۚ﴾[4]؛ والاسْتثْناء يدلّ على جواز النّسْيان في الوحْي.

جوابه: أنّ النّسْيان يجيء بمعنى التّرك. قال الله –تعالى–: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾[5]، ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[6].

فقوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾[7]، أي فلا تترك منها شيئًا إلاّ ما شاء الله، وهو المنْدوب أو المنْسوخ.

الآية السادسة عشر

---

[1] سورة الطّلاق، الآية 1.

[2] سورة الطّلاق، الآية 1.

[3] سورة الأنبياء، الآية 22.

[4] سورة الأعلى، الآيتان 6-7.

[5] سورة الأنبياء، الآية 51.

[6] سورة طه، الآية 126.

[7] سورة الأعلى، الآية 6.

﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾[1].

قالوا: فكان النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- في شكّ ممّا أوحى الله إليه، وإلاّ فأيّ فائدة في أمره بالسّؤال؟

جوابه: القضيّة الشّرْطيّة لا تفيد إلاّ ترتيب الجواب على الشّرْط.

فأمّا أنّ الشّرط حاصلٌ أو لا، فهو غير مسْتفاد.

فأمّا الرّجوع إلى اليهود والنّصارى، فلوجْهيْن:

- الأول: أنّ نعْت النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- كان مندوبًا في كتبهم مذكورًا في التّوراة والإنجيل، فكان يظهر بعْضهم ذلك، وإن كتمَه الباقون؛ وكان ذلك من أعْظم الدّلائل على صدْقه، فأمره الله -تعالى- بالرّجوع، وتعرّف ما شهدت به الكتب السّماويّة من نعْته وصفته، ليكون أقْوى معين له في إزالة الشّبْهة وتقْوية العلْم.

- الثّاني: أنّ الله -تعالى- أمره أن يرجع إليهم في كيفيّة ثبوت نبوّة سائر الأنبياء، حتّى يزول الوسْواس في كونه نبيًّا، لأنّه أمر أن يأتي بمثْل ما أتى به من قبْله من المعجزات.

جواب آخر: عن أصل الكلام، وهو أنّ الخطاب، وإن كان متوجّهًا إلى النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- يجوز أن لا يكون المراد منه هو.

الشبهة السابعة عشر

قوله -تعالى-: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[2] الآيتان.

---

[1] سورة يونس، الآية 94.

[2] سورة الإسراء، الآية 73.

قالوا: وكان معْناه: قارب، فدلّ ذلك على أنّه –عليه السّلام– قارب الكذب ومال إليه.

جوابه: لعلّه قارب ذلك بحسب الطّبيعة البشريّة، لا بحسب العقْل والدّين.

فصْل آخر

فيما تمسّكوا به

في إثْبات الذّنْب لا لنبيّ معيّن

فصل آخر
في ما تتّكئ به
في شبهات الملحدين التي مرّ بيانها

الشبهة الأولى

قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾[1].

فهذا يقْتضي ثبوت الظّلم لكلّ النّاس، والنّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- من النّاس، فثبَت الظّلْم له.

جوابه: إذا تمسّكتَ بهذا العموم في إثبات الظّلم، فقوله -تعالى-: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[2] يوجب جواز اللّعْن عليهم، وجلّ منْصب الأنْبياء عنه.

فإن قلتَ: بتخْصيص العُموم هناك، قلْتَ به هاهنا.

الشبهة الثّانية

قوله -تعالى-: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾[3] إلى آخر السّورة.

قالوا: فلولا الخوْف من وقوع تخليط الوحْي من جهة الأنْبياء، لم يكن في الاسْتظْهار بالرّصْد المرسَل معهم فائدة.

---

[1] سورة النّحل، الآية 61.

[2] سورة هود، الآية 18.

[3] سورة الجنّ، الآية 26.

جوابه: يجوز أنّ بعْثه الملائكة مع الأنْبياء ليْس للخوْف من تغيير الأنْبياء وتبْديلهم، لكن لمنْع الشّيْطان من إيقاع تخْليط في أداء الرّسول، كما قرّرناه في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾[1].

الشبهة الثالثة

تمسّكوا بقوله -تعالى-: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾[2] الآية، وزعموا أنّها نزلت في نبيّ عُزِل عن نبوّته.

جوابه: ليْس في الآية ما يدلّ على كوْن ذلك المذْكور نبيًّا، والاعْتماد فيه على أخْبار الآحاد غير جائز، والله أعْلم بالصّواب.

---

[1] سورة الحجّ، الآية 52.

[2] سورة الأعراف، الآية 175.

ذت التوس ال ّ ة ال ـع ص م ة ال ْ ب ي ء
- ع ل ي ه م ال ص ل ة ا ل ت ّ ل م -
ل ل م ا م ف ص ر ال د ي ن ال ت و ا ز ي
- ع ل ي ه و ح م ة ال ب ا ر ي -

ائمة الصادر الرُع

قائمة المصادر والمراجع
المذكورة في المقدّمة

- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* لكارل بروكلمان، ج 1.
- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* للعماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. – 1351 هـ.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين. المطبهة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).
- *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941- 1943.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

قائمة مصادر ومراجع التّحقيق

–أ–

– *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.

– *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.

– *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.

– *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.

– *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.

– (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.

– *أخبار الظرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.

– *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.

– *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.

– *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 – 1369 هـ.

– *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.

– *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.

– *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.

– *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.

- *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.
- *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.
- *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
- *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
- *الإعتقادات* للرّازي.
- *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
- *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
- *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
- *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
- *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
- *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
- *إنباه الرّوّاة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
- *الإنتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
- *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.
- *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936-1938.
- *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962-1964.

- *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء* للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.
- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.
- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج 2.

– *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
– *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
– *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
– *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
– *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
– *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
– *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
– *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
– *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.
– *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج 2).
– *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
– *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
– *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
– *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
– *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.
– *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.

– *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.

– *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1360 هـ–1364 هـ.

– *تاريخ* المسعودي، ج3.

– *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.

– *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.

– *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.

– *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.

– *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.

– (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

– *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.

– *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة–دار مكتبة الفكر. بيروت–طرابلس.

– *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.

– *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.

– *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.

- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ - 1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ - 1327 هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ - 1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.
- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جزأين. حيدر أباد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

– *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967–1968.
– *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
– *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
– *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الرزّاق ابن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
– *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
– *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
– (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ. – 1906 م.

–خ–

– *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
– *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). في جزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

–د–

– *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
– *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
– *الدّرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك ادّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.
– *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
– *الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

–ذ–

- *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

-ر-

- *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.
- *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.
- *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.
- *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.
- *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.
* في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.
* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.
- *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.
- *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

-ز-

- (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

-س-

- *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.
- *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

-ش-

- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. -1351 هـ.

- *شرح الأزهار* للجنداري، ج1.
- *شرح البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـ.
- *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
- *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.
- *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
- *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

-ص-

- *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـ.
- *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

-ط-

- *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
- *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
- *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
- *طبقات* خليفة.
- *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
- *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.
- *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.

– *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة. 1956.
– *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شريبه. القاهرة. 1953.
– *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
– *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
– *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
– *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.
– *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957–1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904–1940.
– *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
– *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد–فلزر. بيروت. 1961.
– *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
– *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.
– *طبقات* ابن هداية الله.

–ع–

– *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السيّد. الكويت. 1960 – 1966.
– (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.

– *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959 – 1969.
– *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.
– *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.
– *عوارف المعارف* للسّهروردي.
– *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.
– *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.
* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.
* بيروت. 1956.
– *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم: 2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).
– *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليدن. 1869.

–غ–

– *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.
– *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.
–*الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

–ف–

– *فتوح* ابن أعثم لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968–1971.
– *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.

* طبعة آفاق.
- *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـ. ريتر. إستنبول. 1931.
- *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.
- *الفصل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـ.
- *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.
- *فهرست* الطّوسي
- *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.
* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.
* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.
- *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

-ق-

- قاموس هيوقس الإسلامي.

-ك-

- *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير. في 13 جزء. دار صادر-دار بيروت. بيروت. 1965-1967.
- *كشّاف إصطلاحات الفنون* للتّهانوي.
- *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.
- *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1331 هـ.

-م-

- *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1961.
- *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمّد شحّام. تونس. 1967.
- *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2.
- *مجالس المؤمنين*
- *المحبَّر* لابن حبيب. حيدر أباد الدّكن. 1361 هـ.
- *مختصر الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.
- *مختصر الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.
- *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.
- *مدخل التّعريفات* للجرجاني.
- *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.
- *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.
- *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1337-1339 هـ.
- *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1955.

– *مروج الذّهب* للمسعودي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.
– *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.
– *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
– *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
– *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
– *معجم الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
– *معجم البلدان* لياقوت الحموي. في خمسة أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
– *معجم الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد الستّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
– *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.
– *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
– *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
– *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
– *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
– *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.
– *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957-1962.
– *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.
– (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
– *الملل والنّحل* للشّهرستاني.

في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.
– *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
– *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
– *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
– *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
– *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت–باريس. 1981.
– *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.
– *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
– (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
– (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
– *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
– *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
– *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.
– *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.
– *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
– *ميزان الإعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

–ن–

– *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.

– *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.

– *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.

– *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.

– *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.

– *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.

– *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم. بيروت. 1964.

–و–

– *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931-1959.

– *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.

– *الوفيّات* لابن قنفد.

– *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.

– *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.

– *ولاّة مصر* للكندي.

– *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتيمة الدّهر* للثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـ.-1377 هـ.

محتويات كتاب

عصمة الأنبياء

محتويات كتاب
عصمة الأنبياء

- المقدّمة	**14 – 7**
1 – المؤلّف	10 - 9
2- نكبة الفخر الرّازي	13 - 10
5 – مضمون الكتاب	14 - 13
كتاب عصْمة الأنْبياء	**180 – 15**
- فصل في شرح الأقوال والمذاهب في هذه المباحث والمطالب	24 - 19
- وجوب العصمة	36 – 25
* الحجّة الأولى	28 - 27
* الحجّة الثّانية	28
* الحجّة الثّالثة	28
* الحجّة الرّابعة	29
* الحجّة الخامسة	29
* الحجّة السّادسة	30
* الحجّة السّابعة	30
* الحجّة الثّامنة	32 - 31
* الحجّة التّاسعة	33

* الحجّة العاشرة 33
* الحجّة الحادية عشرة 32 - 34
* الحجّة الثّانية عشرة 34
* الحجّة الثّالثة عشرة 34
* الحجّة الرّابعة عشرة 35
* الحجّة الخامسة عشرة 35 - 36
- عصْمة الملائكة 37 - 40
* ما يدلّ على عصمة الملائكة 39 – 40
- شبهات المخالفين على عصْمة الملائكة 41 – 174
* عصْمة آدم -عليه السّلام- 43 – 52
- الشّبهة الثّانية 49 – 52
* قصّة نوح -عليه السّلام- 53 – 54
- [الشّبهة] الأولى 53 – 63
- [الشّبهة الثّانية] 55 – 58
* قصّة إبراهيم -عليه السّلام- 59 - 84
- ذكر كلّ واحد من الأسئلة الأربعة عشرة مع جوابه 61 - 67
- [الشّبهة الثّانية] 67 – 68
- الشّبهة الثّالثة 69 - 71
- [الشّبهة الرّابعة] 71 - 73
- الشّبهة الخامسة 73 – 78
- الشّبهة السّادسة 78 – 80
- الشّبهة السّابعة 80 - 81
- الشّبهة الثّامنة 81
- الشّبهة التّاسعة 81 – 83

* قصّة يعقوب -عليه السّلام- 85 - 88
- [الشّبهة] الأولى 85
- الشّبهة الثّانية 85 - 86
- الشّبهة الثّالثة 86
- الشّبهة الرّابعة 86 - 87
- الشّبهة الخامسة 87
* قصّة يوسف -عليه السّلام- 89 - 102
- [الشّبهة] الأولى 89 - 90
- الشّبهة الثّانية 90 - 97
- الشّبهة الثّالثة 97 - 98
- الشّبهة الرّابعة 99
- الشّبهة الخامسة 99
- الشّبهة السّادسة 100
- الشّبهة السّابعة 100 - 101
- الشّبهة الثّامنة 101
- الشّبهة التّاسعة 101
- الشّبهة العاشرة 102
- الشّبهة الحادية عشرة 102
* قصّة أيّوب -عليه السّلام- 103 - 104
* قصّة شعيْب -عليه السّلام- 105 - 108
- [الشّبهة] الأولى 105
- الشّبهة الثّانية 106
- الشّبهة الثّالثة 106 – 107
* قصّة موسى -عليه السّلام- 109 - 114

- [الشّبهة] الأولى 109 - 110
- الشّبهة الثّانية 111
- الشّبهة الثّالثة 111
- الشّبهة الرّابعة 112
- الشّبهة الخامسة 112
- الشّبهة السّادسة 112 - 114
* قصّة موسى والخضر -عليهما السّلام- 115 - 118
- [البحث] الأوّل 115
- [البحث] الثّاني 115 - 118
* قصّة داود -عليه السّلام- 119 - 130
- [الشّبهة] الأولى 119 - 128
- الشّبهة الثّانية 129
* قصّة سليمان -عليه السّلام- 131 - 140
- [الشّبهة] الأولى 131 - 136
- الشّبهة الثّانية 136 - 137
- الشّبهة الثّالثة 137 - 139
* قصّة يونس -عليه السّلام- 141 - 142
* قصّة لوط -عليه السّلام- 143 - 144
* قصّة زكريا -عليه السّلام- 145 - 146
* قصّة عيسى -عليه السّلام- 147 - 148
- [الشّبهة] الأولى 147 - 148
- الشّبهة الثّانية 148
* قصّة سيّدنا ومولانا محمّد -صلّى الله عليه وسلّم- 149 - 174
- [الشّبهة] الأولى 149

- الشّبهة الثّانية 149 - 157
- الشّبهة الثّالثة 158 - 162
- الشّبهة الرّابعة 163 - 165
- الشّبهة الخامسة 165
- الشّبهة السّادسة 165 - 166
- الشّبهة السّابعة 167 - 168
- الشّبهة الثّامنة 168 - 169
- الشّبهة التّاسعة 169
- الشّبهة العاشرة 170
- الشّبهة الحادية عشرة 170
- الشّبهة الثّانية عشرة 170 - 171
- الشّبهة الثّالثة عشر 171
- الشّبهة الرّابعة عشر 171 - 172
- الشّبهة الخامسة عشر 172
- الشّبهة السّادسة عشر 173
- الشّبهة السّابعة عشر 173 - 174

- فصل آخر 175 - 178
  - الشّبهة الأولى 177
  - الشّبهة الثّانية 177 - 178
  - الشّبهة الثّالثة 178

قائمة المصادر والمراجع **181 – 202**

* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في المقدّمة 183 - 184
* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في التّحقيق 185 - 202

محتويات الكتاب 203 – 210

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-055-7
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب بمطبعة كيرانيس- المنار 2 - تونس

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع